الإثنين 7 تشرين الأول 2019
العدد 3874 السنة الرابعة عشرة
Lundi 7 Octobre 2019 no 3874 14ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

قروض «سيدر» تُفجّر الخلاف بين فرنسا والبنك الدولي [3]

الحريري بدأ جولة «تسوّل» [2]

تحاول السعودية بعد ضربتي «أرامكو» وتجرأ شالتوحك الى هدنة تبقي الحصار وهو ما يعتبره «أنصار الله» بضاعة غير قابلة للتسويق (أ ف ب)

العراق

إصلاحات عبد المهدي هل تنهي الغضب؟
14

06
قضية
بلدية الغبيري نحو إغلاق نادي «الغولف»

08
رياضة
العهد يعود الى المنافسة والأنصار يتصدّر

15
تقرير
مبادرة إسرائيلية لـ«تحالف تاريخيّ» مع الدول الخليجية

17
سوريا
أجواء حرب في شرقي الفرات: «قسد» تترقّب الحملة التركية وحيدةً!

المشهد السياسي

الحريري يبدأ جولة تسوّل على أبواب الدول

من المبالغ فيه القول إن ثمة اندفاعة خليجية ـ دولية لاحتضان لبنان وإخراجه من أزمته المالية. الجولات التي بدأها رئيس الحكومة ليست سوى «حفلة تسوّل» على أبواب الدول التي لن تقدم شيئاً للبنان من دون شروط سياسية ليس في مقدور احد الالتزام بها

وضع مـأزوم تعيشُه الـبلاد على المـستوى المـالي والاقـتـصـادي والنقدي، يُقابله إصرار من الطبقة الحاكمة على التمسّك بالنموذج الاقـتـصـادي المُعتمد منذ عقود، وتصميم على عدم إحداث أي تغيير في سلوكها. وبينَ التعثر الذي تعيشه الدولة في انتظار أموال سيدر، وعدم قدرتها على ترجمة الإصـلاحات والشـروط (التـعـهدات الإصلاحية) التي التزمت بها، تقف عاجزة عن القيام بإجراءات جدية للخروج من الخطر الداهم. وبدلاً من السعي الى تبديل هذا النموذج الذي أثبت فشله، وأثبتت التجربة أنه لا يولّد سوى الأزمات، فضّلت السلطة الترويج لخيارات طالما هربت اليها، كما حصل إبان مؤتمرات باريس 1 و2 و3، وهي الترويج للتقشّف وبيع أملاك الدولة، والتسوّل على أبواب الدول. هذا تحديداً ما يقوم به رئيس الحكومة سعد الحريري الذي يترأس وفداً يضمّ 6 وزراء، إلى جانب حاكم مصرف لبنان و50 شخصية مصرفية واقتصادية الى دولة الإمارات، أملاً في الحصول على بعض الأموال، سواء على شكل ودائع في المصرف المركزي أو الاكتتاب في سندات الخزينة. زيارة سيستكملها الحريري بأخرى الى المانيا، حيث تحدّثت تقارير عن أن المستشارة أنجيلا ميركل تعقد مؤتمراً استثمارياً مُخصّصاً للبنان، على أن يتوجّه بعدها الى الرياض لتوقيع اتفاقيات ثنائية بين البلدين، تليها زيارتان، واحدة لموسكو وثانية لباريس.

عملياً، ليست هذه الجولة سوى «حفلة تسوّل»، على حدّ وصف وزير بارز، وهي لا تنتج حلولاً، لكنها ربما تأتي بمسكنات شبيهة بتلك التي تستخدمها الحكومة في معالجة الخضّات اليومية، كما حصل مع مستوردي المشتقات النفطية وتهديد محطات الوقود بالإضراب. فالسلطة لا تزال أصلاً تعيش في حالة من شبه الإنكار لوجود أزمة، فتسعى إلى تحميل وسائل الإعلام مسؤولية تضخيم الصورة، علماً بأن كل تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووكالات التصنيف ووسائل الإعلام الأجنبية المختصة في الاقتصاد تؤكّد أن «الأحمر ضوءٌ»، وبعضها سبق أن حذر من حدوث إنهيار مدوٍّ. محاولة رئيس الحكومة استنهاض الدعم الخليجي والدولي تأتي على وقع التحركات الاحتجاجية التي تشهدها بيروت وباقي المناطق ضد السلطة وسياساتها المالية والاقتصادية. وهذه التحركات على رغم محدوديتها، الا أنها إشارة في وسط واقع بالغ الحراجة تمرّ به المنطقة، لا سيما أنها تتوسع لتشهد أحياناً أعمال شغب. وقد نفذ المتظاهرون يومَ أمس تحركات انقسمت بين ساحة الشهداء وشارع المصارف، كما اعتصم عدد منهم أمام مصرف لبنان في الحمرا.

وفيما وصل الحريري، عصر أمس، إلى أبو ظبي، في بداية زيارة رسمية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة تستمر يومين، يلتقي خلالها ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد، ويشارك في مؤتمر الاستثمار الإماراتي الذي يعقد برعاية وزارة الاقتصاد الإماراتية وغرفة التجارة الإماراتية في فندق سانت ريجيس، تراجعت حدة التهديد بتوقف محطات الوقود عن العمل بسبب نفاد مخزونها، بعدَ أن تلقى مستوردو المشتقات النفطية تعهداً من رئيس الحكومة بأن يتم تمويل قيمة مخزونهم بالدولار، على أن تجرى تعديلات على تعميم مصرف لبنان الرامي إلى إتاحة التمويل بالدولار لاستيراد المازوت والبنزين والغاز والدواء والقمح بما يتناسب مع آليات الاستيراد والتجارة الخارجية. هذا الأمر كان كافياً لمستوردي المشتقات النفطية الذين أبلغوا أصحاب المحطات أنهم سيبيعون المشتقات النفطية بالليرة اللبنانية، فأعلنوا وقف الإضراب. لكن جانباً آخر من المشكلة ليس واضحاً إذا شمله التعهد الذي قطعه الحريري، وهو الجانب المتعلق بمستوردي القمح الذين توافرت لديهم معلومات عن أن الرئيس الحريري سيجتمع اليوم (الإثنين) بأصحاب المطاحن للوقوف على مشكلتهم مع التعميم ومعالجة هذا الأمر، إلا أنهم لم يلتقوا أحداً بعد ولم يتشاور معهم أحد بعد، «ولا نزال ننتظر اللقاء»، يقول أحد أصحاب المطاحن.

وعلى إثر تعهد الحريري، صدر عن الشركات المستوردة للنفط بيان يشير إلى أن «المصارف سوف تصرف للمستوردين بالتنسيق مع مصرف لبنان، يومياً، إيداعات الليرات اللبنانية الى الدولار بسعر القطع الرسمي المحدد من قبل مصرف لبنان»، لافتة إلى أن هذا الأمر يشمل «المخزون الموجود لديها والبضاعة المحمّلة على البواخر قبل تاريخ صدور القرار الوسيط عن مصرف لبنان بتاريخ 30 ايلول 2019». ولذا هي ستعمد إلى «تسليم المشتقات النفطية للمحطات ابتداءً من صباح اليوم، على أن يبقى هذا الترتيب إلى حين نفاد كامل المخزون ما دامت المصارف تحوّل يومياً كل الليرات الناتجة عن المبيع إلى الدولار بالسعر المحدد من مصرف لبنان».

في سياق آخر، حذّر رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع من أن «هناك خطرين داهمين على لبنان في الوقت الحاضر، الأول أمني . عسكري . استراتيجي؛ فقرار السلم والحرب هو بيد حزب الله كلياً. أما الخطر الثاني فهو «مالي . اقتصادي جدّي للغاية»، لافتاً إلى أن «الدولة مديونة بأكثر من 94 مليار، والنموّ اللبناني يقارب الصفر في المئة في السنوات الأخيرة، كما أن مداخيل الدولة تتناقص بينما مصاريفها على ازدياد». وفي كلمة ألقاها أمام القواتيين المشاركين في المؤتمر الثالث والعشرين للقوات في أميركا الشمالية، كان لافتاً ما قاله جعجع عن أن «هناك مواجهة كبيرة في المنطقة بين أميركا وحلفائها من جهة وإيران وحلفائها من جهة أخرى، وقد تجلّت بالعقوبات من الظاهر أنها ستُعطي نتيجة، فهل أميركا وحلفاؤها مستعدون للذهاب أبعد من ذلك؟ كل الدلائل تشير عكس ذلك، ما يعني أن إيران ستخرج أقوى من هذه الأزمة».

(الأخبار)

نفذ المتظاهرون يوم امس تحركات انقسمت بين ساحة الشهداء وشارع المصارف ومصرف لبنان (هيثم الموسوي)

تقرير

تحرّك أمام قصر ميقاتي: حطّ مليارات بطرابلس

«وقت يلّي عم ننام جوعانين، قاعدين بقصور... وقت ما عم نقدر نفوت على المستشفى، بيتحكموا برّا... وقت ما عم نقدر نعلّم ولادنا، فاتحين اغلى جامعة بطرابلس... يا اغنى رجّال بطرابلس، حط ملياراتك بطرابلس خلّي الشعب يعيش... بدال القصر البلدي، عمول مشروع لشباب طرابلس والمينا... انتخبناكم لتعملو مشاريع بطرابلس مش تتسرقونا». هذه العبارات صرخ بها شبابٌ طرابلسيون ليلة أمس، أمام قصر رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي في الميناء. قبل أسبوع، تظاهر طرابلسيون غاضبون في ساحة عبد الحميد كرامي، ومزّقوا صور الرئيس سعد الحريري ووالده الرئيس الراحل رفيق الحريري وابن عمته الأمين العام لتيار المستقبل أحمد الحريري. وفي الوقت عينه، تظاهرت مجموعة أمام قصر ميقاتي. امّا أمس، فاقتصر الغضب على الثاني. وبحسب مصادر متنوعة من طرابلس، فإنّ عدد المتظاهرين امس تراوح بين الـ70 والـ150 شخصاً.

«قائد» مسيرة الاحتجاج يُدعى أحمد باكيش، سبق أن اعتقلته استخبارات الجيش بتهمة الإساءة إلى رئيس الجمهورية. حاولت «الأخبار» التواصل مع باكيش، إلا أنّ هاتفه كان مُقفلاً. ولكن، تقول المصادر السياسية في طرابلس إنّ «باكيش بدّل انتماءاته السياسية مرّات عديدة، وهذا أساس لفهم توجهه ضدّ ميقاتي حالياً، إلا أنّ ذلك لا ينسحب على الناس الذين شاركوا في التحرّك». وبصرف النظر عن أحقّية الشعارات المرفوعة، تتفق المصادر المتنوعة على أنّ ما حصل أمس «غير بريء وتُحركه أجهزة أمنية». بالمناسبة، هذه الحجة تبدو لازمة تتكرّر في كلّ المناسبات الطرابلسية: انتخابات، احتجاجات، تحركات... لا تفصل المصادر ما حصل عن التطورات السياسية الأخيرة ضدّ ميقاتي، «بدءاً من الأخبار عن ملاحقته قضائياً، وشقيقه طه، في سوريا لاسترجاع أموال، وصولاً إلى تاليب الشارع الطرابلسي ضدّه».

(مروان طحطح)

تقرير

قروض «سيدر» تُفجّر الخلاف بين فرنسا والبنك الدولي

رسمياً، أموال «سيدر» معلّقة إلى حين تطبّق الحكومة اللبنانية ما سبق أن التزمت به في المؤتمر. لكن عملياً، يبدو أن البنك الدولي، أكبر المساهمين في «سيدر»، قد سئم الانتظار. أول تعبير عن هذا التوجه كان في قراره البدء بصرف قروض متعلّقة بقطاع الكهرباء. فرنسا وقفت في المرصاد. انطلاقاً من أن خطوة كهذه ستكون بمثابة الإفشال للمؤتمر الذي عُقد على أراضيها

إيلي الفرزلي

أوحى رئيس الحكومة سعد الحريري أن ما بعد زيارته إلى فرنسا سيكون غير ما قبلها. اعتبر الزيارة (أيلول الماضي) بمثابة نقطة الانطلاق لتنفيذ مقرّرات مؤتمر سيدر، المتعثّر تطبيقُه منذ انعقاده في نيسان 2018. لكن بعد أسبوعين من عودته لا يبدو أن شيئاً قد تغيّر (باستثناء تكثيف اجتماعات اللجان الوزارية)، والأكيد أنه لا تغيير سيحصل قريباً، بسبب البطء في تطبيق الشروط المطلوبة. صحيح أن الحريري حصل على جرعة من الدعم اللفظي من الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون، إلا أن الطرفين يدركان أن لتنفيذ «سيدر» مساراً واضحاً، لا مكان للمجاملات فيه، وينبغي على الحكومة اللبنانية أن تقطعه. السفير بيار دوكان، المكلّف متابعة تنفيذ مقررات «سيدر»، كان أفضل من عبّر عن الواقع بصراحة وصلت إلى حدّ الوقاحة بمعيار التخاطب بين الدول. لكن الأخير يدرك «مكانته» ويفترض أنه كناظر لسيدر، يحقّ له أن يُوبّخ الحكومة اللبنانية لعدم التزامها بما وعدت به في المؤتمر.

ليست الإصلاحات وخفض الإنفاق وزيادة الإيرادات سوى الخطوة الأولى التي ينبغي القيام بها للبدء بقطف المليارات. بعد ذلك، على الحكومة أن تحدّد أولوياتها من بين المشاريع الـ180 التي قدمتها إلى المؤتمر، على أن يوافق عليها مجلس النواب، قبل أن تطلب التمويل. بعد ذلك، يأتي دور لجنتي المتابعة اللتين يفترض تشكيلهما (واحدة مقرها في بيروت والثانية في باريس)، واللتين لهما صلاحيات واسعة في الموافقة على المشاريع ومتابعة المناقصات، وصرف الاعتمادات، ثم متابعة التنفيذ.

لم ينفذ أي من شروط «سيدر» حتى اليوم. ولذلك سبق أن أعلن دوكان أنه لن يكون ممكناً في الوقت الراهن تقديم أي أموال إلى لبنان. لكن، بحسب المعطيات المتوافرة، فإن هذا الموقف لا يتناسب مع موقف البنك الدولي، الذي أبدى استعداده للبدء بصرف القروض للبنان بصرف النظر عن مقررات المؤتمر. البنك، بوصفه أكبر المساهمين في «سيدر» (4 مليارات دولار)، لا يجد نفسه مضطراً لانتظار الموافقة الفرنسية حتى يصرف ما تعهّد به، أضف إلى أن هذه التعهّدات ليست كلها مرتبطة بالمؤتمر، وإن أعلنت خلاله. فقد سبق أن أقرّ البنك 1,7 مليار دولار للبنان، في إطار البرامج السنوية، ونصف مليار دولار عبر الذراع المالية للبنك IFC، بما يعني أن القيمة الفعلية للقروض المرتبطة مباشرة بالمؤتمر لا تتخطّى 1,8 مليار دولار فقط.

هذه المعادلة تجعل البنك الدولي يشعر أنه في موقع القوة. وأكثر من ذلك، فإن في البنك من يعتبر أن نجاح «سيدر» لم يكن ممكناً لولا مساهمته، كونه قدّم 40 في المئة من مجموع القروض التي أُقرت للبنان. وعليه، فهو لن يقبل بأن تتحول وصاية فرنسا على صرف أموال «سيدر» إلى وصاية عليه.

بدأت القصة مع إبداء البنك رغبته بصرف قروض تتعلق بقطاع الكهرباء، سبق أن اتفق عليها مع الحكومة اللبنانية. لكن بحسب المعلومات، رأت فرنسا في هذه الخطوة خرقاً لالتزامات «سيدر» وإفشالاً له، فطالبت رسمياً بوقف أي إجراءات لصرف القروض. لكن المفاجأة أن البنك رفض الاستجابة للطلب الفرنسي. علماً أن البنك الدولي نفسه، ليس بعيداً عن الشروط التي اتفق عليها في «سيدر». وهو سبق أن وضع في تقرير «التقييم الاستراتيجي لبرنامج الاستثمارات العامة»، الذي أعدّه، شروطاً ينبغي على لبنان الالتزام بها، ووصفها بـ«إصلاحات هيكلية وقطاعية ضرورية لضمان تحقيق الأهداف الأساسية للبرنامج الحكومي». وتتضمّن «خفض الدين العام وتحقيق نمو اقتصادي وخلق فرص عمل».

حتى اليوم لم يتّضح كيف سينتهي هذا التباين بين الطرفين، إلا أن وزيراً مشاركاً في «لجنة الإصلاحات»، يعتبر أن الخلاف لا يعدو كونه خلافاً في وجهات النظر، بين الفرع الإقليمي للبنك الدولي وبين مجلس إدارته، الذي يتألف، في النهاية، من دول ممثّلة جميعها في «سيدر» ووافقت على مقرراته. وبالتالي، فإن إدارة الفرع الإقليمي للبنك، التي «طبّعت مع الواقع اللبناني»، لن تتأخر قبل أن تدرك أن «سيدر» صار إطاراً يصعب تخطّيه، بالرغم من أن لا شيء عملياً يفرض على البنك الدولي الالتزام بالموقف الفرنسي أو حتى بـ«سيدر».

> جولة الحريري لا تنتج حلولاً بل تأتي بمسكنات على طريقة «حل أزمة» المحروقات

> البنك الدولي يتمسك بحقه تنفيذ برامجه خارج سلطة «سيدر»

«سيدر» ينتظر

بالرغم من مرور سنة ونصف سنة على انعقاد مؤتمر «سيدر» في باريس، لم يصل قرش واحد إلى لبنان بعد. بالنسبة إلى فرنسا، المسؤولة عن مراقبة مقررات المؤتمر وتنفيذها، فإن لبنان لم يحرز أي تقدم جدي، على صعيد الالتزام الخاص وتحسين ما يسمى «بيئة الأعمال»، وأبرز ما تضمنته:

- إقرار إطار مالي لخفض العجز ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، عبر خفض الدعم الممنوح إلى مؤسسة كهرباء لبنان، وتعديل تعرفة الكهرباء بالتوازي مع رفع الإنتاج.
- إقرار حزمة تشريعية تكفل تنفيذ مشاريع البنية التحتية وحمايتها في حالات تعثر المشروع أو تعثر أحد أطرافه، فضلاً عن ضمان الإقراض والتحكيم الدولي، لجذب الاستثمارات الأجنبية والخاصة وتوسيع مروحتها.
- وضع وزارة المالية استراتيجية لإدارة الالتزامات المالية والمطلوبات الطارئة، بما يضمن قدرة الدولة على سدادها وتأمين استمرارية المشاريع.
- تعزيز دور المجلس الأعلى للخصخصة عبر زيادة عدد موظفيه وتمويله وتنظيم وظائفه.
- تعديل قانون المشتريات العامة، وتطوير نظام إدارة الاستثمارات العامة، فضلاً عن إقرار استراتيجية لمكافحة الفساد، وتوحيد حساب الخزينة.
- إقرار استراتيجية جمركية جدية لتسهيل التبادلات و«رقمنتها».

علم وخبر

شاحنات المديرية بتصرف شقيق المدير

تبيّن أن المدير العام لجهاز أمني وضع قبل مدة شاحنات تابعة للجهاز بتصرّف شقيقه الذي يعمل في مجال التعهدات. وتولّت الشاحنات «الأميركية» نقل الرمول بصورة غير مشروعة من أحد شواطئ ساحل الشوف، وبحراسة أمنية. وتجدر الإشارة إلى أن شقيق المدير العام يحصل على عقود لتنفيذ أشغال لحساب المديرية أيضاً.

موقوفة في ملف خطف حنّوش

وصل عدد الموقوفين إلى خمسة أشخاص، بينهم امرأة، في قضية اختطاف معقّب المعاملات جوزيف حنّوش في إحدى قرى البقاع قبل أسابيع، ليتبين أن مبلغ الفدية البالغ 200 مليون ليرة الذي دفعته عائلة المخطوف لتحريره، جرى توزيعه على عدد من الأشخاص، علماً بأن دور الموقوفة كان تسلّم مبلغ الفدية والفرار به. لكن التحقيقات لا تزال جارية لتحديد دوافع الخطف التي لم تتكشّف بعد.

مصرف «أمني»!

يتولى مصرف كبير ومعروف بصلات «فوق العادة» مع السلطات الأميركية جمعَ معلومات ذات طبيعة أمنية عن أشخاص من جنسيات عربية، رغم أنهم لم يتقدموا من المصرف بطلبات لفتح حسابات لإيداع أموال ولا للحصول على قروض، بل إن جلّ ما قاموا به هو الحصول على خدمات تجارية من مؤسسات تتعامل مع المصرف.

قذائف من البقاع إلى طرابلس

ضبطت قوة من الجيش اللبناني حمولة سيارة من قذائف «آر بي جي» كانت تنتجه من البقاع إلى طرابلس. وقال مسؤول أمني إن القذائف التي بلغ عددها 21 قذيفة، حديثة و«بالنايلون»، وكانت ستُسلَّم إلى تاجر سلاح. ورغم أنه لم يتبيّن وجود جهة سياسية خلف «الطلبية»، إلا أن نقل القذائف من البقاع إلى طرابلس اعتبرته مديرية المخابرات مؤشراً سلبياً يجدر التوقف عنده.

لبنان

قضية اليوم

المردة للعونيّين: مرشّحنا أقوى من مرشّحكم!

فتح زغاف النائب طوني فرنجية، قبل اسبوع، النقاش الرئاسي باكراً: في المشهد الزغرتاوي. رئيس تيار المردة سليمان فرنجية مرشح رئيسي بمواجهة وزير الخارجية جبران باسيل. وبعض الحسابات يميل الكفة لمصلحته. فيما الرؤية العونية تبعد فرنجية عن الحلبة، لتضع خصماً واحداً في الواجهة: رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع

رلى إبراهيم

العائدون من زغاف النائب طوني فرنجية، ابن رئيس تيار المردة سليمان فرنجية، يتحدثون عن «زغاف شعبي» الأسبوع الفائت. لكن التدقيق في المشهد الزغرتاوي كشف تجمّعاً سياسياً حول المرشح الرئاسي. وللنقاش هنا شقان: مرديّ وعونيّ.

تقول مصادر تيار المردة إن «حسابات (وزير الخارجية جبران) باسيل الخاطئة في المعركة الرئاسية المقبلة تجعله يقفل الحلبة على لاعبين اثنين لا غير: هو ورئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع. التمثيل المسيحي يتحكم في النظرة العونية هنا، لكنّ الأصوات، «على الورقة والقلم» في مجلس النواب اليوم ترفع فرنجية الى رأس قائمة منافسي باسيل على الرئاسة. وجعجع ليس سوى خصم وهمي يصعب إيجاد كتلة واحدة تمنحه أصواتها أو حليف يلتزم بالاقتراع لمصلحته». التحدي الرئيسي بالنسبة إلى المردة عند اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية، ألا يعيد حزب الله سيناريو الرئيس ميشال عون غير تعطيل أي جلسة ما لم تكن نتيجتها مضمونة بوصول عون سابقاً وربما باسيل لاحقاً، رغم أن هناك من هو على ثقة بأن علاقة الحزب بعون شيء، وبباسيل شيء مختلف تماماً. وبرأي مرديين، فإنّ الأمين العام للحزب السيد حسن نصر الله سيكون محرجاً إزاء تعطيل وصول فرنجية الى سدة الرئاسة ثلاث مرات: الأولى في عام 2004 عند التمديد للرئيس السابق إميل لحود، والثانية في عام 2016 عند منع عقد جلسة سوى في حال ضمان وصول عون، والثالثة في انتخابات 2022 المقبلة، لا سيما أن زعيم زغرتا حليف ثابت وتاريخي، ثوابته واضحة تجاه المقاومة وسوريا، وبالتالي لا حجة فعلية لمساندة غيره. باستثناء ذلك، كل الحسابات العملية تميل صوب معركة «على المنخار» بين باسيل وفرنجية، مع رجحان كفة عددي في المجلس النيابي لمصلحة الثاني، وفق «مرديّين».

تبقى النتيجة رهن بقاء التحالفات الحالية أو انقلاب المشهد السياسي: يعوّل المردة على طلاق بين التيار الوطني الحر وتيار المستقبل، إذا ما سلّمنا بقوة العلاقة بين التيار العوني وحزب الله وحاجة الأخير السياسية إلى حليف مسيحي قويّ يدافع عن خيار المقاومة من على المنابر الدولية وداخلياً في مواجهة أجندة بعض الأحزاب تجاه ما يسمونه «السلاح غير الشرعي»، فيما التعويل الآخر يتمحور حول تحوّل جذري في المجلس النيابي عشية الانتخابات النيابية المقبلة التي تسبق الانتخابات الرئاسية بأشهر قليلة. الرهان هنا على خسارة مدوية للتيار الوطني الحر نيابياً الى ما يوازي نصف الكتلة التي تمثله حالياً، لتسحب بساط التمثيل المسيحي الأقوى من باسيل، وبالتالي تضعف حظوظه الرئاسية.

> **في حسابات التيار، أرسى عون معايير رئاسية يصعب القفز فوقها وأولها التمثيل الشعبي القوي**

على الضفة العونية، لا وجود حتى الساعة لمرشح اسمه سليمان فرنجية. معركة باسيل الأساسية ضد سمير جعجع؛ فرئيس تيار المردة بالنسبة إلى باسيل «مجرد زعيم مناطقي غير قادر على التمدد خارج حدود إمارته، وبالتالي عدد نوابه اليوم وغداً وبعده ثابت، ومن المستحيل مضاعفته». لذلك، جعجع هو الخصم الحقيقي الذي تتمحور حوله كل خطابات باسيل وعمله السياسي والاجتماعي والنقابي والجامعي... «فيما فرنجية لا يمكن أن يكون خصماً». تعزز «النظرية» هذه اعتقاد العونيين بأن انتخاب عون كرئيس مسيحي قوي وممثل لأكبر كتلة مسيحية أرسى معايير جديدة للمعركة الرئاسية وخطأ يصعب العودة الى ما قبله، وهو أن يكون الرئيس صاحب تمثيل مسيحي وازن.

قد يصحّ ذلك في نظام رئاسي مختلف يعتمد على انتخابات شعبية كما كان يطمح عون، إلا أن التصويت عبر المجلس النيابي يدحض نظرية باسيل، إلا إذا كان رئيس التيار الوطني الحر مدركاً بصورة مسبقة صعوبة، وحتى استحالة، انتخاب جعجع رئيساً للجمهورية، لكن القلق من حصد القوات في الانتخابات النيابية المقبلة لمقاعد نيابية تفوق مقاعد التيار العوني عددياً، ما يسمح لمعراب وخصوم باسيل بالقول له إنه ليس الزعيم المسيحي الأول، وبالتالي المقوّم الرئيسي لطرحه كمرشح أمر واقع غير موجود أساساً. على أن ثمة من يؤكد مصلحة كل أحزاب السلطة اليوم بالتمديد، ولو لفترة قصيرة، للمجلس النيابي الى حين انتخاب رئيس جديد للجمهورية، بما فيهم رئيس الحكومة الحالية سعد الحريري، ذلك لأنه لا أحد يسعه ضمان حصوله على النتيجة العددية نفسها بموجب القانون النسبي، وهناك مصلحة جماعية في الإبقاء على الوضع الآني. لكن، كل ما سبق في كفة وطريقة إدارة حزب الله للمعركة الرئاسية في كفة أخرى، بالنسبة إلى العونيين.

يرى المردديون أن حزب الله محرج إزاء تعطيل وصول فرنجية الى الرئاسة مرتين (مروان طحطح)

تقرير

قدّاسان في ذكرى 13 تشرين: تنافس على «الأبوّة»

ليا القزي

سمير الحاج، أسعد يعقوب، أنطوان عبد النور، حنّا المقدسي، رياض قمير، جورج نادر، بسّام عيسى، مارون بدر، هاروتيون كوك كوزيان، عُمداء متقاعدون ظهروا في إعلان قصير بوصفهم «رفاق شهداء 13 تشرين». ثوان قليلة خُصّصت لكلّ واحد منهم، ليتحدثوا عن الجيش اللبناني والقسم الذي من أجله خاضوا المعركة وفي سبيله استشهد رفقاؤهم، ليُختتم الإعلان بالدعوة إلى المشاركة في قداس ذكرى معركة 13 تشرين الأول 1990، يوم السبت الـ 12 من الشهر الجاري، في ضبية. أسماء هؤلاء العمداء محفورة في ذاكرة الجيل الذي رافق تلك المرحلة وكان مؤيداً لها، ثمّ ورثها سياسياً. فهم من أبرز الضباط الذين خاضوا المعارك إلى جانب الرئيس ميشال عون، يوم كان قائداً للجيش، وبقوا في أرض المعركة إلى جانبه في 13 تشرين. من هنا، تُفهم «قيمتهم المُضافة» في أن يُنظّموا قدّاساً في هذه المناسبة، بشكل مُنفصل عن التيار الوطني الحرّ، الذي دعا إلى قدّاس آخر يوم الأحد 13 تشرين في بلدة الحدث.

يُضاف إلى الأسماء التسعة التي ظهرت في الإعلان، ضباط متقاعدون آخرون سيحضرون إلى جانبهم، لديهم انتماءات سياسية متنوعة. وتُعدّ المُشاركة الأكثر رمزية للنائب شامل روكز، الذي وإن حاول تبرير حضوره بأنه حارب خلال تلك الفترة ووضعه في إطار الوفاء لشهداء الجيش، إلا أنّه لا يُمكن فصل وجوده عن سياق تباعده السياسي مع قيادة «التيار». فقداس 12 تشرين يُعتبر المناسبة العلنية الثانية التي يظهر فيها روكز مع العمداء المتقاعدين ومعارضي «التيار»، بعد الغداء في منزله بداية أيلول الماضي. وليست «صدفة» أن يجتمع رفاق سلاح ميشال عون مع المجموعة الحزبية المفصولة من التيار الوطني الحرّ، وشكّلت في نيسان الماضي تجمّعاً أطلقت عليه تسمية «التيار». فالإعداد لقداس ذكرى 13 تشرين قام به لجنة ضمّت «الجناحين»، العسكري والسياسي، ممّن انتموا سابقاً إلى التيار العوني، أو كانوا يدورون في فلكه. ويُعتبر الحدث «الإطلالة الرسمية» الأولى لهؤلاء، منذ أن بدأوا تنظيم أنفسهم عام 2015. لماذا؟ «أصبح التوقيت مناسباً»، يقول القيادي العوني السابق، نعيم عون، مؤكداً أنّ القداس «ليس ردّ فعل أو رسالة ضدّ أحد، فقد أعلنا عنه منذ بداية أيلول».

مهما حاول المنظمون التعامل «ببراءة» مع الدعوة إلى القداس، من الصعوبة عدم اعتباره مُوجّهاً ضدّ «التيار» ورئيس الجمهورية، لما تعنيه هذه الذكرى لهما. يردّ مسؤول الأمن والمواكبة السابق لدى عون، العميد المتقاعد أنطوان عبد النور بـ«أننا مجموعة الضباط التي شاركت في 13 تشرين، أردنا إعادة إحياء الذكرى لإبقاء الشهداء حقّهم، بعد أن وجدنا أنّها بدأت تموت مع مرور الزمن». ينفي عبد النور أن يكون تحرّكهم موجّهاً ضدّ عون، «فهو رمز تلك المرحلة وأساسها». أما بالنسبة إلى التيار العوني «فلا علاقة له بالذكرى. هي ارتبطت به سابقاً بسبب رئاسة الجنرال (عون) له. ولكن عملياً، في 13 تشرين لم يكن هناك تنظيم حزبي، والشهداء سقطوا لأنهم كانوا عسكريين أقسموا يمين الدفاع عن الوطن». في السياق نفسه، يؤكد نعيم عون أن

> **يؤكد العميد عبد النور أنّ القداس غير موجّه ضدّ عون**

«عنوان القداس هو رفاق شهداء 13 تشرين، لأننا لا نريد استغلاله أو استثمار الحدث سياسياً».

يبدو أنّ المعارك بين الأحزاب والتنظيمات «المُنشقة» عنها، حول التاريخ والأحداث والشهداء، قد جُرّ إليها التيار الوطني الحرّ. 12 و13 تشرين الأول، ستكون «المبارزة» السياسية المباشرة بين الرفاق السابقين. معركة يستخدم فيها الطرفان عُنصر «العسكر»، الذي لا يزال يُعتبر «عصب» التيار الوطني الحرّ. فبعد تسريب صور الغداء لدى روكز وجمع فيه عمداء متقاعدين وحزبيين سابقين، ردّ باسيل بجمعه عدداً من الضباط. هذه المرّة أيضاً، قرّر وزير الخارجية اللعب بسلاح معارضيه، فقد وجّه الدعوة إلى عددٍ من العسكريين السابقين للقاء معه اليوم الإثنين. يُعلّق عبد النور بأنّه «لا نعرف ما الهدف من دعوة باسيل للعسكريين، فنحن لا نرى أنّ أي شيء يقوم به يؤثّر على مسيرتنا، ولا نعتبر أنفسنا في صراع معه».

قضية

النادي يمتنع عن تسديد الرسوم ويعتدي على عقارات مجاورة

بلدية الغبيري نحو إقفال «الغولف»

هديل فرفور

تتّجه بلدية الغبيري هذا الأسبوع إلى إقفال نادي الغولف اللبناني بسبب تمنّعه عن دفع الرسوم المتوجّبة عليه منذ عام 2016، على أن تسترجع البلدية عقاراً مجاوراً يستخدمه النادي موقفاً للسيارات.

وأوضح في اتصال مع «الأخبار» أنّ البلدية ستلجأ إلى هذا الخيار بعدما نقضت إدارة النادي اتفاقاً برعاية وزير الشباب والرياضة محمد فنيش والوزير السابق زياد بارود تعهّدت بموجبه دفع الغرامات والرسوم المتوجّبة على النادي في مقابل تراجع البلدية عن الشكوى الجزائية التي قدّمتها أمام النيابة العامّة المالية عام 2016، على أن تسترجع البلدية عقاراً مجاوراً يستخدمه النادي موقفاً للسيارات.

ولفت خليل إلى أن النادي التزم بالاتفاق عام 2016 فقط، عندما سدّد الرسم البلدي السنوي الذي حُدّد بـ 300 مليون ليرة، «ثم تمنّع عن الدفع حتى السنة الحالية مع تغيير رئيس النادي»، لافتاً إلى أن استرداد هذه الأموال مطلوب «كي تتمكّن بلدية الغبيري من استكمال

> **النادي جمعية «لا تبغي الربح» ويضمّ 2000 مشترك يدفعون مئات آلاف الدولارات اشتراكات**

مشاريعها الإنمائية في ظلّ الوضع الاقتصادي الراهن واقتطاع حصة البلدية من الصندوق البلدي المُستقلّ».

وأشارت إلى أنها دفعت مبلغ 300 مليون ليرة عام 2016 «كان على أساس تسديد كل الرسوم المتراكمة، لا القبول بهذا المبلغ كرسم سنوي يتجدّد».

خليل أكّد أن الـ300 مليون ليرة حُدّد كحل وسط، بعدما كان المبلغ يصل إلى نحو 600 مليون ليرة، وقد وافقت الإدارة بناءً على التسوية، وسأل: «لماذا التزمت الإدارة بالدفع طالما أن الاتفاق كان شفهياً؟»، مُشيراً إلى أن النادي يعمل على دقّ إسفين بين بلديتي الغبيري وبرج البراجنة، ولافتاً إلى أن الخلاف بين البلديتين حُسم وتم إنهاء هذه القضية.

وذكّر خليل في هذا بأن النادي يعتدي على نحو 323 ألف متر مربع من الأملاك العامة والخاصة المجاورة للعقار، «إذ تبلغ المساحة الإجمالية التي يشغلها نحو 405 آلاف متر مربع، فيما يظهر سند الإيجار من الدولة اللبنانية أنه يحقّ لإدارة النادي أن تشغل 80 ألف متر مربع فقط»، وسأل: «هل تلتزم إدارة النادي بالتصريح عن مداخيلها تمهيداً لدفع الضرائب المُستحقّة عليها؟».

وبحسب المعلومات، يضمّ النادي نحو ألفي مُشترك، ويتراوح الاشتراك السنوي بين 10 آلاف و15 ألف دولار للمشترك الجديد، ويبلغ رسم تجديد الاشتراك نحو 2500 دولار، ما يعني أن النادي يحقّق دخلاً سنوياً بملايين الدولارات، وبالتالي «لا يجب إعفاؤه من الضرائب بحجّة أنه لا يبغي الربح»، على حدّ تعبير خليل.

تجدر الإشارة إلى أن جمعية نادي الغولف اللبناني تقول إنها «جمعية رياضية لا تتوخّى الربح»، ما يستوجب إعفاءها من الضرائب. وكانت الجمعية قد شغلت عقار إدارة الطيران المدني (التابعة لوزارة الأشغال العامة والنقل) منذ 55 عاماً (تسلّمت الموقع في 1964/9/27 بموجب مزايدة رست عليها بمبلغ 1100 ليرة سنوياً لمدة 15 سنة). ومنذ ذاك، مدّد مجلس الوزراء العقد رضائياً مع إدارة النادي بشكل سنوي، وانتهى آخر تمديد وفق «التسعيرة» القديمة في 2017/9/26، قبل أن يجدّد مجلس الوزراء العقد في العام نفسه بعدما عدّل وزير الأشغال العامة والنقل يوسف فينيانوس رسم الإشغال ورفعه الى 75 مليون ليرة.

ويؤكد خليل أن النادي يتذرّع بدفعه رسم الإشغال كي لا يُسدّد الرسوم البلدية، لافتاً إلى أن اتحاد بلديات الضاحية مُستعدّ لاستئجار تلك المساحة وتخصيصها كفسحة عامة للمنطقة لقاء مليون دولار سنوياً.

النادي سدّد رسوم 2016 لبلدية الغبيري ويؤكّد أن العقار تابع لبرج البراجنة (مروان طحطح)

تقرير

انتخابات «اليسوعية»: من حصد غالبية الكليات؟

ليست المرة الأولى التي يعلن فيها كل من التحالفين السياسيّين في جامعة القديس يوسف الفوز الكاسح لمصلحته في الانتخابات الطلابية. إذ تباينت قراءة نتائج الاستحقاق الذي جرى وفق القانون النسبي، بين القوى الحزبية المتنافسة، فمنها من احتسب مجموع عدد الكليات، ومنها من ميّز بين كليات كبيرة وكليات صغيرة، «فكلية يفوق عدد طلابها 550 طالباً غير الكلية التي لا يتجاوز عدد طلابها 60 طالباً»، بحسب مصادر التيار الوطني الحر. وقد أهدى كل من الفرقاء الفوز لزعيمه السياسي.

وفيما خاص المستقلون الانتخابات بلوائحهم الخاصة، أشار حزب القوات اللبنانية، في بيان، إلى أنّ التحالف الذي جمعه مع تيار المستقبل وحزب الكتائب والحزب الاشتراكي حاز 18 كلية وحصد 128 مقعداً في كل المجمعات، فيما نال التيار الوطني الحر وحلفاؤه 8 كليات و104 مقاعد، وفاز المستقلون بـ6 كليات و53 مقعداً، وفاز تيار العزم وحلفاؤه بكلية واحدة وحصدوا 3 مقاعد. وقد فنّد حزب القوات النتيجة فاشار إلى أن تحالفه فاز في بيروت بـ 119 مقعداً (13 كلية) مقابل 100 مقعد للتيار وحزب الله وحركة أمل (8 كليات) و44 مقعداً للمستقلين (5 كليات). وفي مجمع زحلة، جاءت النتيجة، بحسب بيان القوات، (2-1، 1)، بعدما خاض الحزب المعركة منفرداً في وجه تحالف حزب الله وتيار المستقبل وحركة أمل والتيار الوطني الحر. كذلك أعلن البيان أن طلاب «القوات» و«المستقبل»، فازوا بـ 5 مقاعد في مجمع الشمال، مقابل 3 مقاعد للتحالف الذي جمع تيار العزم وتيار المردة.

في المقابل، اصدر التيار الوطني الحر بياناً لفت فيه إلى أنّه وحلفاءه (حزب الله وحركة أمل) حققوا انتصاراً في الكليات الكبيرة بنتيجة (3-1)، لا سيما الهندسة (الفارق 78 صوتاً)، الطب (الفارق 62 صوتاً)، والآداب (الفارق 29 صوتاً)، وخسر

> **تباينت قراءة نتائج الاستحقاق بين القوى الحزبية المتنافسة**

في إدارة الأعمال (مجمع هوفلان) (الفارق 13 صوتاً). وبحسب البيان، استعاد «التيار» مع حلفائه كلية طب الأسنان، وكلية التكنولوجيا والمعلوماتية، وفاز في كلية العلوم، وعادل النتيجة في «العلاج الوظيفي» (ergotherapie).

أما في مجمع زحلة، فأوضح أنه خاض انتخاباته للمرة الأولى، وعادل وحلفاءه النتيجة (2-2) مع حزب القوات وحلفائه بعدما كانت النتيجة (0-4)، العام الماضي. وبالنسبة إلى باقي الكليات المتوسطة والصغيرة، فقد تقاسم الأفرقاء الفوز، بحسب بيان التيار.

وفي بيان آخر مفصّل، أوضح التيار الوطني الحر أنّه وحلفاءه فازوا «بالكليات التي تضم 52% من طلاب الجامعة، في حين فاز حزب القوات وحلفاؤه بالكليات التي تضم 43% (77 مقعداً مقابل 72 مقعداً للقوات وحلفائه و6 للمستقلين). وقد تفوق تحالف التيار الوطني الحر على تحالف القوات بـ91 صوتاً من مجموع المقترعين».

من جهتها، أعلنت مصلحة الطلاب والشباب في حزب الكتائب فوز مرشحيها برئاسة الهيئة الطالبية في أربع كليات.

(الأخبار)

نادين جوني... الصورة التي لم تكتمل

نادين جوني تُمسك بحكم حضانتها لابنها كرم بعد سنوات من النضال. هذا ما كان على الصورة قوله. وهذا ما كان على متابعي جوني قراءته. وهم يتأمّلون صاحبة الصورة التي تمتهن الفرح والمُشاكسة. لكنّ البحث عن هذه الصورة سيكون موجعاً، تماماً كوجع الأرحام المسلوبة من ثمار مَخاضها، وثقيلاً، تماماً كثقل الأحكام الدينية التي شرّعت السياط على أكتاف الفتيات ممّن وقعن ضحايا التزويج المُبكر.

البحث عن هذه الصورة سيكون شاقّاً، لا لأنّ الناشطة العشرينية تُغرق صفحتها بصورها الملوّنة، ولا لأنّها تردّدت في نشرها وأرادت أن تحتفظ بها كجزء من مساحتها الشخصية، إذ كيف يُمكن لمن صرخت للمطالبة بنقل قضايا النساء من الجدران المُظلمة إلى العلن، أن لا تشارك فرحة نصرها وثمرة نضالها؟ كلّ ما في الأمر، أنّ هناك من يُمسك بخيوط الضوء، فيُخفي صوراً ويُظهر أخرى. صورة نادين المرجوّة مع قرار قضائي يُنصف أمومتها كصورتها مع وحيدها في أول يوم مدرسة، مُخفاة من قبل الظالمين.

طوال سنواتها القليلة الماضية، كانت نادين تحارب محتكري الضوء بالخيال، فكانت ترسم صوراً لأمّهات مواطنات غير مسلوبات الكرامة، ولفتيات مستقلّات وقويّات يحترفن المواجهة والتمرّد. كانت تدعو إلى تلوين الندوب وتحييد أجساد النساء عن وحول الذكورة. كانت تتوعّد المتحرّشين بحنجرتها الطريّة وكانت تدعو إلى تعريتهم.

«نرفض أن يتيتّم أبناؤنا ونحن على قيد الحياة». كانت تقول نادين. توفّيت المُشاكسة أمس في حادث سير ليختبر ابنها اليُتم مرتين. لكنّ كرم ليس وحيداً في المُصاب، تُشاركه غربة اليُتم نساء كثيرات، اللواتي خسرن صوتاً جريئاً يدافع عن أوجاعهنّ.

نادين جوني تُمسك بحكم حضانتها لابنها كرم بعد سنوات من النضال. هذا ما كان على الصورة قوله. وهذا ما كان على متابعي جوني قراءته. لكنّ البحث عن هذه الصورة سيحتاج إلى مواجهة سارقي النور واسترداد الضوء منهم، لتُبصر جميع الصور المخفيّة النور. ولتكتمل صورة نادين وهي تحلّق بسلام.

هديل فرفور

تقرير

«تشكيلة» مطامر جديدة جنوباً

آمال خليل

يتسلّم وزير البيئة فادي جريصاتي، اليوم، من مسؤولي اللجان البلدية في حزب الله وحركة أمل، لائحة جديدة لمواقع مقترحة في الجنوب لإنشاء مطامر صحية في إطار «الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة» التي وضعتها الوزارة ووافقت عليها الحكومة في 27 آب الماضي. وتضمّنت النسخة التي أقرّت حينذاك، لائحة بـ 14 مطمراً صحياً في المناطق، منها خمسة في الجنوب هي: بصفور (أنصار) والكفور والمروانية وبرعشيت وشقرا. إلا أن البلديات المعنية سجّلت اعتراضها على اختيار المطامر في نطاقها أو في جوارها. الاعتراض البلدي والشعبي دفع الحركة والحزب، بالتنسيق مع البلديات، إلى تعديل المواقع السابقة والعمل على إعداد لائحة جديدة. وعلى هامش جولته على معامل فرز النفايات الطبية والصلبة في قضاء صور، يوم الجمعة الماضي، قال جريصاتي إنه سيتسلم «الاثنين (اليوم) اللائحة الجديدة التي سترتكز على موافقة البلديات والهيئات المحلية في ظل الحوافز التي ستحصل عليها البلديات وتفعيل حملات الفرز من المصدر».

وعلمت «الأخبار» أن اللائحة تتضمن: تول (الكفور) وكفرتبنيت أو أرنون الشقيف المجاورتين في قضاء النبطية. وهذا ما دفع بالمصلحة الوطنية لنهر الليطاني إلى توجيه كتاب اعتراض إلى

> **مصلحة الليطاني تطلب مراعاة حماية الموارد المائية في الحوض الأدنى**

جريصاتي تطلب فيه «مراعاة حماية الموارد المائية في الحوض الأدنى لنهر الليطاني لدى تحديد مواقع المطامر والتشدد في دراسة الأثر البيئي على الليطاني والمجاري الجوفية ومشروع ري القاسمية ـ رأس العين».

إلى ذلك، كشفت جولة جريصاتي بين العباسية ومعركة فداحة الضرر البيئي والصحي الذي تتسبب به المكبات العشوائية الناتجة من التعثر في الفرز من المصدر وتشغيل معامل المعالجة. ففي العباسية، تداخلت النفايات الصلبة مع النفايات الطبية في مكبّين يقعان بين البساتين. وخلال تفقّده معمل معالجة النفايات الطبية في البلدة، دعا جريصاتي أصحاب المؤسسات الصحية والأطباء في المنطقة إلى عدم رمي مخلفات عملهم في المستوعبات العامة وتوضيبها وإرسالها إلى معمل العباسية الذي تديره البلدية.

منبر

«التربية» تماطل مع «المستعان بهم»: حقوقكم عند الأوروبيين!

كاترين ضاهر

تحاول وزارة التربية الخروج من مأزق مستحقات الفصل الثاني من العام الدراسي الماضي لصناديق المدارس وأجور «المستعان بهم» لتعليم اللاجئين السوريين، برمي الطابة في ملعب الاتحاد الأوروبي. إذ طلبت من الأساتذة، أصحاب الحق، نقل بوصلة تحركهم باتجاه الدول المانحة، على خلفية أنّ المشكلة تكمن في انتظار التمويل لسدّ «فجوة» بـ 9 ملايين دولار.

بعد شهر من تحرك «المستعان بهم» في دوام بعد الظهر، طمأنت مسؤولة وحدة التعليم الشامل في الوزارة (التي تعنى بملف اللاجئين)، صونيا خوري، وفداً من الأساتذة التقاها أخيراً أنّ العام الدراسي المقرر في التاسع من تشرين الأول الجاري (موعد بدء الدراسة للتلامذة اللاجئين بعد الظهر) لن يفتتح قبل قبض المستحقات كافّة، ولفتت إلى أنها أعدت دراسة بشأن مستحقات الأساتذة من دون الديرين والنظّار. وفي الوقت نفسه، نفت خوري إمكان زيادة أجر الحصة باعتبار أنّ الجهات المانحة تسعى لخفض المبلغ المقرّر لكلّ تلميذ من 600 دولار إلى 500، في حين تتقاضى الدولة في الأردن 1100 دولار عن كل تلميذ لاجئ. وطلبت الوزارة من الوفد مساعدتها في الضغط على الاتحاد الأوروبي لتحصيل باقي الاعتمادات المالية، إذ أن بريطانيا لم تدفع المتوجب عليها، فيما لم تكمل ألمانيا المبلغ المتبقي في ذمتها. بناءً عليه، قرر الأساتذة تنفيذ اعتصام، الثالثة والنصف بعد ظهر اليوم، أمام مقرّ الاتحاد الأوروبي وتجمّع السفارات في منطقة زقاق البلاط، للمطالبة بحل عقدة «الفجوة» التي يصرّ وزير التربية أكرم شهيب وخوري على أنها سبب الأزمة.

هذه الخطوة، قسّمت الأساتذة بين مؤيدٍ ومعارض، وخلص بعضهم إلى أن الوزارة تعتمد سياسة المماطلة لأسباب عدة، منها:

- تهرّب الوزارة من المواجهة المباشرة المفترضة مع الأمم في حال أعلن الأساتذة الإضراب العام، وعدم فتح المدارس حتّى قبض كل المستحقات.

- إذا كان العجز يبلغ تسعة ملايين دولار، فإن اقتطاع أكثر من نصف أجر الحصة يسدّ ما سمي بـ «الفجوة».

- الوزارة أعلنت تحويل أموال كل أساتذة الإرشاد الصحي والتربوي وتبين عكس ذلك. إذ أن القبض طال بعض المدارس في عدد من مناطق الشمال والجنوب. فلماذا هذه الإستنسابية، ولماذا لم تنفذ الوزارة ما ادّعته بأن مبلغ الـ 39 مليون دولار يمكنه تغطية كل رواتب أساتذة الإرشاد في لبنان؟

- في حال نفّذت خوري دراستها بإعطاء المستحقات للأساتذة دون سواهم، من سيضمن أن مديري المدارس والنظار لن يلجأوا بدورهم إلى اعلان الإضراب حتى نيل مستحقاتهم المتأخرة.

وسط انتظار إتمام مبلغ الـ 48 مليون دولار، والتخبّط الحاصل بشأن جدوى الاعتصام أمام الاتحاد الأوروبي، يلوّح الأساتذة المتعاقدون بتنفيذ إضراب مفتوح حتى إيجاد الحلّ الأنسب، إلّا أنّ هذه الخطوة ليست ناضجة بعد، بسبب الخشية من استغناء الوزارة عنهم واستبدالهم من جهة، وتصميم البعض الآخر على عدم التعليم وسط ظرف كهذا وتراكم المزيد من الديون عليه من جهة ثانية.

***أستاذة متعاقدة**

الكرة اللبنانية

العهد يعود إلى المنافسة والأنصار يتصدّر

اختتمت مباريات نهاية الأسبوع، ولم تنته بعد مباريات الجولة الثالثة من الدوري اللبناني لكرة القدم، بانتظار مباراة النجمة والبرج التي تأجلت بسبب ارتباط الأول بالبطولة العربية. الأنصار تصدّر جدول الترتيب حتى الآن، والشباب الغازية يعاني

علي زين الدين

ثلاث جولاتٍ مرّت على انطلاق بطولة لبنان الـ 60 بكرة القدم. صحيحٌ أن بعض الفرق لم تلعب جميع مبارياتها، لكن الحكم عليها ليس متسرّعاً. المنافسة هذا الموسم، على اللقب والبقاء في الدرجة الأولى أيضاً، غالباً ستكون أصعب من الموسم الماضي. الفرق التي قُدّر لها أن تُعاني تعيش هذه المرحلة بالفعل، في حين يبدو أكثر وضوحاً أن المنافسة على اللقب ستنحصر بين ثلاثة فرق، كما جرت العادة. البطولة ستتوقف خلال مشاركة منتخب لبنان في التصفيات المزدوجة المؤهلة إلى كأس العالم «قطر 2022» وكأس آسيا «الصين 2023»، والأجهزة الفنية ستعمل على تصحيح الأخطاء ورسم مسار جديد يُحدد مصيرها في مراحل ستصبح أكثر صعوبة مع اكتمال جاهزية الفرق واللاعبين.

الأنصار في الصدارة بتغلّبه على الصفاء، بفارق الأهداف عن النجمة والبرج، اللذين لم يلعبا هذا الأسبوع. العهد عاد من مسابقة كأس الاتحاد الآسيوي وحقق الفوز الأول له، ملحقاً أول خسارة بالإخاء الأهلي عاليه، الذي تلقت شباكه ثلاثة أهداف، بعد الحفاظ على نظافتها مرّتين. الشباب الغازية لا يزال في قاع الترتيب بعد خسارة ثالثة على التوالي أمام طرابلس، الذي حقق بدوره فوزه الأول، في حين لم ينجح التضامن صور بترك المركز ما قبل الأخير، مكتفياً بفرض التعادل السلبي على شباب الساحل، بينما سقط شباب البرج للمرة الثانية، وهذه المرة أمام السلام زغرتا. هكذا، بقي الغازية الفريق الوحيد من دون نقاط، وغالباً، سيبقى كذلك حتى بعد الأسبوع الرابع، إذ يلتقي العهد، الذي يصبّ تركيزه على المسابقة القارية قبل نحو ثلاثة أسابيع على مباراة تاريخية سيلعبها مع «25 أبريل» الكوري الشمالي في نهائي كأس الاتحاد الآسيوي. حامل لقب الدوري قدّم نفسه كما يفعل دائماً. على الرغم من تأخّره بهدف أحمد حجازي، الذي استغنى عنه الفريق بعد التعاقد مع التونسي أحمد الكعباشي، إلا أنه عاد بالنتيجة، مُسجّلاً هدفين في الشوط الأول، عبر العكايشي نفسه، مرة أولى متابعاً تمريرة السوري أحمد الصالح، من ركلة حرة نفذها محمد حيدر، وثانية من ركلة جزاء حصل عليها ربيع عطايا، في حين سجّل نور منصور الهدف الثالث بعد متابعة عرضية حسين منذر، الذي تسلّم الكرة من الركنية. ثلاثة أهداف من كرات ثابتة، تُشبه تلك التي سجّلها النجمة في مباراتين. مهاجم العهد التونسي، سجّل رابع أهدافه، بعد الأول في كأس السوبر، والثاني في كأس الاتحاد الآسيوي، ليُصبح هدافاً مشتركاً مع لاعب الساحل هدافه الغاني كريستيان جان كيكي، وعودة خليل بدر إلى النجمة، وهو يعاني دفاعياً أيضاً، عقب استغنائه عن الحارس محمد سنتينا، وانتقال المدافع مصطفى الشمعة إلى النجمة ورحيل متوسّط الميدان حمزة سلامي. التضامن صور عجز عن تحقيق فوزه الأول، مكتفياً بالتعادل السلبي مع شباب الساحل على ملعب صور البلدي. الفريق يملك أسماء هجومية ثقيلة، كعدنان ملحم والنيجيري كبيرو موسى، فضلاً عن عودة جاد الزين، وقد يكون بحاجةٍ إلى وقتٍ أكثر حتّى يحقق فوزه الأوّل. ولو أن مواجهته المقبلة لن تكون سهلة أمام الصفاء.

في المقابل، عاد فريق طرابلس إلى مدينته بالنقاط الثلاث التي يحتاج إليها قبل اللقاء على أرضه مع الأنصار، هناك حيث حقق متصدّر البطولة فوزين. فريق المدرب المصري أحمد حافظ، مرشّحٌ لأن يكون بين الفرق التي تنافس على البقاء، وفوزه في مثل هذه المباريات يعني له الكثير. أما السلام زغرتا فاستطاع أن يغلب شباب البرج (2-1)، ملحقاً به الخسارة الثانية. الفريق الشمالي استغنى بدوره عن بعض لاعبيه الأساسيين، ومدربه العراقي أحمد كاظم يسعى إلى إيجاد التوليفة من اللاعبين للمنافسة على مركز بين أندية النخبة. أهداف الفريق لم تأتِ من المهاجمين، إذ سجّل له ياسر عاشور وجان جاك يمين، بمساعدةٍ من البرازيلي فينيسيوس كالاماري، الذي يلعب برفقة السنغالي دودا كوزموس ووليد فتوح.

الأسابيع المقبلة ستوضح شكل الترتيب أكثر، ولو أن العناوين الرئيسية تبدو واضحة.

حقق السلام اول فوز له هذا الموسم (عدنان الحاج علي)

> تعادل شباب الساحل مع التضامن صور من دون أهداف على ملعب جونية

احرز التضامن اول نقطة له وكانت على حساب الساحل

كازينو لبنان

شركة كازينو لبنان
شركة صاحبة امتياز مساهمة لبنانية
راسمالها اثنان و ثلاثون ملياراً و أربعماية مليون ليرة لبنانية مدفوع بالكامل
دعوة لمساهمي شركة كازينو لبنان ش.م.ل
لحضور جمعية عمومية عادية سنوية
التي ستعقد بتاريخ ٢٠١٩/١١/٨

يتشرّف مجلس ادارة شركة كازينو لبنان . شركة صاحبة امتياز مساهمة لبنانية . بدعوة حضرة مساهمي الشركة الى عقد جمعية عمومية عادية سنوية في مركز الشركة الرئيسي في طبرجا كفرياسين (المعاملتين) (جبل لبنان) وذلك في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة الواقع في الثامن من شهر تشرين الثاني ٢٠١٩ للبحث في جدول الأعمال التالي :

١- الاستماع الى تقريري مجلس الادارة العام والخاص عن حسابات سنة ٢٠١٨
٢- الاستماع الى تقريري مفوضي المراقبة العام والخاص عن حسابات سنة ٢٠١٨
٣- المصادقة على البيانات المالية الموقوفة بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١ واتخاذ القرار المناسب بالنسبة للأرباح
٤- ابراء ذمة رئيس و أعضاء مجلس الادارة عن أعمالهم لسنة ٢٠١٨
٥- تعيين مفوضي المراقبة لسنة ٢٠١٩ و تحديد بدل أتعابهم
٦- منح التراخيص المنصوص عليها وفقاً لأحكام المادتين ١٥٨ و ١٥٩ من قانون التجارة
٧- أمور متفرقة و طارئة.

ويعلن المجلس لحضرة المساهمين أن الشركة تضع تحت تصرفهم في مركزها الرئيسي الكائن في طبرجا كفرياسين وفي مكان انعقاد الجمعية المحدد أعلاه قبل خمسة عشر يوماً من انعقاد الجمعية. المستندات المنصوص عليها في المادة ١٩٧ من قانون التجارة المعدّلة وهي: جدول الجرد والميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر وقائمة المساهمين وتقريري مجلس الإدارة العام والخاص وتقريري مفوضي المراقبة العام والخاص.
ويذكّر المجلس حضرة المساهمين بالأحكام التالية الواردة في المادة ٤١ من نظام الشركة:

المادة ٤١: يجوز للمساهمين، الذي لا يستطيعون حضور الجمعية أن يوكلوا عنهم من يمثلهم شرط أن يكون هؤلاء من المساهمين ولا يشمل هذا الشرط الممثلين الشرعيين لفاقدي الأهلية.

في حال عدم اكتمال النصاب في جلسة الساعة العاشرة صباحاً، تعقد جلسة ثانية بمن حضر الساعة الحادية عشرة صباحاً.

مجلس إدارة شركة كازينو لبنان
شركة صاحبة امتياز مساهمة لبنانية

ترتيب الدوري بعد الأسبوع الثالث

#		الفريق	لعب	فاز	تعادل	خسر	له	عليه	الفارق	النقاط
1		الانصار	3	2	0	1	7	3	4	6
2		البرج	2	2	0	0	3	0	3	6
3		النجمة	2	2	0	0	3	1	2	6
4		شباب الساحل	3	1	1	1	4	4	0	4
5		الإخاء الاهلي عاليه	3	1	1	1	3	3	0	4
6		الصفاء	3	1	1	1	3	4	1-	4
7		العهد	1	1	0	0	3	1	2	3
8		السلام زغرتا	2	1	0	1	2	2	0	3
9		طرابلس	2	1	0	1	2	3	1-	3
10		شباب البرج	3	1	0	2	3	5	2-	3
11		التضامن صور	3	0	1	2	2	4	2-	1
12		الشباب الغازية	3	0	0	3	2	7	5-	0

السلة اللبنانية

الحكمة «يصعق» الرياضي في غزير

حقق نادي الحكمة ـ بيروت فوزاً مثيراً على حساب ضيفه الرياضي ـ بيروت بنتيجة (97 ـ 95)، بعد اللجوء الى شوط إضافي، ضمن منافسات بطولة لبنان لكرة السلة. المباراة التي جمعت الفريقين على أرضية ملعب غزير استحق خلالها الحكمة الفوز، بعد الأداء المميّز الذي قدمه لاعبوه أمام وصيف آسيا، النادي الرياضي.

البداية كانت قوية لأصحاب الأرض الذين تمكنوا من إنهاء الربع الأول بفارق 10 نقاط (26 ـ 16). واستفاد الحكمة من تألق صانع الألعاب المميّز والتر هودج (24 نقطة خلال اللقاء) إضافة الى إيفرين موريس (18 نقطة). بداية الربع الثاني كانت سريعة جداً، وأضاع خلالها الحكمة عدداً من الرميات الثلاثية، ليسجل الرياضي 6 نقاط متتالية، نجح عبرها في تقليص الفارق. رغم تفوق الرياضي في بداية الربع الثاني، لم يسمح له الحكمة بالتفوق وقلب النتيجة، فعاد والتر هودج ونجح في اختراق سلة أبناء المنارة أكثر من مرة، وسجل سلات متتالية، كما حصل على عدد من الأخطاء من دفاع الرياضي، لينتهي الربع الثاني على نتيجة (43 ـ 35).

في الربع الثالث الذي يعتبر الأهم في مباريات كرة السلة، بدأ الحكمة بقوّة كبيرة، ورفع الفارق الى حوالى 15 نقطة، وسط ضياع واضح للاعبي الرياضي. قدم هودج أداءً مثالياً، وبدا لافتاً الدور المهم للاعب الجديد جوزيف الشرتوني صاحب الـ7 نقاط و5 ريباوند، لينتهي الربع بنتيجة (68 ـ 57).

في الربع الرابع نجح الرياضي بالعودة في النتيجة، وتعادلت الأرقام بواقع (76 ـ 76) قبل 4 دقائق من نهاية الوقت الرسمي. وقبل ثلاث دقائق تقدم الرياضي بفارق نقطة واحدة (78 ـ 77)، وسط هجمات متبادلة من الفريقين، وأداء مميّز جداً. وانتهى الوقت الرسمي على وقع التعادل (81 ـ 81)، ليلعب الفريقين وقتاً إضافياً قدم خلاله الحكمة أداءً عالياً جداً، وتمكن من حسم اللقاء بفارق نقطتين (97 ـ 95). الأمر الجيّد بالنسبة إلى الرياضي هو عودة أمير سعود الى مستواه، فهو الذي أعاد الرياضي الى المباراة عبر الرميات المميّزة من خارج القوس (3 نقاط)، وفي أوقات حساسة للغاية. وسجل سعود (29 نقطة) مقابل 16 لويلي واورين، و14 لوائل عرقجي. ولم يشارك المخضرم اسماعيل أحمد لوقت طويل في المباراة.

وخلال هذا الفوز، استفاد الحكمة كثيراً من الجمهور المميّز والكبير الذي واكب الفريق من على مدرجات ملعب غزير.

قدم والتر هودج اداءً استثنائياً (سركيس بريتسيان)

> أكد رئيس الاتحاد اللبناني وجود مخاطر حقيقية تعيشها اللعبة

الاتحاد يدق ناقوس الخطر

أطلق النائب الأول لرئيس الاتحاد الآسيوي ورئيس الاتحاد اللبناني لكرة السلة أكرم حلبي «صرخة» حيال ما تواجهه الرياضة اللبنانية عامة وكرة السلة خاصة، في ظل الأزمة الاقتصادية الحادة التي تعصف بلبنان. وجاء كلام الحلبي في ظل كلام عن احتمال وقف عقود رعاية الشركات، وبينها شركتا الخلوي، للقطاع الرياضي في لبنان، وعلى رأسه كرة السلة. وأمام عدد من الصحافيين في مقر الاتحاد قال الحلبي: «ساكون صريحاً، الدوري اللبناني قد يتوقف، والمطلوب التشاور مع جميع الأطراف، وما يجري سيؤدي الى انهيار كرة السلة اللبنانية. هنالك التزامات بين الأندية والشركات الراعية، وواجباتنا كاتحاد أن ندافع عن الأندية ومصالحها. نعيش أزمة اقتصادية حادة، وموازنة وزارة الشباب والرياضة لا تفي بالغرض، فهي ضئيلة جداً. هدفنا الجلوس مع المعنيين لمناقشة هذا الوضع عبر وضع خطة لحماية الرياضة اللبنانية وللوصول الى الاستقرار المالي. في البلدان المتطورة، الضمان الاجتماعي يسهم في موازنة وزارات الشباب والرياضة والتربية من أجل العمل على صقل جيل يتمتّع بصحة جيدة من وراء ممارسة الرياضة، والذي ينعكس إيجاباً على تخفيض الفاتورة الصحية لدى الشعوب. أوّجه نداءً الى الوزراء والنواب بأن دعم الرياضة من قبل الدولة واجب ويجب أن لا يتوقف. وكلامي موجّه الى الرأي العام، وأردّد أن كرة السلة والرياضة في خطر، ودخلت فعلياً مرحلة الخطر».

وتحدث الحلبي عن وضع منتخب لبنان في حال تم وقف الرعاية، فقال «هنالك احتمال عدم مشاركة منتخب لبنان للرجال في تصفيات كأس الأمم الآسيوية التي ستنطلق في شباط المقبل في غياب التمويل. الأندية دخلت مرحلة الخطر، وقد يعلن ناديان أو ثلاثة في الدرجة الأولى التوقف عن إكمال البطولة قريباً».

(الأخبار)

ليغ1

من الظلّ إلى «عاصمة الأنوار»

صفقات ناجحة ترفع أسهم باريس سان جيرمان

بفوزه الأخير على نادي أنجيه، عزّز باريس سان جيرمان صدارته المحلية ليستكمل موسمه الناجح حتى الآن. صدارة محلية وأخرى أوروبية على حساب أندية عملاقة من طينة ريال مدريد الإسباني. تبشّران بموسم واعد للباريسيين، في ظل اعتمادهم سياسة مختلفة في إدارة الصفقات مطلع الموسم الحالي

حسين فحص

عام 2011، ترأس رجل الأعمال القطري ناصر الخليفي نادي باريس سان جيرمان، وجعله خلال سنوات قليلة أحد أندية النخبة في أوروبا. فور استلامه المنصب، وعد ناصر الخليفي بجلب كأس «ذات الأذنين» إلى حديقة الأمراء خلال خمس سنوات. سيطرة شبه كاملة على الألقاب المحلية رفعت من أسهم النادي الفرنسي في بورصة

> تعاقدت إدارة النادي مع لاعبين في المراكز التي تحتاج إلى تدعيم

الكرة المحلية، أما على الصعيد الأوروبي، فلا يزال سجلّ الباريسيين خالياً من أي إنجاز يذكر. مرّت السنوات الخمس ولا يزال النادي الباريسي عاجزاً عن بلوغ الأدوار المتقدّمة من بطولة دوري أبطال أوروبا على أقلّ تقدير.

لتحقيق الهدف المنشود، اتّخذ الخليفي العديد من الإجراءات، غير أن النتائج لم تكن على قدر التطلّعات. بدأ الأمر باستقدام نجوم بارزين في عالم الكرة، كالسويدي زلاتان إبراهيموفيتش، الإنكليزي ديفيد بيكهام والحارس الأسطورة جيان لويجي بوفون، الذين شكّلوا أداةً لجذب الأسماء اللامعة في عالم المستديرة، فوقّع كل من دي ماريا، نيمار دا سيلفا، كيليان مبابي وغيرهم الكثير من أصحاب الأسماء الرنّانة، غير أن سياسة البذخ المعتمدة لم تثمر أبداً، وربما كان التغيير الدائم في التشكيلة وتلبية متطلبات المدربين، واحداً من هذه الأسباب. تواتر العديد من المدرّبين على النادي الباريسي خلال السنوات الأخيرة لإضافة عنصر الخبرة، وفي محاولة لتحقيق البطولات الأوروبية، فجاء كل من كارلو أنشيلوتي، لوران بلان وأوناي إيمري، غير أن شيئاً لم يتغير.

بعد فشل سياستي البذخ باستقدام اللاعبين والمدربين، توجّهت إدارة النادي الباريسي إلى خطوة جديدة، مفادها التأسيس السليم من دون الاكتفاء بصرف الأموال بكثرة، فتمثلت الخطوة الأولى في التوقيع مع توماس توخيل، مدرب بوروسيا دورتموند الألماني السابق.

كانت مهامّ توخيل محصورة في دورتموند على إعادة هيكلة الفريق من جديد، بعد الموسم الكارثي الذي عاشه «أسود الفيستيفال» مع يورغن كلوب موسم 2015/2016. لم يطالب المدرب الألماني بتحقيق الألقاب حينها، نظراً لتقليص ميزانية النادي إضافةً إلى وجود العملاق البافاري بايرن ميونخ في باريس كان الوضع مختلفاً، وهو ما أفشل الموسم الأول لتوخيل. رغم تتويجه العام الماضي بلقب الدوري الفرنسي، إلا أن الخروج الأوروبي الباكر من دوري الأبطال شكّل فشلاً كبيراً للمدرب الألماني. خرج «بي اس جي» من دور الـ16 حينها على يد مانشستر يونايتد. سيناريو حزين عاشه أبناء عاصمة الأنوار حينه، فهم فازوا في الأولد ترافورد على مانشستر يونايتد ذهاباً بنتيجة (2-0)، ولكنهم خسروا في حديقة الأمراء بنتيجة (3-1)، ليتأهّل الإنكليز إلى ربع النهائي.

على عكس المواسم الماضية، لم يشهد صيف باريس سان جيرمان البذخ في سوق الانتقالات، بل تم الاعتماد وللمرة الأولى على استقدام الأسماء حسب حاجة الفريق، لا حسب القيمة السوقية للاعبين. تمثّل النجاح الأبرز للإدارة في الحفاظ على نجمي الفريق كيليان مبابي ونيمار دا سيلفا. كان هذا الأخير محطّ اهتمام الصحافة الرياضية حول العالم، بعد أن كان قاب قوسين أو أدنى من العودة إلى نادي برشلونة. العديد من الجلسات عُقدت بين ممثلي النادي، غير أن إصرار النادي الباريسي على «مبلغ خرافي»، أو ربط بيع نيمار بمجيء بعض اللاعبين البارزين من النادي الكتالوني الى باريس، إضافة الى مبلغ مالي كبير، أفشل الصفقة، أو بالحد الأدنى جعلها تتأجّل حتى سوق الانتقالات المقبلة.

مع بقاء نيمار ومبابي حافظ باريس سان جيرمان على أبرز عناصر قوّته الهجومية، فتركزت معظم عملية الترميم على استقدام لاعبين في خطي الوسط والدفاع. بعد رحيل أدريان رابيو إلى نادي يوفنتوس الإيطالي، وقع النادي الباريسي مع أندير هيريرا قادماً من مانشستر يونايتد في صفقة انتقال حرّ. لم يكن هيريرا اللاعب الوحيد القادم من إنكلترا، إذ جاء اللاعب السنغالي إدريسا غييه من نادي إيفرتون مقابل 30 مليون يورو. اللاعب الذي غاب عنه ضوء الصحافة الإنكليزية، توهّج في عاصمة الأنوار ليشكّل نقطة التوازن في وسط الفريق الباريسي. مع تقدّم المهاجم الأوروغوياني إيديسون كافاني في العمر، استقدم «بي أس جي» المهاجم الأرجنتيني ماورو إيكاردي على سبيل الإعارة، بعد العديد من المشاكل التي حدثت أخيراً بينه وبين فريقه السابق إنتر ميلانو الإيطالي. جاء أيضاً بابلو سارابيا من إشبيلية مقابل 18 مليون يورو، ليقدم حلولاً إضافية للمدرب الألماني توماس توخيل على دكّة البدلاء، على صعيد الدفاع، تم التوقيع مع كلّ من الموهبة الفرنسية الصاعدة ديالو من دورتموند مقابل 32 مليون يورو، إضافة إلى حارس ريال مدريد السابق كايلور نافاس.

صفقاتٌ كثيرة لم تتمّ الإضاءة عليها كثيراً، ولكنها أخرجت النادي الباريسي من النفق الأوروبي، بعد فوزه أمام ريال مدريد بثلاثية نظيفة إضافةً إلى الفوز على أرض غلطة سراي بهدف نظيف. صدارة أوروبية للمجموعة الأولى إضافةً إلى صدارة الدوري الفرنسي تثبتان نجاح السياسة حتى الآن، بانتظار مباريات الفريق الأوروبية المقبلة. باريس سان جيرمان على الطريق الصحيح حتى الآن.

يتصدر باريس سان جيرمان ترتيب مجموعته الأوروبية (جوفروي فان دير هاسيلت - أ ف ب)

بريميرليغ

ولفرهامبتون يُسقط السيتي وتشلسي يتألّق

أعطى ولفرهامبتون الأفضلية لليفربول في السباق على لقب الدوري الإنكليزي الممتاز، وذلك بإلحاقه الهزيمة الثانية هذا الموسم بالإتحاد السيتي حامل اللقب، بعد أن أسقطه يوم الأحد في المرحلة الثامنة على أرضه وبين جماهيره (2-0) بهدفين قاتلين للإسباني أداما تراوري، ملحقًا به الهزيمة الأولى على أرضه في الدوري منذ 10 أشهر. وهي الهزيمة الثانية لفريق المدرب الإسباني بيب غواردیولا هذا الموسم بعد سقوطه المفاجئ أمام نورويتش (2-3) في المرحلة الخامسة.

وتجمّد رصيد سيتي عند 16 نقطة بعد خمسة انتصارات، تعادل وهزيمتين في المركز الثاني بفارق ثماني نقاط عن ليفربول المتصدر.

وسجّل تراوري الهدف الأول إثر هجمة مرتدّة للضيوف وصلت خلالها الكرة الى المكسيكي راوول خيمينيز الذي قام بمجهود فردي رائع مراوغاً المدافع الارجنتيني نيكولاس أوتاميندي، قبل أن يمرّر الى تراوري الذي وضعها على يسار الحارس البرازيلي إيدرسون (80).

ومن جهة ثانية قاد لاعبو أكاديمية تشلسي فريقهم الى فوز سهل بنتيجة (4-1) على مضيفهم ساوثمبتون على ملعب «سانت ميري». ورفع تشلسي رصيده إلى 14 نقطة في المركز الخامس خلف ليستر سيتي الرابع بفارق الأهداف ومتقدمًا على كريستال بالاس السادس. وافتتح تامي ابراهام الذي استدعاه المدرب فاريث ساوثغيت إلى تشكيلة انكلترا للمرة الأولى لخوض تصفيات كاس أوروبا 2020، التسجيل بعدما وصلته كرة طويلة من كالوم هودسون أودوي، أسقطها خروج خاطئ للأخير (17). وأكدت تقنية خط المرمى دخول الكرة بشكل كامل بعد محاولة تشتيت من دفاع أصحاب الأرض. وهو الهدف السابع لأبراهام (22 عامًا) في الدوري المحلي من أصل سبع مباريات خاصها، وبات في رصيده تسعة أهداف مع البلوز هذا الموسم في جميع المسابقات.

وحمل الهدف الثاني توقيع لاعب آخر من أكاديمية النادي اللندني بعدما وصلت الكرة على الجهة اليسرى لمايسون ماونت إثر تمريرة من البرازيلي ويليان، توغّل بها الانكليزي الشاب (20 عامًا) وأسكنها الشباك (24). ونجح الفريق المُضيف بتقليص الفارق بعد أن وصلت الكرة الى داني إنغز داخل المنطقة إثر عرضية من الفرنسي بان فاليري بعد مجهود فردي رائع على الجهة اليمنى، وضعها الانكليزي في شباك الحارس الاسباني كيبا أريزالاغا (30).

واختتم الفرنسي نغولو كانتي مهرجان الأهداف في الشوط الأول بتسديدة صاروخية من خارج المنطقة (40). وسجّل البديل البلجيكي ميتشي باتشواي الهدف الرابع لفريق المدرب فرانك لامبارد بعد تمريرة بينية رائعة من البديل الآخر الأميركي كريستيان بوليسيك مرّت بين المدافعين، قبل أن تصل الى باتشواي على القائم الأيمن ليضعها في الشباك (89).

وخلال مباريات الأحد، كانت رأسية البرازيلي دافيد لويز من ركنية للاعجي نيكولاس بيبي كافية لمنح أرسنال فوزًا ثميناً على أرضه أمام بورنموث (9). وارتقى فريق المدفعجية إلى المركز الثالث بعد أربعة انتصارات، ثلاثة تعادلات وهزيمة، وبات في رصيده 15 نقطة خلف سيتي بنقطة ومتفوقاً على ليستر الرابع بنقطة.

خسر السيتي مباراته الثانية هذا الموسم (ليندسي بارنابي - أ ف ب)

تفوّقت المصنّفة رابعة اليابانية ناومي أوساكا على المصنّفة أولى عالمياً الأسترالية آشلي بارتي، لتحرز على حسابها أمس الأحد لقب دورة بكين الصينية، آخر دورات البريمير الأربع الإلزامية (ألف نقطة) في كرة المضرب. وحقّقت أوساكا، المصنّفة أولى عالمياً سابقاً، فوزاً صعباً على الأسترالية بارتي بنتيجة 3-6، 6-3 و6-2 في مباراة استغرقت 110 دقائق، لتحرز لقبها الثاني تواليا بعد فوزها في أيلول/سبتمبر الماضي في دورة أوساكا اليابانية. ورفعت اليابانية (21 عاماً) رصيدها من الألقاب الى ثلاثة هذا الموسم، الذي بدأته بإحراز لقب ثان تواليا في الغراند سلام، بتتويجها في أستراليا مطلع عام 2019، بعد أشهر من تتويجها في فلاشينغ ميدوز الأميركية. (نويل إيليس - أ ف ب)

الكرة الصفراء

اللقب الـ76 لديوكوفيتش

أحرز المصنّف أوّل عالمياً الصربي نوفاك ديوكوفيتش أمس الأحد، لقب دورة طوكيو اليابانية بفوز سهل على الأسترالي جون ميلمان بنتيجة (6-3 و6-2)، وذلك في أول منافسة يخوضها بعد الابتعاد لأسابيع عن الملاعب بسبب الإصابة.

وأنهى الصربي دورة طوكيو، إحدى دورات الـ500 نقطة، من دون خسارة أي مجموعة، وبأداء قوي يقدمه في أول مشاركة له، منذ انسحابه بسبب إصابة في الكتف من الدور ثمن النهائي لبطولة الولايات المتحدة المفتوحة. ورفع ديوكوفيتش رصيده من الألقاب في مسيرته الاحترافية إلى 76، حارماً منافسه المصنف 80 عالمياً من تتويج أول في مسيرته. وقال الصربي بعد فوزه باللقب «كان أسبوعاً مذهلاً بكل معنى الكلمة، كان شعوري رائعاً على أرض الملعب، وشعرت بترحيب حارّ من الشعب الياباني خارج أرض الملعب أيضاً. لقد جعلوني أشعر وكأنني في بيتي». وتابع «لم أخسر أي مجموعة، لعبت بشكل جيد جداً، أرسلت الكرة بشكل رائع، بالإجمال، كانت تجربة رائعة». وأعرب عن أمله في أن يتمكّن «من إنهاء الموسم بهذه الطريقة».

وبالتالي الحفاظ على صدارة ترتيب المحترفين أمام الإسباني رافايل نادال. ويستعدّ نوفاك ديوكوفيتش خلال الأيام المقبلة للدفاع عن لقبه في بطولة شنغهاي، حين يواجه عدداً من المرشّحين البارزين للفوز باللقب، مثل السويسري روجيه فيدرر والنمساوي دومينيك تييم

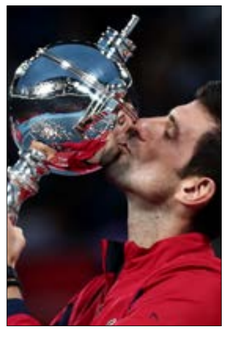

والروسي دانييل مدفيديف، بينما يغيب نادال عن البطولة بسبب الإصابة.

وقال ديوكوفيتش إنه يقدّم كرة مضرب بمستوى أعلى من الأشهر الماضية، وأضاف «آمل في أن أتمكن من الحفاظ على ذلك في شنغهاي أيضاً». وبفوزه في دورة طوكيو، ضمن ديوكوفيتش الاحتفاظ بصدارة التصنيف العالمي الذي سيصدر الأسبوع المقبل، وذلك للأسبوع الـ272. وفي المباراة النهائية الأحد، احتاج ديوكوفيتش إلى ساعة وعشر دقائق فقط لتخطّي منافسه، وتمكّن من الفوز بفضل كسر إرساله ثلاث مرات. ورأى الصربي المتوّج بـ16 لقباً في البطولات الكبرى، أن دورة طوكيو شكّلت تحضيراً جيداً بالنسبة إليه لمنافسات دورة الألعاب الأولمبية التي ستستضيفها العاصمة اليابانية في صيف العام المقبل. وأضاف «إذا أخذنا في الاعتبار أن الألعاب الأولمبية تحتلّ دائماً مركزاً متقدّماً على لائحة أولوياتي وتمنياتي، أردت أن أختبر الملعب وكيف سيكون اللعب عليه، أنا سعيد جداً الآن».

استراحة

كلمات متقاطعة 3274

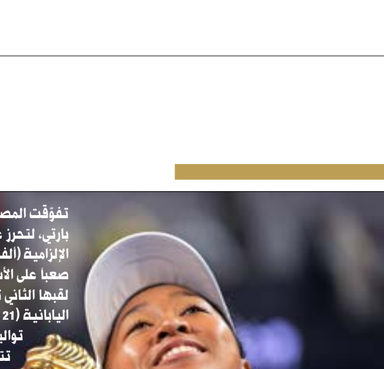

أفقيا

1- مصمّم أزياء لبناني شهير – في القميص – 2- عائلة سياسي راحل من كبار مؤرخي الإنكليز – يستخرج من البحر – 3- بحر – عنصر فلزّي أغبر اللون يمتصّ الماء والغاز يوجد في الطبيعة مركبّ من بعض العناصر يُعتبر معدن أساسي للكائنات الحيّة – 4- مضغ الطعام – من زار الأماكن المقدسة – بسط قدميه – 5- صوت النفس – مدينة أثرية في مصر عاصمة الفراعنة في عهد الدولة القديمة – 6- خلاف بارد – حائط – 7- جمع من السيارات – حَب – 8- من الطيور الداجنة – عائش – تفوق في الكتابة والرسم وفي كل شيء – 9- أحرف متشابهة – لباس يستر النصف الأسفل من الجسم – 10- أضخم سدّ في العالم

عمودياً

1- رئيس جمهورية لبناني – 2- ماركة آلات موسيقية – ماركة غالات ومفاتيح – 3- خاصتك وملكك – عاصمة فنزويلا من أكبر مدن أميركا الجنوبية – 4- خزانة قديمة في الحائط – أمر فظيع – 5- سلامة من العيب أو ضد فساد – منظمة فلسطينية – 6- أحد أولاد سام في التوراة – الفرع الشمالي في دلتا الرين بهولندا – 7- مرآة أو قطعة الفضة وسبائكها – إله مصري – 8- نوتة موسيقية – عدا وركض الرجل – نوع حية عظيمة بالأجنبية – 9- جروح الوجه والنفس – سلسلة جبال روسيّة شهيرة – 10- مؤرخ وأديب سوري راحل من مؤسسي المجمع العلميّ في دمشق ورئيسه أنشأ جريدة المقتبس

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- المارفادت – 2- واشنطن – ترس – 3- إد – ف ف ف – صه – 4- غوص – أردبيل – 5- إغراء – أوفا – 6- دايت – جتر – 7- رياح – سرب – 8- غم – كوارع – 9- وروبك – دينا – 10- جب – المدفع

عمودياً

1- اواغادوغو – 2- لادوغا – مرح – 3- مش – صرير – وبَ – 4- رنف – اتيكي – 5- إطفاء – اوكا – 6- دنفر – جحا – 7- فدّان – ردم – 8- آت – بور سعيد – 9- ترصيف – نفّ – 10- سهل البقاع

sudoku 3274

4		9		5			3	8
	8			2	1			
6		7	9					4
			3		4		9	
2	7	8		6				
				8		6		1
	6			4		2	8	
		3	8		2			
	4					7	1	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3273

8	1	6	3	5	9	2	7	4
3	4	9	7	6	2	1	8	5
5	7	2	8	4	1	9	6	3
6	3	1	9	2	7	5	4	8
9	8	4	5	3	6	7	2	1
7	2	5	4	1	8	6	3	9
4	9	7	2	8	5	3	1	6
1	5	3	6	7	4	8	9	2
2	6	8	1	9	3	4	5	7

مشاهير 3274

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

دكتورة وإعلامية ومذيعة وكاتبة وصحافية كويتية من مواليد سنة 1953. لها العديد من البرامج والمطبوعات والكتب. إشتهرت ببرنامجها «سيرة الحب» على قناة الراي

3+4+6+8+5 = خلاف نقصان ■ 11+9+10+1 = رتبة عسكرية ■ 2+7 = للتمنّي

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: روبرت روبنسن

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ الصدير الحسوتوك: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ للفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15ـ01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الإلكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

تحوّلات النيوليبرالية في أوروبا: تحدّيات سياسية وعمّالية

ورد كاسوحة

التأثير الذي تركته النيوليبرالية على النظام السياسي والاقتصادي في الغرب لم يقتصر على تعميق التفاوت الاجتماعي ارتباطاً بتغيير البنية التراكمي، بل تعدّاه إلى نمط التمثيل نفسه، حيث لم تعد المؤسّسات المنتخبة وفقاً لآلية التصويت الليبرالية تحظى بالغطاء نفسه الذي كانت تحوزه قبل تفكيك دولة الرعاية في كلّ من الولايات المتحدة وبريطانيا. حتى في الدول التي لم يصل إليها المدّ النيوليبرالي إلا متأخراً (كفرنسا وألمانيا) وبقي فيها حضور واسع للشبكة التدخّلية الخاصة بالدولة، بدأت آثار النيوليبرالية بالظهور، نظراً إلى صعوبة الفصل بينها وبين التحالف السياسي الاقتصادي الذي تقوده الولايات المتحدة مع بريطانيا. مؤسّسات العولمة التي أُنشئت لاحقاً («منظمة التجارة العالمية» تحديداً) والتي كانت مسؤولة عن تعميم سياسات التفاوت الاجتماعي داخل الغرب نفسه اعتمدت على هذا التحالف لإضعاف الدول التي كانت لا تزال تحتفظ بتشريعات تحمي الفئات المهمّشة والضعيفة من تبعات التفاوت الحاصل. حتى عام 1995، تاريخ إنشاء «منظّمة التجارة العالمية» كانت ثمة ممانعة من هذه الدول للانخراط على نطاق واسع في سياسات العولمة، وهو ما كان يتطلّب المزيد من إضعاف أكثرية البنى داخلها التي تعارض هذه السياسات لمصلحة أقلية أوليغارشية تدعم سياسات التحالف الأميركي البريطاني ولا ترى مانعاً في تبنّي النيوليبرالية الاقتصادية كوجهة رئيسية للمرحلة.

مظلّة التقليد السياسي

التبنّي التدريجي لاحقاً لسياسات «منظمة التجارة» لم يجعل هذه الأقلّية في موقع مقرّر، فظلّ دعمها للنيوليبرالية مقتصراً على معارضة النموذج الحمائي، والذي كان يوفّر المظلة الفعلية لعمل أكثرية القوى السياسية والاجتماعية هناك. هذا جعل هامش المعارضة لهذه السياسات يتوسّع أكثر فأكثر، وخصوصاً حين بدأ الحراك المناهض للعولمة بتطوير آليات عمل تتناسب مع طابع هذه الأخيرة العابر للدول. الأحزاب التي تنتمي إلى التقليد السياسي في كلّ من فرنسا وألمانيا وحتى في بريطانيا (ثنائية اليمين واليسار التقليديين) لم تكن تعي بدايةً أهمية التحوّل الحاصل، فضلاً عن إدراك تبعاته المباشرة على مشروعية التمثيل السياسي لها. ولكنها اضطرت إلى مجاراته حين بدأت الأطر سواء المناهضة للعولمة أو الداعمة لها بإفراز قوى لا تنافسها فحسب، بل تحمل أيضاً تصوّرات مختلفة عن الواقع السياسي والاقتصادي في بلدانها. نشوء القوى المدافعة عن البيئة هو أحد هذه الإفرازات، حيث لم يكن ثمّة وعي كافٍ

> **أحزاب الاستابلشمنت الأوروبي ساندت في معظمها مسعى ألمانيا وتركيا الأوروبية لمنع اليونان من تشكيل نموذج يُحتذى به في مناهضة سياسات التقشّف**

قبل ذلك بهذه المسألة، وهي أتت ليس للردّ على الخطورة التي يمثّلها تصاعد النشاط الصناعي الملوّث للبيئة في هذه الدول فقط، بل أيضاً لإضفاء شرعية جديدة على التقليد السياسي المعارض لصعود النيوليبرالية كوجهة وحيدة للعولمة. النظام السياسي في أوروبا استوعب هذه المسألة جيداً وسمح لهذه القوى، بعد توسيع أطرها التمثيلية وتحوّلها إلى أحزاب سياسية بالانضمام إلى التقليد الذي تمثّله ثنائية اليمين واليسار، وهو ما ساعد على مجابهة إفرازات أخرى للعولمة لم يكن ممكناً في تلك الفترة السماح لها بمجرّد الحضور رمزياً في المشهد.

«وظيفية» صعود اليمين المتطرف

صعود أحزاب «الخضر» إلى واجهة المشهد السياسي هناك أتى بالتزامن مع بروز نزعة يمينية راديكالية لدى قطاعات من الطبقة العاملة الأوروبية تتمحور حول سياسات الهوية. النيوليبرالية التي لم تجد من يتبنّاها داخل الأحزاب الرئيسية في كلّ من ألمانيا وفرنسا حتى أواسط التسعينيات من القرن الماضي، استفادت كثيراً من هذا الصعود المفاجئ لليمين المتطرف، حيث يمكن بسهولة تحويل السخط الشعبي على سياسات الهجرة إلى ذريعة للنيل من الأحزاب الكبرى التي عارضت بوضوح تبنّي النيوليبرالية كوجهة جديدة للمرحلة. تشجيع الهجرة، وخصوصاً إلى فرنسا كان من ضمن السياسات التي تبنّتها الدولة هناك بعد انتهاء احتلالها للجزائر، وهي لم تكن فقط تعبيراً عن اعتذارها عن المرحلة الاستعمارية، بل أتت أيضاً في سياق توسيع إطار دولة الرعاية ليشمل الأيدي العاملة التي قدِمت من المستعمرات الفرنسية السابقة للمساهمة في إعادة بناء ما دمّرته الحرب في فرنسا. هذا النوع من التراكم الرأسمالي والذي يُعدّ امتداداً للتنازلات التي قُدّمت هناك (وفي ألمانيا لاحقاً) لقاء الاستمرار في مواجهة الأشتراكية لم يعد ممكناً استمراره مع التحوّلات المصاحبة للعولمة. فالسياسات التي أتت بها هذه الأخيرة عبر مؤسّساتها الكبرى تشجّع على تنقّل الرساميل أكثر من اليد العاملة والأفراد، ولا تحبّذ في حال حصول انتقال للقوى العاملة من الجنوب إلى الشمال مساواتها بمواطني هذه الدول، أو حتى توفير ظروف عمل لائقة لها. الانتقال هنا لم يأتِ بموجب اتفاق مسبق على ضمان الحقوق كاملة بما في ذلك الجنسية لقاءَ استغلال قوّة العمل، بل حصل في سياق التراجع عن كلّ التنازلات التي قدّمتها دولة الرعاية الكولونيالية، ولمصلحة نموذج يقوم على أنقاضها إذا صحّ التعبير. بهذا المعنى، تتقاطع العولمة مع اليمين المتطرف الذي يعارض شكلياً بعض سياساتها في رفض النموذج الرأسمالي الذي يتيح للمهاجرين فرصاً متساوية - مع سكان البلاد - في الحصول على العمل والحقوق، لدى انتقالهم من الجنوب إلى الشمال. اليمين المتطرّف ليس مسؤولاً بالطبع عن صعود هذه السياسات، ولكنه يستفيد منها في سياق بروزه على حساب التقليد السياسي لدولة الرعاية الكولونيالية، وفي المقابل، تجد العولمة النيوليبرالية في هذا الصعود فرصةً للمساومة مع الأحزاب الكبرى على خلفية التلويح لها - إن لم تذعن لسياساتها - بالاستبعاد من ثمار التراكم الجديد.

«مستقبل اوروبا» (سيبروس ديرفينيوتيس)

انقسام الطبقة العاملة الاوروبية

لم تكن هذه المرحلة التي استمرّت حتى اوائل الألفية الثالثة تعبيراً مباشراً عن صعود الصراع الطبقي في هذه الدول، لأنّ مستويات التفاوت الاجتماعي كانت لا تزال عند حدود معينة، بخلاف ما كان عليه الحال في الولايات المتحدة عشية أزمة عام 2008. الكوابح التي وُضعت أوروبياً أمام صعود النيوليبرالية بالشكل الذي حصل في أميركا وبريطانيا عطّلت مفاعيلها جزئياً، ولكن الضرر كان قد وقع على خلفية التغيّرات التي تسبّبت بها العولمة، وأهمّها حدوث الانقسام داخل شرائح واسعة من الطبقة العاملة الأوروبية (وخصوصاً في فرنسا وألمانيا) حول مسائل تتعلّق بالهجرة واللهوية وفقدان الوظائف و... إلخ. الفرصة التي مثّلها صعود أحزاب «الخضر» على خلفية معارضتها للعولمة لم تستمرّ طويلاً، لأنّ هذه الأحزاب حتى وهي تناهض الآثار السلبية للنيوليبرالية كانت تتبنّى وجهة نظر التقليد السياسي الأوروبي الذي كان قد انتهى عملياً منذ أواسط التسعينيات من القرن الماضي. بهذا المعنى كانت فاعلية أحزاب «الخضر» أكبر حينما كانت جزءاً من حركة مناهضة العولمة على مستوى العالم، على اعتبار أنّ المسائل المطروحة حينها كانت تعالج بالفعل التحديات الجديدة التي أتى بها نمط التراكم الخاص بالعولمة. أزمة انقسام الطبقة العاملة - في أجزاء واسعة من أوروبا - مثلاً لا يمكن التعامل معها بأدوات دولة الرعاية، وهو ما كان ليمثّل مشكلة أكبر لولا الانشقاقات التي حصلت في اليسار لاحقاً، وأدّت إلى صعود اتجاهات راديكالية داخله تنادي بأولوية الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة، بدلاً من الاستمرار في تعميق الانقسام داخلها على خلفية الموقف من اليمين المتطرف. تبنّي المقاربة الثقافوية للأزمة والتي هي امتداد لمرحلة سابقة هو الذي حال لفترة دون تلمّس المشكلات الفعلية التي دفعت بأجزاء كبيرة من الطبقة العاملة الأوروبية إلى تأييد هذا النوع من اليمين تحديداً في رحلة صعوده على أنقاض دولة الرعاية.

بروز ثنائية شمال- جنوب

مع بروز مسألة سياسات التقشّف لاحقاً وانتهائها إلى حلول نيوليبرالية على حساب معظم دول الجنوب الأوروبي تبيّن أنّ معارضة التقليد السياسي للنيوليبرالية في دول الشمال تحصل بالتوازي مع فرضه، هو بالتحديد، أشكالاً أكثر حدّة منها في دول الجنوب. أحزاب الاستابلشمنت الأوروبي ساندت في معظمها مسعى ألمانيا ومعها التروكيا الأوروبية لمنع اليونان من تشكيل نموذج يُحتذى به في مناهضة سياسات التقشف، وفضّلت أن يكون ثمن استمرار دولة الرعاية لديها حتى بعد تجاوز العولمة لها إغراق دولة فقيرة مثل اليونان بالديون. الانهيار الذي حصل للطبقات الوسطى والعاملة هناك لم يكن فقط بسبب أزمة الديون، بل أيضاً لكون سياسات المديونية هي العامل الأكثر حفاظاً على نموذج دولة الرعاية في دول الشمال. فبدون النهب المنظّم الذي حصل بموجب سياسات التقشّف النيوليبرالية في اليونان لم يكن ممكناً استمرار الأحزاب الحاكمة في ألمانيا وفرنسا بتمويل نمط حياة الفئات التي تعارض تطبيق النيوليبرالية في بلدانها. أحزاب اليسار الأوروبي - بما في ذلك «الخضر» - بوقوفها على الحياد في هذه المعركة عبّرت عن سوء فهم واضح لجذر المسألة الطبقية في أوروبا، والتي تتمثّل في المشكلات المستمرّة التي يخلقها تجاوز نمط التراكم الخاص بالعولمة لنموذج دولة الرعاية. القبول بمعارضة جزئية للنيوليبرالية في الدول الغنية لقاء التغاضي عنها تماماً، بل وحتى تبنّيها في الدول الفقيرة لا يساعد على إيجاد نمط مستقرّ لمجابهة آثار العولمة. وإذا كان ثمة مجابهة بالفعل فستؤدي بسبب طابعها الجزئي والثقافوي إلى انقسام واسع في الأوساط الأكثر تضرُّراً من العولمة، والتي لم يجر الالتفات لمعاناتها إلا حين انتقلت الأزمة جغرافياً من دولة إلى أخرى، وبدأت في إحداث شروخ عمودية في بنية الجغرافيا السياسية الأوروبية.

خاتمة

الالتفاف غير المسبوق أوروبياً حول ألمانيا في أزمة الديون كان بسبب هذا التهديد الذي شكّلته معارضة اليونان للقيادة التي تمثّلها برلين بالنيابة عن كلّ دول الشمال الأوروبي الغنية. وهو تهديد لا يزال قائماً على الرغم من انتهاء شكل معارضته السابق، حيث بدأت تلوح، بعد النجاح في فرض سياسات التقشّف بشكل كامل على معظم دول الجنوب، ملامح أزمة جديدة بالنسبة لنمط التراكم الذي تقوده ألمانيا. هذه المرّة ستكون المهمة أصعب، كون التهديد يأتي من داخل دول الشمال، ومن ألمانيا نفسها، بعد انفجار أزمة الهجرة وعجز الائتلاف الحكومي الممثّل للاستابلمشنت بقيادة ميركل عن احتوائها. قُرب انتهاء هذا الشكل من القيادة حتى بعد النجاح في سحق معارضة اليونان هو نتاج عجز ليس فقط عن فهم أزمة الترسمل في أوروبا بعد تبنّي السياسات النيوليبرالية بشكل متفاوت وانتقائي، بل أيضاً عن إدراك الطبيعة المتحوّلة والمركّبة للطبقة العاملة هناك، والتي لم يعد ممكناً استيعابها بالطريقة القديمة الخاصّة بدولة الرعاية.

* كاتب سوري

هيمنة الأيديولوجيا اليمينية على القرار الوطني الفلسطيني

حيدر عيد *

مرّت الهيمنة اليمينية على تعريف الوطنية الفلسطينية وتوجيهها في النصف الثاني من القرن العشرين بثلاث مراحل، في المرحلة الأولى التي طغى عليها البعد الأيديولوجي الإقطاعي، اعتمدت الهيمنة على ملكية الأرض وما يتبعها من عائلية وعشائرية تجلّت صورها في الصراع بين عائلتَي الحسيني والنشاشيبي، والتي ساهمت بطريقة ما في الهزيمة المدوّية التي تجسدت بنكبة لا يزال الشعب الفلسطيني يدفع ثمنها. وقد عبّر عنها، أي الأيديولوجيا الانهزامية لهذا اليمين، الكاتب الشهيد غسان كنفاني في أولى رواياته «رجال في الشمس» بما جسدته شخصية المناضل المتقاعد أبو الخيزران.

تميزت الهيمنة في مرحلتها الثانية التي أدارتها الطبقة الوسطى بشعبوية عالية متأثرة بعلمانية حركات التحرر الوطني العالمية، وقد بسطت سيطرتها شبه الكاملة على دفة الأمور في «منظمة التحرير الفلسطينية» في أواخر ستينيات القرن المنصرم. وكانت قد تميزت بمرونة غير عادية وتنقل سهل بين شعارات ثورية «راديكالية» ترفع راية الكفاح المسلح لتحرير فلسطين من النهر إلى البحر، والنضال من أجل دولة ديموقراطية على كامل التراب الوطني، وصولاً إلى القبول بمعزل عرقي وحكم إداري ذاتي محدود بوساطة الولايات المتحدة الأميركية وبعض الأنظمة العربية الرجعية.

في مرحلتها الثالثة التي حملت الانكشاف ووهم الاستقلال، ونمو أيديولوجيا الدولاتية وتصنيم الاستقلال على حساب

> **يأتي السؤال عن البديل الفلسطيني لهيمنة يمينية لم تتزحزح على مدار عمر القضية الفلسطينية**

التحرير وتقرير المصير، تميزت الهيمنة في تلك المرحلة بانقسام حاد بين يمين علماني يعبر عن مصالح فئات كومبرادورية وبورجوازية غير أصيلة احتكت وتأثرت ببورجوازية مدن الملح وحكومات العسكر في العالم العربي، وتبنت سياسة نيوليبرالية على حساب الطبقات المهمشة اجتماعياً من ناحية، ويمين ديني يحمل أيديولوجيا قروسطية تعمل على إعادة انتاج الماضي السحيق من خلال مشروع ديني يحمل صفات أممية مغرقة في رجعيتها المنكفئة على الذات الطائفية التي تعمل على إعادة إنتاج الوطنية الفلسطينية على أسس مذهبية إقصائية من ناحية أخرى. رافضة العلمانية والقومية والليبرالية والتقدمية، التي وضعها في بوتقة واحدة، على أساس أنها كلها معادية للذات الإسلاموية. في كلتا الحالتين، وبسبب ما سمّيته سابقاً «الأسلوة والأسلمة» يعاد انتاج التناقضات الثنائية على حساب التناقض الرئيس مع الاحتلال والأبارتهيد والاستعمار الاستيطاني.

وعلى الرغم من أن الهيمنة في هذا السياق، كما عرفها المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي، تعبّر عن سيطرة طبقة واحدة على مجتمع تعددي سياسياً وثقافياً، وتجعل وجهة نظر الطبقة الحاكمة هي الوجهة التي يتحتم على المجتمع كله تبنّيها في إطار الأيديولوجيا السائدة، إلا أن التناقضات تبرز وتستفز الطبقات المهيمَن عليها للتمرد وإبراز البديل. وهنا يأتي السؤال عن البديل الفلسطيني لهيمنة يمينية لم تتزحزح على مدار عمر القضية الفلسطينية، على الرغم من انتقالها من فشل الى آخر، وصولاً الى ما سمّاه الراحل الكبير إدوارد سعيد «النكبة الثانية» عام 1993. ماذا كان من الممكن أن يطلق سعيد على مرحلة الانقسام الحاد أفقياً وعمودياً بين شطري ما كان يحلم اليمين بشقيه أن يصبح الوطن البديل لفلسطين التاريخية، بعد إعادة تعريف الشعب الفلسطيني ليتطبق فقط على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة؟

قد يجادل البعض بقدرة اليسار الستاليني على خلق حالة تحدٍّ لهذه الهيمنة، إلا أن عملية الأنجزة والأسلوة اللتين مر بهما في العقدين المنصرمين وساهمتا في تفريغه من العناصر الثورية وعملتا على تطويعه، قد أفرغتاه من تطور إمكانية خلقه لهذه الحالة من التحدي. وعلى الصعيد السياسي، لعب هذا «اليسار» دوراً كبيراً في الترويج لحل الدولتين العنصري من خلال طرحه فكرة «الحل المرحلي» عام 1974، واعترافه قبل ذلك بقرار التقسيم على الرغم من كل ما يحتويه من خضوع للإرادة الكولونيالية. ثم مشاركة بعض فصائله في حكومات أوسلو على الرغم من معارضته «الشديدة» للاتفاقيات، وصولاً الى عدم إدانته أي نوع من التحدي لليمين الديني المهيمن على صناعة القرار في الهيئة الوطنية لمسيرات العودة وحجزه عن خلق بديل للخطاب الديني، وأحياناً المعادي للسامية، الذي طُرح في عدد من فعاليات المسيرة. وأيضاً، عدم مشاركته لا من خلال القيادة ولا الكوادر في فعاليات حركة المقاطعة التي أصبحت تقض مضاجع الاحتلال والأبارتهيد الصهيوني، بل النظر بفوقية للحركة على أنها لا ترتقي لمستوى «أرقى أشكال المقاومة» بغض النظر عن ضرورة إعادة ترتيب الأولويات النضالية حسب المرحلة التاريخية. وارتباط كل ذلك بعدم الترويج لحل الدولة الديمقراطية الواحدة، إما لأسباب أيديولوجية ذات بعد ستاليني، كما في حالة حزب الشعب (الشيوعي سابقاً)، أو الإيمان بالمرحلية على حساب الرؤية التحررية بعيدة المدى وتعارض ذلك مع حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وبالتالي القبول بحل الدولتين، على الرغم مما يعنيه ذلك من إقامة معزل عرقي تحت مسميات الاستقلال.

وعليه، فإن التعويل على هذا «اليسار» بوضعه الحالي لخلق حالة تحدي هي أمرة غير واقعي كونه لا يأخذ هذه التغيرات بعين الاعتبار، بل يعمل على تعزيز هيمنة اليمين وتذيل «اليسار» له.

من هنا تكمن أهمية الحراكات الشعبية والتحالفات الجماهيرية الجديدة، وتعزيز الأساليب الكفاحية الجمعية غير الإقصائية، مصحوبة بطروحات سياسية قد تبدو جديدة للبعض لكنها تعمل على تخطي وهم حل الدولتين وما صاحبه من تنازلات خطيرة. كل ذلك ضروري لخلق حالة التحدي المطلوبة للهيمنة التي تبدو للبعض وكأنها قدر محتوم لا يتغير!

* محلل سياساتي في شبكة السياسات الفلسطينية «الشبكة»، وأستاذ جامعي في جامعة الأقصى ـ غزة

اقتراح عمل لتنظيم الاعتراض في الجنوب اللبناني

حسان الزين *

في الجنوب، كما في المناطق اللبنانية كلّها، كثيرٌ من المواطنين والمواطنات والصرخات الاحتجاجيّة على الوضع الاقتصادي والمالي والسياسي والاجتماعي والثقافي والبيئي. وفي غياب حركة معارضة وطنية وتشكيلات سياسية واجتماعية جامعة، يبقى هؤلاء أفراداً وصرخاتٍ ومواقف متفرّقة متقطّعة. فيما البلد، بسبب سياسات المنظومة الحاكمة وفسادها ومحاصصاتها وتبعيّتها واحتكارها السلطة ومؤسسات الدولة... إلخ، مفتوحٌ على احتمالاتِ التدهورِ والانفجار والغضبِ والمجهول، اقتصادياً ومالياً وسياسياً واجتماعياً.

انطلاقاً من هذا ومن ضرورة الانتقال إلى الفعل، تعالوا نوحّد الجهود والأصوات والتجمّعات. لا من أجل وحدة شكلية أو حزبيّة، إنما لضرورة الانتقال من الهامش والتشتت إلى الفعل المنظم، وإلى ملاقاة المواطنين والمواطنات والتجمعات والمواقف والصرخات الاحتجاجيّة الاعتراضية في المناطق الأخرى.

هناك ضرورة لهذا ولإيجاد صيغة تلاق وجمع، ديمقراطيّة، ترتقي بالعمل والجهود، وتحفظ التنوّع السياسي والاجتماعي والثقافي، وتنظّم الأفراد والآراء ليكونوا - معاً - أداة عمل ذات حساسية تجاه المواطنين وأحوالهم ومطالبهم، وتستجيب لحاجات البلد، وتترجم الاعتراض والاحتجاج ببرنامج عمل سياسي واجتماعي وثقافي.

واحدٌ من الاقتراحاتِ التي يقدّمها هذا الواقع هو تنظيم مؤتمر يشارك فيه المواطنون والمواطنات كأفراد، والحزبيون منهم لا يمثّلون أحزابهم إنما هم أفراد مثل غيرهم ومتساوون مع الآخرين، إذ إن المؤتمر ليس تحالف أحزاب أو مجموعات، إنما تعاقد حرّ بين مواطنين ومواطنات. فالمؤتمر يجمع التنوّع، أو أجزاء، واسعة من سجّادته. والمؤتمر مساواة بين الجميع. والمؤتمر ينقل المواطنين والمواطنات إلى شكل من أشكال الوحدة المنظّمة، وهو لا يستبق الأمور ولا يقمع صوتاً ولا ينصّب أحداً فوق أحد، ولا يأخذ أحداً عند أحد، ولا يلتحق بجهة أو حزب، ولا يلبس عقيدة أو خياراً سياسيّاً وفكراً مسبقاً. وإضافة إلى ذلك، المؤتمر مساحة وفرصة وآلية تحمل إمكانيّة الجمع والإنتاج.

يحتاج ذلك وإنجاحه إلى قبول تنظيم هذا اللقاء الدائم. فصحيح أن اللقاء الدائم هذا ليس حزباً، لكنّه ليس ندوة أو حلقة مفتوحة للنقاش (فحسب). ويمكن الاتفاق على آلية حوار وعمل، تجعله سلساً ومنتجاً وهادفاً. كأن يتزامن التشاور في الشأن السياسي والعمل الاجتماعي والثقافي مع عملية الجمع والتلاقي. فتُعد بناءً على التشاور وجمع الآراء والأصوات ورقة سياسية وأخرى للعمل الاجتماعي والثقافي، وثالثة لشكل التنظيم المرتقب.

وحين يلتئم المؤتمرون (هناك ضرورة للاتفاق على موعد كتحدٍّ لتنظيم دورة العمل)، يناقشون تلك الأوراق، ثم يمنحون أنفسهم فرصة زمنية (يُتّفق عليها) لإعادة صوغ برنامجهم السياسي والاجتماعي وشكل تنظيمهم، بناء على المناقشات والآراء.

ليست العمليّة سهلة، لكنّها ليست مستحيلة. تلزمها رغبة في توحيد الجهود والانتقال إلى العمل المنتج والمنظم.

لعل هناك من يقول إنّ الذهاب إلى صيغة عمل من لون واحد تحمل إمكانية الإنتاج وأفضل من الغرق في التوحيد وتفاصيله ومن تعريض جهد الجمع للانقسام والتلاشي.

وفي إطار مناقشة هذا الرأي، يمكن القول أولاً إن المقترح ليس تأسيس حزب، والأفضل تأسيس أحزاب وطنية، أي في المناطق اللبنانية كلّها. ثانياً، التنوّع الموجود في طيف المعارضة جنوباً يمكنه أن يلتقي حول برنامج عمل وخطاب سياسي واجتماعي وثقافي. وهذا ضروري سياسيّاً ويشكّل تحدّياً تفدو إزاءه الاختلافات ثراءً يمكن تحويله إلى طاقة للعمل والإبداع. وأجل هو ممكن. يحتاج، فحسب، إلى التفكير في جدوى ذلك، وإلى التمييز ما بين الموقف الشخصي (مع الاحترام للمواقف كلّها) والبرنامج السياسي، بل إلى التمييز ما بين الموقف الشخصي والمطلوب سياسيّاً والممكن في هذه اللحظة.

وللتذكير، المؤتمر إذا ما تحوّل إلى صيغة دائمة ليس حزباً بل حركة سياسية اجتماعية ثقافية تبحث عن تقاطعات مع تشكيلات أخرى في مناطق أخرى. ما يعني أن ليس لزاماً التطابق والتماثل والانصهار في بوتقة فكرية وسياسية واحدة. وإذا كان الحزب يحتاج إلى وحدة فكرية فإنّ المؤتمر الدائم يحتاج إلى اتفاق على برنامج عمل وصيغة تنظيم ديمقراطية يحفظان التنوع ويضمنان العمل المشترك.

ثم إن المؤتمر، الذي يستوعب إلى جانب المستقلين، حزبيين يرتضون بالعمل الديمقراطي وبقواعده وقراراته، لا يمنع أي مشارك إذا ما كان ينشط لبناء حزب أو تشكيل سياسي من مواصلة جهوده. فالمؤتمر مساحة مشتركة للحوار والإنتاج تتفق على برنامج عمل وخطاب سياسي واجتماعي وثقافي وتنظم نفسها لتنفيذ ذلك وتحقيقه، ما يعني أنه لا يطلب تنازلاً سياسيّاً أو فكريّاً من أحد، بل يوجب الاتفاق في شأن الخطاب وبرنامج العمل المشتركين، ويوجب احترام صيغة العمل هذه والتزام قراراتها.

ولهذا، أي لحفظ التنوع وإنجاح العمل السياسي والاجتماعي والثقافي، تغدو النسبية في نظام المؤتمر الدائم حاجة لا بدّ منها. وهذه لا تكفل التمثيل الصحيح، نسبياً، فحسب، بل تساعد في تحويل التنوّع إلى طاقة إيجابيّة، وتُبقي أبوابَ المؤتمر الدائم مفتوحة، لا سيما أمام الشابّات والشبّان، إذ لا تحوّل المؤتمر إلى حزب أو تجمّع تحتكره مجموعة أو تصبغه عقيدة.

إنّها دعوة إلى الحوار الهادف والعمل المنظّم، اللذين يحترمان الجميع وآراءهم وجهودهم. فالخروج من التشتت والهامشية هدف بذاته، يُنوّج بالإنتاج والعمل. والديمقراطية التي أفسدت معانيها الحروب وتجارب مأساوية كثيرة، ما زالت ممكنة وضروريّة. والارتقاء من الاحتجاج والاعتراض إلى المعارضة أكثر من ضرورة، في ظل الظروف الخطيرة التي وصل إليها البلد اقتصادياً ومالياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً، وفي ظل مراوحة حالة الاحتجاج والاعتراض في البلد.

فلنقدّم نموذجاً تفاؤليّاً لنا وللآخرين في الوطن، ولنكن الحجر الأساس الجنوبي في بيت حركة المعارضة التي باتت ضرورة لإنقاذ البلد، دولة واقتصاداً ومجتمعاً وإنساناً، من براثن من يحتكرون السلطة ويستنفدون البلد ويدعسون الدولة ويدمرون الاقتصاد ويستعبدون المواطن ويعطلون الحياة السياسية ويلهون الاعتراض والمواطنين بانقساماتهم وصراعاتهم وتحاصصهم وفضائحهم.

«اختصاصها»

إذا كان الجنوب مساحة مشتركة لا حاجة إلى تفسير أو تبرير عمل المواطنين فيها من أجل توحيد أنفسهم وتطوير أشكال عملهم، لا ضير من توضيح أننا نؤمن بأن الجغرافيا توفر مساحة لتوحيد الاحتجاج والاعتراض والانتقال إلى المعارضة المنظمة. بل إن العمل في المناطق ضروري وأساس من أساسات بناء الحركة المعارضة. ما يعني، وانطلاقاً من أنّ الجنوب جزءٌ لا يتجزأ من لبنان، أن ليس اختصاص الحركة الاعتراضية الجنوبية معارضة «حزب الله» وحركة «أمل» الموجودَين في الجنوب، دون سواهما.

«اختصاصها»، إذا جاز القول، رفع صوت المواطن في مطالبه ومعيشته وحقوقه وتطلّعاته، والنضال من أجل بناء الدولة والاقتصاد والمجتمع، وبناء نفسها وإنتاج خطابها وبرنامج عملها، والبحث عن الالتقاء مع حالات الاعتراض الأخرى.

«اختصاصها» تجديد الحياة السياسية، في الجنوب ولبنان، بعيداً من لغة التخوين وثقافة الكراهية والتقسيم والمحاور.

«اختصاصها» توفير مساحات ديمقراطية لاطائفية صحية وإيجابيّة للشابّات والشبان للعمل من أجل مستقبلهم ومستقبل وطنهم ودولتهم واقتصادهم ومجتمعهم.

و«اختصاصها» النضال لأجل قضايا هذه المنطقة ونواسها وشؤونها.

* كاتب لبناني

العراق

يدخل الحراك المطلبي القائم منذ اسبوع في العراق مرحلةً من «الهدوء الحذر» إفساحاً للمجال امام اتصالات تُجرى لـ«ضبط الشارع». عادل عبد المهدي اطلق «الحزمة الاولى» من الإصلاحات لـ«تنفيس» الاحتقان واستيعاب المطالب الشعبية، متسلحاً بقرار بضبط التغطية الإعلامية والمضي قدماً بالإمساك بـ«أمن العاصمة» والمحافظات

إصلاحات عبد المهدي هل تنهي الغضب؟

نور أيوب

ربما يكون لإعلان رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي، ورئيس مجلس النوّاب محمد الحلبوسي، خطواتٍ إصلاحية «سريعة»، أثره في «تنفيس» الشارع الغاضب والمستمر في حراكه المطلبي لليوم السابع على التوالي، عدد الضحايا بلغ أكثر من مئة قتيل (من المتظاهرين والعسكريين) إلى جانب أكثر من 4000 جريح من الجانبين. خطوات إصلاحية «سريعة»، أثره وحتى ساعات متأخرة من مساء أمس، شهدت العاصمة والمحافظات الجنوبية نوعاً من «الهدوء الحذر»، كُسر بتظاهرات محدودة في شارع فلسطين في بغداد، وساحة «ثورة العشرين» في النجف. هدوءٌ من المتوقّع أن «يُثبّت» في الساعات الـ48 المقبلة، وسط ترجيح بعودة خدمات الإنترنت المحجوبة منذ الأسبوع الماضي، وإفساح المجال أمام اتصالات تُجريها قنواتٌ خاصة لإيجاد حلول تضبط الشارع. بالتوازي، ثمة من يقول إن «التظاهرات قد تعود مجدّداً يومي الخميس والجمعة»، وإن المتظاهرين في صدد الإعداد لتحرّك «كبير»، في رسالة حرص هؤلاء على إيصالها إلى الحكومة الاتحادية للضغط عليها، واختبار جديتها في تنفيذ «وعودها الإصلاحية».

وترافق الحذر الرسمي مع تغيّر في التغطيات الإعلامية لعدد من القنوات العراقية والعربية، وخلوّ بغداد من أي مراسل لأي وكالة أنباء عالمية. فبعض القنوات تحوّلت تغطيتها «المفتوحة» إلى إخبارية وعادية رغم تبنيها خطاب «الانتفاضة» وإسقاط النظام القائم والعملية السياسية بدئ الأمر، متسلّحةً بمواقف المتظاهرين المتراوحة بين المطلب المحقّ جراء واقع معيشيّ صعب، والدعوة إلى إسقاط النظام والحكومة. والأخيرة سارعت إلى إطلاق حزم من الإصلاحات السريعة طاولت مختلف الفئات، لناحية تأمين الدرجات الوظيفية، ومنح القروض الميسّرة لإطلاق المشاريع الخاصة، وتأمين الأراضي والمنازل لأصحاب الدخل المحدود، إضافة إلى الدعوة الفورية إلى وقف إطلاق النار ومعالجة الجرحى واحتساب من سقطوا «شهداء» تتكفّلهم الدولة. ووفق المتحدث باسم الداخلية، سعد معن، فإنه اعتباراً من 1 كانون الأول/ديسمبر المقبل، سيتم تعيين 46 ألف عنصر في الوزارة بعد توفير الاعتماد المالي، مؤكّداً وجود «أيادٍ خبيثة تقف وراء استهداف المتظاهرين... فُتح تحقيقٌ لمعرفة الجهة التي تقف وراء» الاستهداف.

رؤية الحكومة «الإنقاذية»، كما تصف مصادر، مبنيّةٌ إلى جانب برنامج عبد المهدي الوزاري على مطالب المتظاهرين التي سُمعت خلال لقائهم بالحلبوسي، أو خلال لقاءات ثنائية جمعتهم مع «قنوات محدّدة» منذ اليوم الأوّل. وهذه المطالب، وفق مصادر عديدة، أقرب إلى أن تكون «فرديّة، متناقضة... لا تحمل بُعداً سياسياً»، ما سهّل على الحكومة تحديد توجهات «الحزم الإصلاحية» التي راعت بصورة كبيرة الفئات العمرية المشاركة (18 ـ 30 عاماً). وإن صبّت معظم المطالب على تحسين الواقع المعيشي ـ الخدمي، كان بارزاً تحديد مجموعات ناشطة على خطّ الحراك مطالب سياسية رفعتها إلى الحكومة والبرلمان، داعية إياها إلى تطبيقها. لكن الإجابة كانت رفضاً قاطعاً، فسارع هؤلاء إلى إعلان أن اجتماع السبت الماضي لم يصل إلى نتيجة.

«الأخبار» تواصلت مع هذه المجموعة التي رفعت سقف مطالبها، داعيةً إلى «تعطيل العمل بالدستور، وكتابة دستور جديد، وتشكيل مجلس وطني انتقالي، وتحويل النظام إلى رئاسي». هذه الفئة من المتظاهرين تسعى إلى «هدم العملية السياسية الحالية» في تعبيرها، و«بناء نظام جديد». وهو طرحٌ يعاكس توجيهات «المرجعية الدينية العليا» (آية الله علي السيستاني)، رغم التبنّي الواسع لها من مختلف القوى. أما هؤلاء، فوصفوها بـ«التوجيهات الغامضة التي تحتاج إلى تبيان أكثر للعمل وفق سياقاتها»، كما يرون أنهم جزء أساسي من «الفئة المظلومة الرازحة تحت فساد وسلطة النظام المحاصصاتي الطائفي القائم»، ويرفضون أن يُحسبوا على الفئة المدعومة أميركياً، وتحديداً «منظمات المجتمع المدني»، رغم تشابه الخطاب، ويرفضون أيضاً أن يصنفوا في الفئة الثالثة التي توصف بـ«المندسة»، والتي تعمل على ضرب «سلمية» التظاهرات.

إلى ذلك، وطبقاً للمعلومات المستقاة من أجهزة أمنية بشأن التحقيقات مع المعتقلين والمتهمين بالتخريب، تكشف مصادر تقاضي عدد كبير منهم مرتبات يوميّة، من أشخاص على صلة مباشرة بالسفارة الأميركية، وبمبلغ 20 دولاراً أميركياً يومياً، وقد طُلب منهم «استخدام العنف، والاعتداء على الأجهزة الأمنية».

راعت تسهيلات الحكومة مطالب الفئات العمرية المشاركة (18 ـ 30 عاماً) (أ ف ب)

> من المرجّح عودة خدمات الإنترنت خلال الساعات الـ48 المقبلة

مساعٍ لتليين موقف الصدر

ترجّح أوساط سياسية عراقية أن يسود المشهد «هدوء حذر» إلى حين الانتهاء من مراسم أربعينية الإمام الحسين. وفق المصادر، يمكن لـ«الحزم الإصلاحية» استيعاب الشارع وتهدئته، غير أن العودة إلى التظاهر قد يطلق شرارتها زعيم «التيار الصدري»، مقتدى الصدر، الذي تجري حالياً مساعٍ لحمله على التراجع عن دعوته إلى استقالة الحكومة وإجراء انتخابات نيابية مبكرة. حتى الآن، لا استشعار لنية الرجل العودة إلى الشارع على غرار «مليونيات» السابقة، فهو «متكتّم بشكل كبير على حراكه»، بعد بيانه الذي نُظر إليه على أنه «تحدٍّ» للمرجع الديني علي السيستاني، الذي قدّم حلاً وسطاً للأزمة. معلومات «الأخبار» تفيد بأن الصدر اعتبر بيان «المرجعية» الأخير استهدافاً شخصياً له، ومحاولة لتحميله ـ إلى جانب «تحالف الفتح» بزعامة هادي العامري ـ مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع. لكن العامري، الذي أكد للصدر أن البيان «دعوةٌ إلى التحرك السريع لضبط الأوضاع، والحفاظ على الحكومة»، حاول ثني الصدر عن خطوته، إلا أن «السيد» رفض ذلك. رفض يعيد فتح النقاش في شأن طبيعة العلاقة بين آل الصدر وآل السيستاني، خصوصاً أنه على مدار الفترة الماضية ساد اعتقاد بأن الصدر يستثمر خطاب «المرجعية»، فيما تمرّر الأخيرة عبره رسائلها إلى عدد من الأطراف والقوى. (الأخبار)

فلسطين

حرب المقاومة و«داعش»: إحباط هجمات واعتقال 4 مجموعات

غزة ـ هاني إبراهيم

مع ترسيخ المقاومة الفلسطينية معادلة الردع إزاء العدو الإسرائيلي خلال السنوات الماضية، عادت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية إلى أسلوب استغلال شبّان ذوي فكر سلفي متطرف داخل قطاع غزة، من أجل توجيه ضربات أمنية للمقاومة. هذا الواقع كشفته تحقيقات الحملة التي أطلقتها الأجهزة الأمنية بعد تفجير انتحاريَّين نفسيهما بعناصر من الشرطة قبل أسابيع. تقول مصادر أمنية لـ«الأخبار» إن هناك «حرباً خفيّة» تخوضها الأجهزة الأمنية مع مجموعات تضمّ شباناً كانوا في فصائل المقاومة وجنّدتهم «جهات خارجية باسم تنظيمات سلفية وأخرى تابعة لتنظيم داعش»، مضيفة إن الأمن اعتقل أربع مجموعات خطّطت لهجمات ضدّ قادة المقاومة والأجهزة الأمنية وشخصيات ترتبط بمحور المقاومة.

التحقيقات، التي تلت الحملة الأخيرة، كشفت عن مخطّطات لتنفيذ عمليات انتحارية بالتزامن مع تفجير الأوضاع مع الاحتلال عبر إطلاق صواريخ بعيدة المدى على تل أبيب. وأشارت المعلومات إلى أن هذه المجموعات جُنّدت عبر الإنترنت باسم شخصيات سلفية، بالإضافة إلى تمويلها بحوالات مالية وطرق أخرى سرية بعيداً عن عين المقاومة. لكن «الأخطر أن هذه المجموعات اعترفت بإطلاق صواريخ على الاحتلال أثناء المباحثات التي كانت تجريها الوفود العربية والأوروبية للتهدئة خلال العامين الماضيين»، والهدف من ذلك «إعطاء الاحتلال المبررات لاستهداف مقدرات المقاومة... الأوامر كانت تأتي من مشغليهم من الخارج بحجج وتبريرات تكفيرية».

أيضاً، ضبطت الأجهزة الأمنية صواريخ ثقيلة وجّهتها إحدى المجموعات نحو مدن كبيرة في فلسطين المحتلة قبل تفعيلها بوقت قصير، بعدما كان مقرراً إطلاقها من دون وضع صواعق التفجير، بما يؤدي إلى أقلّ الأضرار الممكنة لدى الاحتلال، ليستغلّ الأخير الموقف من أجل استهداف مواقع المقاومة ومقدّراتها، علماً بأن تلك الصواريخ سُرقت من أحد المرابض التابعة لفصائل المقاومة. كذلك، قال مصدر مطلع على التحقيقات إنه «طُلب من بعض المجموعات استهداف شخصيات يمكن أن يؤدي اغتيالها إلى زعزعة العلاقة بين المقاومة في غزة ومحور المقاومة»، موضحاً أن «المشغلين بزروا استهداف هؤلاء بأنهم يعملون على نشر التشيّع، وأن دماء كلّ من له علاقة بإيران ومحور المقاومة مستباحة».

> ضُبطت صواريخ موجّهة نحو مدن كبيرة في فلسطين المحتلة

وفي الأسبوع الماضي، تمكنت الأجهزة الأمنية من اعتقال أحد المتطرفين بعد محاصرته في أحد البيوت في غزة، إثر ورود معلومات عن نيته تفجير نفسه بحزام ناسف ضد هدف أمني. كما كشف موقع «المجد الأمني»، التابع لحركة «حماس»، عن أن «عمليات إطلاق صواريخ، خارج الإجماع الوطني الفلسطيني لفصائل المقاومة العاملة تحت مسمّى غرفة العمليات المشتركة، جاءت بتوجيه من ضباط مخابرات، سواء لمشغّلهم أو لهم مباشرة».

جُنّدت المجموعات عبر الإنترنت باسم شخصيات سلفية فخُخت إليها تمويلاً (أ ف ب)

مقالة

الحراك الشبابيّ الغاضب والتدخّلات الأجنبية

كاظم الموسوي

لا يفكّرون بعقولهم. لم تعد القضايا العامة مهمّة بالنسبة إليهم. مصالحهم الشخصية أولاً، وليأتِ ما يأتي بعدها. هذا وصفٌ عام لأصحاب القرار السياسي في العراق، فماذا يُنتظر بعد؟ الأطراف المتشابكة في الطبقة السياسية المتحكّمة بالبلاد يتربّص بعضها ببعض، وكأنها في حلبة صراع ديَكة، كلّ منها يبيّت نوايا ضد الآخر. الدول الإقليمية تراقب وتتحرك مباشرة أو عبر وسائلها المتعدّدة. السفارات لا تكتفي بالتفرّج على الأوضاع الداخلية. الزيارات العلنية والسرية لمسؤولي الدول الكبرى تضع العملية السياسية برمّتها أمام تحدّيات، والأمور مكشوفة وتسخن على صفيح معلن. خطط متداولة وبرامج مرسومة قد تتكرر كمأساة أو مهزلة، إلا أنها معروضة ومعروفة. رغم ذلك، السيناريوات المتوقّعة لا يُختلف عليها، وأدواتها متوفّرة وجاهزة.

منذ أشهر يُحضَّر لما يحصل، بالأسماء والشعارات والأهداف. تجمّعات وجبهات، عسكر وتحرّكات، تنقّلات واجتماعات، تجهيز وسائل إعلام وتواصل اجتماعي وبيانات وتحليلات، مراقبون متابعون وخبراء متفنّنون. وفي الواقع، مياه كثيرة تجري في نهر الحياة اليومية. قبل الأول من تشرين الأول/ أكتوبر نُشرت دعوات وتهيّئات منصّات. لا أحد يمكنه إنكار ذلك مهما كانت الأسباب، تماماً مثلما لا يمكن التغطية على الفساد المالي والإداري، وسوء الخدمات والبطالة، وانتشار الفقر والمرض والجهل، واتساع الهوّة الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية وآثارها المباشرة على الفئات العمرية. هذه وغيرها من الحقائق تُعرض وتناقَش في العواصم الكبرى، حيث تخرج تهديدات لأي خطوة تكسر الاتفاقيات المبرمة، والنصائح المُسجّلة، أو تضرب الخطط التي سُهر عليها، والتي تُسمّى بالخطوط الحمراء.

كل الحراكات الاجتماعية الجديدة في العراق لها مبرّراتها، من أيام الغزو والاحتلال إلى يومنا هذا. خطط الغزو والاحتلال، ومنها العمليات الملوّنة، هي لأهداف مرسومة ومعلومة للجميع. حتى الحمقى يدركونها ويتجاهلونها، ويعملون مثل الاحتلال على تعميق الفتنة، ويتسابقون على الغنائم قبل فوات الأوان. جميع الحراكات تبدأ بمطالب مشروعة، تنطلق عفوياً ومن دون قيادة، ولكنها تتعرّض دائماً لمن ينسبها إليه أو يضلّل بها أو يندسّ فيها. لا اختلاف على مطالبة الشباب بوطن حرّ مستقل سيد ديمقراطي. من لا يريد ذلك؟! ولكن بعد كل سنوات الغزو والاحتلال ما هي الدروس والعبر؟ هل يمكن أن يقتنع أحد بأن الغزاة والمتخادمين معهم يهمّهم ما جرى وحصل، وتعنيهم الحرية والكرامة والديموقراطية؟

أمام ما حدث، لا بدّ من الانتباه إلى التدخّلات الخارجية، ولا سيما من السفارات. ثمّة كلام منمّق، لكنه كالسمّ في الدسم. لنقرأ ما تكتبه السفارة الأميركية في بغداد على موقعها الإلكتروني أو على وسائل التواصل الاجتماعي. مثلاً، تعرب عن أسفها لاستخدام العنف ضد المتظاهرين، داعية إلى تخفيف حدّة التوتر في البلاد، مشيرة إلى أن التظاهر السلمي حقٌّ أساس في جميع الأنظمة الديموقراطية، ولكن لا مجال للعنف في التظاهرات من قِبَل أيّ من الأطراف. هكذا، تواصل تغيير برامجها وتحذير رعاياها ومراقبة ما يحصل وكأنها حمل وديع. من جهته، يشدد السفير البريطاني لدى العراق، جون ويليكس، على ضرورة تلبية «مطالب المتظاهرين المشروعة في تحقيق الإصلاح»،

> الطبقة السياسية المتحكّمة بالبلاد يتربّص بعضها ببعض وكأنها في حلبة صراع ديَكة

لافتاً في تغريدة على «تويتر» إلى أهمية توفير فرص العمل وتحسين الواقع الخدمي في البلاد، مطالباً القوات الأمنية العراقية بضبط النفس في التعامل مع المتظاهرين. ومثل ما سبق، يأتي دور الممثلة الخاصة للأمم المتحدة، جينين هينيس - بلاسخارت، فتلتقي متظاهرين، ويُبرَّر عملها بتقديم المشورة والدعم! تقول هينيس - بلاسخارت عن المطالب التي قدمها لها من التقت بهم: «هذه مطالب مشروعة وقائمة منذ أمد طويل. إن الحوار المباشر لمناقشة سبل المضيّ قدماً وتحقيق نتائج فورية وملموسة يكتسي أهمية كبيرة». وإذ تحثّ على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في التعامل مع الاحتجاجات، وإتاحة المجال للمتظاهرين السالمين للتعبير عن آرائهم بحرية في إطار القانون، فهي تحذّر من تسلّل جهات ذات برامج سياسية أو أجندات أخرى إلى هذه التظاهرات ما يقوّض هدفها الرئيس (من أين لها المعرفة بالتسلّل والاندساس والأجندات؟). هل تلك المواقف في حبّ الشعب العراقي ومطالبه العادلة والمشروعة؟ إذا كانت كذلك، فلماذا عرقلةُ معالجة عُقد المطالب كلّ هذه السنوات؟ أسئلة متكرّرة وكثيرة، وكثير من الأجوبة معلوم وواضح، والحراك الغاضب مهما كانت حدّته تُسلّط الأضواء عليه، ويطرح علامات استفهام حول التدخّلات الخارجية ومصالحها وأهدافها. لا يمكن أن يكون هؤلاء حريصين على دم العراقيين، وصادقين في أقوالهم. لا لحراك ملوّن غير وطني. نعم لحراك عراقي تقدمي من أجل التغيير الحقيقي ودولة القانون والمواطنة والحريات والحقوق والكرامة الإنسانية.

تقرير

مبادرة إسرائيلية لـ«تحالف تاريخيّ» مع الدول الخليجية

يحيى دبوق

كشفت «القناة الـ12» العبرية عن مبادرة إسرائيلية، وصفتها بـ«التاريخية»، تعرض على الدول الخليجية «إنهاء النزاع مع إسرائيل»، والتطبيع الكامل معها سياسياً وأمنياً واقتصادياً، بغضّ النظر عن مصير القضية الفلسطينية. وقالت القناة، في تقرير، إن وزير الخارجية الإسرائيلي، إسرائيل كاتس، عرض المبادرة على وزراء خارجية وممثلين عن دول خليجية خلال سلسلة لقاءات جمعتهم في نيويورك، على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة الشهر الماضي.

وتتركّز المبادرة حول «المصالح المشتركة»، وضرورة «الحدّ من النفوذ الإيراني» في المنطقة عبر «التعاون الأمني المشترك وتعزيز العلاقات الاقتصادية»، في ظلّ إدراك تل أبيب، كما نُقل عن كاتس الذي أكد المتحدث باسمه صحّة ما ورد في التقرير، استحالة إبرام تسوية تُنهي الصراع مع الفلسطينيين. وأشارت القناة إلى أن ردّ الدول الخليجية كان إيجابياً، بل إن الجانبين اتفقا على تشكيل طواقم مشتركة للعمل على دفع المبادرة. وكان وزير الخارجية الإسرائيلي لفت، في الكلمة التي ألقاها في الأمم المتحدة، إلى أنه يروّج منذ سنوات للتطبيع مع الدول الخليجية، مضيفاً أن «إسرائيل لديها هدف واضح هو تعزيز العلاقات والتطبيع مع دول الخليج. لا يوجد بيننا صراع بل مصالح أمنية مشتركة في مواجهة التهديد الإيراني، وكذلك تعزيز مبادرات في القطاعات المدنية». وتشتمل المبادرة على جملة بنود من بينها:

- تنمية العلاقات وأواصر الصداقة.
- اتّخاذ الإجراءات اللازمة والفعّالة لضمان عدم إضرار أيّ طرف بالآخر، عبر تخطيط أو توجيه أو تمويل أعمال عدائية أو عنف أو تخريب أو تحريض، انطلاقاً من أراضي أطراف المعاهدة.
- عدم الانضمام إلى ائتلاف أو منظمة أو تحالف مع طرف ثالث ذي طابع عسكري أو أمني أو ترويجي، يضرّ بالطرف الآخر الموقّع على المعاهدة.
- تسوية الخلافات التي قد تترتّب على المعاهدة عن طريق التشاور بين الأطراف الموقّعة عليها.

في السياق نفسه، أكد السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة داني دانون، في حديث إلى صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، أن إسرائيل دولةٌ عربية، بما فيها تلك التي لا تقيم معها علاقات دبلوماسية، تعمل معاً في الأمم المتحدة وأماكن أخرى ضد إيران. وفي انتقاد لسياسات الدول الأوروبية تجاه طهران، قال دانون: «بينما كان الأوروبيون يركضون في محاولة للحصول على لقاء بين (الرئيس الأميركي دونالد) ترامب و (الرئيس الإيراني حسن) روحاني، كانت إسرائيل ودول عربية مختلفة تنسّق الجهود للكشف عن الوجه الحقيقي للإيرانيين».

(أ ف ب)

على الغلاف

صنعاء ترفض استنساخ اتفاق السويد
كواليس مفاوضات الهدنة: صفقة شاملة أو قرارات نوعية!

تحاول السعودية، بعد ضربتَي «أرامكو» ونجران شراء الوقت، بما يذكّر بأجواء اتفاق السويد وهدنة الحديدة في أعقاب مقتل الصحافي جمال خاشقجي. هذا ما يؤكّده مصدر متابع للاتصالات الجارية حول الهدنة في اليمن. هدنةٌ هي عبارة عن «بضاعة غير قابلة للتسويق»، بحسب حركة «أنصار الله»، التي تشدد على أنه إما وقف العمليات ورفع الحصار، أو سوف تكون مضطرة إلى اتخاذ قرارات بقصد إلزام الطرف الآخر بالذهاب نحو حلّ شامل

«أنصار الله» أبلغت غالبية الوسطاء أنها ليست في وارد عقد هدنة مجتزأة أو موقتة (أ ف ب)

«الكلام كثير، لكن الفعل المباشر لا يزال غائباً». بهذه العبارة يلخّص مصدر مطّلع على الاتصالات في شأن اليمن ما جرى حتى الآن، قائلاً إن ثمة «تبادل مبادرات»، لا أكثر من ذلك. ويوضح أن «التغيير الفعلي محصور في كون الولايات المتحدة والسعودية قررتا التحدث مباشرة مع الحوثيين وليس عبر وسيط»، معتبراً أن «الضحية الأولى لهذه الوساطات هو فريق الشرعية التابع لعبد ربه منصور هادي أو جماعة الإمارات». ويلفت المصدر إلى أن التحوّل سببه «الضغط العالمي الذي نشأ بعد ضربة «أرامكو»، ثم الكشف عن عملية «نصر من الله»، حيث لمس الغربيون حجم الأرباك لدى السعودية من جهة، ولدى المجموعات المقاتلة معها من جهة ثانية، إضافة إلى وجود حراك

> **تُفاوض الرياض بهدف تجميد الجبهات لكن مع استمرار الحصار والخنق**

سعودي داخلي، ليس كبيراً أو نوعياً، لكن الأوساط الغربية استفادت منه وظهّرته عبر وسائل الإعلام العالمية من أجل استخدامه كورقة ضغط في وجه وليّ العهد محمد بن سلمان. وحول ما قام به الموفد الأممي إلى اليمن، مارتن غريفيث، يبيّن المصدر أنه جاء حاملاً «أجواء سعودية وأميركية إيجابية تجاه فكرة التهدئة. وهو تحدث عن آليات مفترض اتباعها لتنظيم عملية وقف إطلاق النار. وحمل مقترحات جزئية بشأن الحصار على المطار والمرافئ البحرية، متحدثاً عن إمكانية السماح لبعض ناقلات النفط بإفراغ شحنات في الحديدة، والسماح بتوجه عدة رحلات من مطار صنعاء حصراً إلى مطار القاهرة، على أن تنقل المرضى والجرحى فقط». وبحسب المبادرات الأممية، يفترض بالأمم المتحدة ضمان التزام الطرفين بالتفاهم الذي لا يمكن تركه مفتوحاً إلى ما لا نهاية، على قاعدة أن يتوقف العدوان عن شنّ غارات على المدنيين في كل المناطق، ويفرج عن السفن المحتجزة بالنفط والمواد الغذائية المحتجزة قبالة الحديدة، مقابل أن تستمر «أنصار الله» في التوقف عن قصف العمق السعودي بالصواريخ والطائرات المسيّرة، وعدم التعرض لسفن دول العدوان في جميع الممرات البحرية. من جانب «أنصار الله»، تبدو الصورة مختلفة قليلاً، إذ إن السعي إلى تقليص الضغوط الإنسانية على سكان المناطق اليمنية الواقعة تحت سيطرة الحركة لا يدفعها إلى القبول بأي شروط مقابلة، خصوصاً أن طبيعة المواجهة في الميدان ومستوى الضغط السياسي لا يتيحان لقوى العدوان فرض الشروط. ولذلك، عادت «أنصار الله» وأبلغت غالبية الوسطاء، من الموفد الأممي إلى الموفدين البريطانيين والعراقيين والعمانيين، أنها ليست في وارد عقد هدنة مجتزأة أو مؤقتة، وأنها تقبل بمبادرات ذات طابع إنساني مثل تبادل الأسرى والمعتقلين لدى الطرفين، أو تسهيل مرور المساعدات الإنسانية مقابل وقف قصف بعض المرافق الحساسة داخل السعودية، وأن العرض الوحيد الذي تقبل به صنعاء للتزام الهدوء والبدء بحوار سياسي هو وقف كامل للعمليات العسكرية من جانب قوى العدوان، ورفع كامل للحصار المفروض على المعابر البرية والبحرية والجوية، ولا سيما مطار صنعاء ومرفأ الحديدة، وهو ما لم يجزم الموفد الدولي بإمكانية تحقيقه الآن.

لكن «أنصار الله»، كما حلفاؤها في طهران وبيروت، يظهرون خشية كبيرة من كون العالم يقوم اليوم بمناورة كبيرة، ليس هدفها سوى امتصاص النقمة العالمية والداخلية ضد سياسات محمد بن سلمان، بينما يجري العمل بالتعاون بين القوى العسكرية والأمنية، السعودية والإماراتية والأميركية والإسرائيلية، على مشروع إنتاج سريع لأسلحة دقيقة قادرة على مواجهة خطر الطائرات المسيّرة، وإنتاج رادارات تتيح الكشف عن حركة هذا النوع من الأسلحة قبل وصولها إلى الهدف. وبينما يردّد حلفاء السعودية أن ابن سلمان يحتاج إلى جائزة، ولو في الشكل، تتيح له وقف الحرب مع إنجاز ما، فإن حركة «أنصار الله» (ومن خلفها إيران) ترفض بصورة مطلقة منح ابن سلمان أي جائزة على جرائمه، بل هي تحذر من أنه في حال فوّت الفرصة الآن، فسوف يواجه مشكلات أكبر في وقت قريب، وأن المعارك سوف تنتقل هذه المرة إلى داخل العمق السعودي، وعندها لن تنفع كل محاولات التوسّط، وسوف يكون أمام الاختبار الأخير لشعار الحماية التي يتحدث عن توفيرها له من قِبَل واشنطن وعواصم غربية أخرى.

وفي هذا الإطار، يلفت المصدر إلى أنه تبيّن بشكل واضح خلال الأسبوعين الماضيين أن ابن سلمان «يريد التخفّف من المناخات السلبية التي قامت بعد ضربة أرامكو وضربة نجران، وأنه يبحث عن حلّ مجتزأ، لكن يتيح له العودة إلى الحرب متى يناسبه الأمر». ويذكّر المصدر بما فعله ابن سلمان في الحديدة سابقاً، عندما أراد تجاوز الفشل الميداني والمناخات التي رافقت اغتيال الصحافي جمال خاشقجي، قائلاً: «يومها قبِل السعودي بمفاوضات السويد، وبإعلان وقف محدود لإطلاق النار، لكن لم يوقف الحرب، بل عاد إلى التصعيد في وقت لاحق. وهو الآن يبحث عن اتفاق مماثل، ولو كان أكبر من اتفاق الحديدة، لكنه يشتري الوقت لا أكثر». ويعرب المصدر عن اعتقاده بأنه «لا مجال أمام السعودية حالياً إلا الدخول في مفاوضات، إلا أنها تفعل ذلك بهدف تجميد الجبهات لكن مع استمرار الحصار والخنق»، مشيراً إلى أن «الحصار النفطي يشتدّ أكثر فأكثر»، مستدركاً بأن «استمرار هذا الوضع لن يكون أمراً محسوماً، لأن أنصار الله، ومع معرفتها بحساسية الموقف وطبيعة الضغوط القائمة، سوف تكون مضطرة إلى اتخاذ قرارات جريئة ونوعية بقصد إلزام الطرف الآخر بالذهاب نحو حلّ شامل. وإن الجانب البريطاني يعرف هذه النقطة جيداً، وهو الذي يعرب عن مخاوفه من انفلاش الأمور وخروجها عن السيطرة».

أما في شأن الموقف الإماراتي، يذكر المصدر أن أبو ظبي تحاول بصورة متواصلة إقناع إيران بأنها لم تعد في الموقع نفسه، وهي تحاول القيام بخطوات تجاه سوريا، بقصد إظهار استعدادها لمبادرات «حسن نية تجاه محور المقاومة»، واصفاً ذلك بأنه «بضاعة غير قابلة للتسويق»، مؤكداً أنه «لم يحصل أي تفاهم إيراني - إماراتي في شأن اليمن»، وأن «طهران تكرّر دعوة الإمارات إلى التحاور مباشرة مع أنصار الله وإلى الإسراع في خطوات عملية على الأرض تظهر صدق نياتها بالخروج من الحرب». غير أن الوقائع على الأرض تقول عكس تلك النيات، إذ تكشف معلومات «أنصار الله» عن استمرار الإمارات في نقل المقاتلين والعتاد عبر البحر بقصد تعزيز جبهتي الحديدة وتعز، وأنها تعمل على إيجاد علاج لأزمة الجنوب، المقبلة على تصعيد، مع إعلان السعودية وقف صرف مرتبات الموظفين الذين كانوا يعملون تحت سلطة الرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي. وشرح المصدر القلق الإماراتي بأنه ذو وجهين: «الأول، يتعلق بالخشية من ضربة على طريقة أرامكو. والثاني، من توصل السعودية إلى اتفاق مع أنصار الله من دون المرور بها». وعليه، لا يستبعد أن يلجأ الإماراتيون إلى تفجير الموقف العسكري في الحديدة وتعز بقصد جرّ الآخرين إلى إشراكهم في المفاوضات وفي التسوية.

(الأخبار)

الحصار النفطي: 11 سفينة محتجزة

لا يزال «التحالف» ماضياً في تصعيد حرب المشتقات النفطية على اليمن، عبر تشديد الحصار البحري واحتجازه السفن التجارية، وهو ما يفاقم جملة أزمات إنسانية في البلاد. وفي هذا الإطار، سلّمت حكومة الإنقاذ في صنعاء، الجمعة الماضي، الوفد الأممي، رسالة حول واقع السفن المحتجزة قبالة ميناء جيزان من قِبَل بوارج «التحالف»، وهي 11 سفينة:

- «Distya pushti»، بنزين + ديزل، 20959 طناً. تاريخ الحجز 2019/8/16. مدة الحجز 51 يوماً. الجنسية: هندية.
- «mairа»، مازوت +ديزل 15928 طناً. تاريخ الحجز 2019/9/3. مدة الحجز 31 يوماً. الجنسية: جزر مارشال.
- «Navarino»، ديزل 10818 طناً. تاريخ الحجز 2019/9/3. مدة الحجز 31 يوماً. الجنسية: بنما.
- «omair»، ديزل 10937 طناً. تاريخ الاحتجاز 2019/9/5. مدة الاحتجاز 31 يوماً. الجنسية: الإمارات.
- «majanon»، ديزل + بنزين 29900 طن. تاريخ الحجز 2019/9/6. مدة الحجز 26 يوماً. الجنسية: ليبيريا.
- «se heart»، بنزين + ديزل 27000 طن. تاريخ الحجز 2019/9/13. مدة الحجز 22 يوماً.
- «Bahir dar»، ديزل + بنزين 29000 طن. تاريخ الحجز 2018/9/27. مدة الحجز 8 أيام.
- «Victory»، ديزل + بنزين 29000 طن. تاريخ الحجز 2019/10/1. مدة الحجز 4 أيام.
- «kyalami»، تاريخ الحجز 2019/10/1. مدة الحجز 4 أيام.
- «aston»، بنزين 27000 طن. تاريخ الحجز 2019/10/2. مدة الحجز يومان.
- «mentor»، ديزل 11200 طن. تاريخ الحجز 2019/10/4. مدة الحجز يوم واحد.

(الأخبار)

سوريا

أجواء حرب في شرقي الفرات:
«قسد» تترقّب الحملة التركية وحيدةً!

بدت الاستعدادات لعملية عسكرية تركية وشيكة في شرقي الفرات مكتملة أمس، في انتظار الساعة الصفر. العملية التي يأتي، بالنسبة إلى «قسد» والفصائل السورية الموالية لأنقرة، امتداداً واقعياً ومسألة وقت. تظهر الولايات المتحدة عاجزة عن فرملتها

تشهد المناطق الحدودية مع تركيا في شرقي الفرات هدوءاً حذراً، تخترقه أصوات الدبابات والآليات العسكرية التركية التي لا تزال تنفذ انتشاراً على الحدود، مُتخذةً وضعيات عسكرية تنبئ بعمل هجومي قادم. يجري ذلك في وقت تُسيّر فيه القوات الأميركية عدة دوريات برية، وأخرى جوية، بين مدينتَي تل أبيض ورأس العين، في محاولة لطمأنة حلفائها في «قسد» الذين يخشون هجوماً تركياً وشيكاً، ويعدّون لمواجهته. ومع أن جميع المؤشرات تشي بأن العملية العسكرية التركية باتت قريبة، إلا أنها لم تنطلق بعد، وسط حديث عن إمكانية تأجيلها إلى حين التفاهم بشكل أكبر على تفاصيلها مع الأميركيين.

وبعد ساعات من تهديد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، مساء السبت، بأن قواته أنهت استعداداتها لشنّ «عملية على الأرض ومن الجو (...) ستبدأ في أقرب وقت، اليوم أو غداً» في المناطق الواقعة شرقي الفرات، سارعت «قسد» إلى الدفع بتعزيزات كبيرة نحو مدينتَي رأس العين وتل أبيض ومحيطهما في ريفي الحسكة والرقة. وأفادت مصادر ميدانية، «الأخبار»، بأن «قسد دفعت ما يزيد على 3 آلاف مقاتل مع معدّات مختلفة باتجاه مناطق حدودية، لمواجهة أيّ هجوم تركي مرتقب هناك». وأشارت المصادر إلى أن «مدينة أقجة قلعة التركية شهدت تحرّكات غير معتادة للجيش التركي، مع معلومات عن نصب مرابض مدفعية في المنطقة». وكانت نُشرت، في وقت سابق أمس، صور جوية لمرابض مدفعية استحدثتها القوات التركية على الحدود، تضاف إلى صور انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي تظهر التعزيزات التي يدفع بها الجيش التركي نحو المنطقة. كذلك، عمدت «قسد» إلى تحريك أنصارها في شرقي الفرات للاحتجاج على التحرّكات التركية العسكرية، من خلال تنظيم تظاهرة حاشدة أمام نقطة مراقبة أميركية في بلدة تل أرقم في ريف رأس العين، بهدف الضغط على الأميركيين لدفعهم إلى الحؤول دون الهجوم التركي.

من جهتها، حاولت واشنطن تطمين حلفائها الأكراد عبر تسيير دوريات مكوّنة من سبع عربات «همر» في المنطقة الممتدة بين تل أبيض ورأس العين، توازياً مع استمرار تحليق الطائرات الحربية التابعة لـ«التحالف الدولي». وعلى مستوى المواقف، حذر المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية، شون روبرتسون، من «أي عملية تركية شمال سوريا ستقوّض المصالح المشتركة بين البلدين». وأكد أن «الجانب الأميركي متمسّك باتفاق المنطقة الآمنة»، لافتاً إلى أن «وزير الدفاع الأميركي أخبر نظيره التركي بضرورة التعاون المشترك لجعل الآلية الأمنية تعمل على أرض الواقع، لكونها الطريقة الأفضل للمنطقة». وكان الرئيس التركي رأى أن «الرئيس دونالد ترامب أدرج مسألة انسحاب قوات بلاده من منطقة شرقي نهر الفرات السورية (على أجندته)، لكن من هم حوله لم يعملوا إلى الآن بتوصياته».

> **أعادت «الإدارة الذاتية» التلويح بملف مخيم الهول لعائلات مقاتلي تنظيم «داعش»**

في غضون ذلك، أعلن الناطق باسم ما يسمى «الجيش الوطني»، يوسف حمود، في تصريحات إعلامية، أن «الجيش الوطني سيشارك إلى جانب تركيا في معركة شرقي الفرات»، لافتاً إلى أن «الهجوم بات في مراحل التجهيزات الأخيرة». وحدّد حمود الهدف من المعركة بـ«المحافظة

تظاهر أنصار «قسد» أمام نقطة مراقبة أميركية في محاولة لدفع الأشطة إلى منع الهجوم (أ ف ب)

على وحدة سوريا وطرد العناصر الإرهابيين الخارجيين»، مضيفاً أن «الهدف الأهم هو إعادة اللاجئين المهجّرين قسراً إلى مناطقهم». ويربط مراقبون بين الاستعجال في الإعلان عن دمج «الجبهة الوطنية للتحرير»، وهي تجمع فصائل من «الجيش الحرّ» في محافظة إدلب مع «الجيش الوطني السوري» الذي تدعمه تركيا والمنتشر في منطقتَي «درع الفرات» و«غصن الزيتون»، بحاجة أنقرة إلى هذه القوات للمشاركة في العملية المرتقبة شرقي الفرات. وتأتي عملية الدمج تلك كحلقة في سلسلة ترتيبات تعدّها تركيا للمنطقة السورية الشمالية. وفي هذا الإطار، تشير مصادر مطلعة على تطورات الشمال إلى أن هنالك ما يشبه «التوافق» على أن «الجيش الوطني سيخوض معركتين، والمعركتان فيهما جزء صوَري، وجزء فعلي»، موضحة أن هاتين المعركتين «ستكونان تحت سقف التفاهمات: أولاً تأمين شريط حدودي آمن شرقي الفرات، وثانياً تنفيذ تفاهمات غربي الفرات، من فتح الطرقات وتضييق انتشار هيئة تحرير الشام مرحلياً». وتتابع المصادر أن المهمة الأولى لـ«الجيش الوطني» في شرقي الفرات ستُكلَّف بها «الفيالق: الأول والثاني والثالث، وتحديداً الفيلق الثالث المنتشر في منطقة جرابلس، وهذه الفيالق قد رفعت جاهزيتها، وهي تنتظر الأوامر لبدء العملية».

في المقابل، أكد مدير المركز الإعلامي لـ«قسد»، مصطفى بالي، أن «قواتنا لن تتردّد في تحويل أي هجوم تركي على مناطقنا إلى حرب شاملة». كذلك أعادت «الإدارة الذاتية» التلويح بملف مخيم الهول لعائلات مقاتلي تنظيم «داعش»، ومخاطر الهجوم التركي في هذا الجانب، وتأثيره على قدرة «قسد» على ضبط المخيمات لديها، في محاولة لاستدعاء الدعم الدولي لمنع الهجوم التركي. وحذرت «الذاتية»، في تصريح، من أن «أي هجوم تركي سيزعزع الاستقرار، وستكون له تبعات خطيرة مع وجود آلاف الدواعش وعوائلهم في سجون الإدارة الذاتية ومخيماتها، ما قد يصعّب السيطرة عليهم في حال تنفيذ تركيا لتهديداتها».

(الأخبار)

مصر

أزمة «النهضة» في طريق مسدود

دخلت أزمة سدّ النهضة في طريق مسدود، بعد فشل مباحثات وزراء الريّ في كلّ من مصر والسودان وإثيوبيا، والتي كانت الثانية في أقلّ من شهر (بعد نحو 15 شهراً من الجمود)، فيما تمّ الاتفاق على عودة الاجتماعات مرة أخرى في أديس أبابا. وأرجعت القاهرة إخفاقَ جولة التفاوض الثانية إلى «تشدّد الجانب الإثيوبي ورفضه جميع الأطروحات التي تراعي مصالح مصر المائية وتتجنّب إحداث ضرر جسيم لها». وأشارت وزارة الريّ المصرية إلى أنه في حال لم ينجح الأطراف في حلّ الخلاف بالمشاورات، «يمكن لهم مجتمعين طلب التوفيق أو الوساطة أو إحالة الأمر على رؤساء الدول أو رؤساء الحكومات».

ووفقاً لمصادر مطّلعة، قدمت إثيوبيا مقترحاً جديداً اعتبرته مصر «ردّة» عن كلّ ما سبق الاتفاق عليه من مبادئ لعملية ملء السدّ وتشغيله، لأن المقترح خلا من «ضمان وجود حدّ أدنى من التصريف السنوي من سدّ النهضة، والتعامل مع حالات الجفاف والجفاف الممتدّ التي قد تقع مستقبلاً». كما لا تزال أديس أبابا، بحسب المصادر، ترفض مناقشة قواعد تشغيل «النهضة»، مصرّةً على قصر التفاوض على مرحلة الملء وقواعد التشغيل أثناءه، وهو ما تراه القاهرة مخالفاً لاتفاق إعلان المبادئ، ومتعارضاً مع الأعراف المتّبعة دولياً للتعاون في بناء وإدارة السدود على الأنهار المشتركة. لكن الحكومة الإثيوبية أكدت أنها على استعداد لحلّ أيّ خلافات حول السدّ بالتشاور مع مصر والسودان، واعدةً بتعزيز جهودها لإنجاح الحوار الثلاثي المستمر.

من جهته، أعلن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أن الدولة بكل مؤسساتها ملتزمة «حماية الحقوق المائية المصرية، ومستمرة في اتخاذ ما يلزم من إجراءات على الصعيد السياسي وفي إطار محدّدات القانون الدولي لحماية هذه الحقوق»، مضيفاً:

> **قدمت إثيوبيا مقترحاً اعتبرته مصر «ردّة» عن كلّ ما اتّفق عليه**

«سيظلّ النيل الخالد يجري بقوة رابطاً الجنوب بالشمال برباط التاريخ والجغرافيا»، مع العلم أن نظامه قدّم طلباً رسمياً لإدخال وسطاء دوليين إلى التفاوض، وهو ما رفضه الطرفان الآخران، خاصة أن «إعلان المبادئ» ينصّ على أن إدخال الوسيط الدولي يحتاج إلى موافقة الأطراف كافة. وتريد مصر إدخال الولايات المتحدة كوسيط، وهي رحّبت بالتصريح الصادر عن البيت الأبيض قبل أيام حول دعم المفاوضات بين البلدان الثلاثة. أما السودان، فقال مسؤولون فيه إن رفض الوساطة الدولية يعود إلى أنه لا حاجة إليها الآن، علماً أن الخرطوم تدعم المقترح الإثيوبي بقصر التفاوض على مرحلة ملء السدّ وقواعد تشغيله أثناء ذلك.

(الأخبار)

تقرير يستمر فريق بوريس جونسون في إحكام سيطرته على الذراع التنفيذية للدولة البريطانية. ورغم سابقة تاريخية تمثّلت في طلب الملكة إليزابيث الثانية استشارات من مجلسها بشأن إمكان صرف رئيس وزراء من منصبه، إلا أن محدلة جونسون ستنتهي إلى الكسب، في الوقت الذي تتخبّط فيه المعارضة الملكية في حالة كلاسيكية من «البلاهة البرلمانية» الموصوفة

حتى الملكة لن تُوقف محدلة جونسون:
بريطانيا عالقة في «البلاهة البرلمانيّة»

لندن ـ **سعيد محمد**

بينما تدخل المملكة المتحدة العدّ العكسي للأسابيع الثلاثة الأخيرة، قبل انقضاء مهلة التوصّل إلى اتفاق بشأن ترتيبات إنهاء العضوية في الاتحاد الأوروبي (بريكست)، نهاية الشهر الحالي، وفيما يرتفع منسوب قلق جميع الأطراف من مُضاعفات سلبية قد تترافق مع ذلك قانونياً ولوجستياً واقتصادياً وحتى أمنياً، فإن فريق حكومة أقلية النخبة التي يقودها بوريس جونسون

> **يبدو أن جونسون لن يستقيل تحت أي ظرف بحجّة أنه يناضل لتحقيق الإرادة الشعبية**

يواصل إحكام سيطرة حديدية على الجهاز التنفيذي. يبني هذا الأخير خطط مواجهة مدروسة للتعاطي مع كل الاحتمالات، على نحو يضمن استمرار تلك الأقلية، عبر احتكار السلطة والنفوذ، سواء أتمّ «بريكست» بلا اتفاق في 31 تشرين الأول / أكتوبر أم لم يتمّ، وسواء أُجريت انتخابات عامة أم لم تُجرَ، وسواء سُحب التكليف الملكي منه أم لم يُسحب.

ولا تبدو محدلة جونسون في وارد التوقّف قريباً، رغم الإدانة القاسية التي تعرّض لها من قبل المحكمة العليا الشهر الماضي، والتي اعتبرت قراره تعليق أعمال البرلمان منافياً للقانون، ورغم سيل الشتائم والأوصاف التي تُلقى بها المعارضة من طراز «ممارسات لاديمقراطية» واتهامات بتبنّي «نهج ديكتاتوري»، فضلاً عن سلسلة فضائح تضمّنت إنفاق جونسون أموالاً عامة لمصلحة عشيقة أميركية أيام تولّيه منصب عمدة لندن، والاعتداء الجنسي على صحافية عندما عمل كرئيس لتحرير أسبوعية «سبكتاتور» البريطانية. بل إن فريق جونسون يبدو غير عابئ، ومُقدماً بروح التحدي أمام الأنباء التي تسرّبت عن طلب الملكة العجوز (94 عاماً) إجراء مداولات مع مجلس مستشاريها وفريقها القانوني بشأن «إمكان سحب التكليف الملكي وصرف رئيس وزراء عامل من الخدمة»، في سابقة تاريخية لم تحدث طوال عهد الملكة الحالية منذ تولّيها العرش عام 1952.

إضافة إلى ذلك، يبدو من الواضح أن جونسون لن يستقيل تحت أي ظرف، بحجة أنه يناضل لتحقيق الإرادة الشعبية المتمثّلة في الخروج من الاتحاد الأوروبي وفق استفتاء عام 2016، وهو لذلك يحصل على تأييد واسع بين 45% من المواطنين، الذين لا يزالون يعبّرون عن رغبتهم في المضي قدماً نحو «بريكست». وفي هذا المجال، قد يتسلّح رئيس الحكومة بحجّة أن إسقاط التكليف الملكي عنه سيكشف عن أن المنظومة الحاكمة معادية لآمال الأمة، وأنه ضحيّة لمؤامرة ضد البريطانيين (الأصليين) من قبل تحالف الدوائر الليبرالية واليسارية والمتآسلمة، ما سيُكسبه شعبية إضافية في أي انتخابات، ستأتي به مجدداً رئيس وزراء مُنتخباً تعزّزه شرعية برلمانية صريحة هذه المرّة، من دون أن تملك الملكة حقّ صرفه.

بناءً على ما تقدّم، يتّجه الفريق الحاكم إلى تمرير استحقاق 19 تشرين الأوّل / أكتوبر الحالي ـ الذي يفرض وفق قانون «هيلاري» بين»، الطلب إلى بروكسل تمديد مهلة «بريكست» ثلاثة أشهر إضافية ـ عبر إمكانية فرض حالة طوارئ استثنائية في البلاد تتيح للحكومة تعليق العمل بذلك القانون، إلى ما بعد انتهاء مهلة «بريكست» الحالية (31 تشرين الأول / أكتوبر)، بحجّة المخاطر الإجرائية والأمنية المتوقّعة لحظة انتهاء المهلة. وتلك مسألة سيسعى الجانب الملكي إلى تجنّب التدخّل فيها، إذ يمكن نظرياً أن تتحوّل إلى نوع من انقلاب على الحكومة تقوده الملكة بنفسها، إن هي أرادت فرض حكم القانون، الأمر الذي سيتسبّب غالباً بشلل عمل الأجهزة التنفيذية، كما سيقود إلى تململ في الجيش والقوى الأمنية.

بالطبع، فإن جونسون وفريقه ما كان لهما أن يملكا أوراق القوّة هذه لولا حالة «البلاهة» التي يمر فيها البرلمان البريطاني، وذلك باستعارة المصطلح الذي ابتدعه كارل ماركس لوصف وضع فقدان الوزن وانعدام التأثير الذي تُصاب به الديموقراطيات البرلمانية التقليدية نتيجة انقسامات الحزبية الضيّقة. فتوزّع المقاعد في مجلس العموم لم يسمح، بعد ثلاث سنوات من الجدل العقيم، لا في إيقاف «بريكست»، ولا في إسقاط حكومة «المحافظين» اليمينية من السلطة رغم الأغلبية الهشّة التي تحكم عبرها. حالة «البلاهة البرلمانية» بريطانياً، ليست بالضرورة حاصل استقطاب بين طرفي اللعبة الكبار، أي حزب «المحافظين» الحاكم ـ يمين الوسط ـ وحزب «العمّال» المعارض ـ يسار الوسط ـ بقدر ما هي نتيجة انقسام بنيوي داخل المعارضة ذاتها سواء نتيجة للحرب الأهلية المستمرّة داخل حزب «العمّال» (تيار اليمين أتباع توني بلير، وتيار اليسار أتباع جيريمي كوربن)، أم للموقف التقليدي المُخزي لحزب «الليبراليين الأحرار» البرجوازي (المؤيّد بشدة لوقف «بريكست»، شرط ألا يتولّى اليساري جيريمي كوربن السلطة)، وهيمنة حسابات المصالح الضيّقة على تفكير الأحزاب الصغيرة. انقسام ترتّب عليه فشل كل المناورات السياسية ضد حكومة جونسون ـ وقبلها حكومة تيريزا ماي ـ سواء أكانت فكرة تشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة، أم فرض انتخابات عامة مبكرة، أم تنظيم استفتاء جديد على «بريكست».

لا تبدو محدلة جونسون في وارد التوقف رغم الإدانة القضائية ورغم الشتائم والفضائح (أ ف ب)

في مقابل خليط الصلف والعجز في أروقة النظام السياسي البريطاني الحاكم، تظلّ الطبقة البريطانية العاملة وحيدة في مواجهة الكارثة المقبلة: خروج غير منظّم للدولة من عضوية الاتحاد الأوروبي سيتسبّب ـ أقلّه على المديين القصير والمتوسط ـ بكساد اقتصادي وانهيار في القدرة الشرائية وتراجع ملموس في الميزانية العامة، الأمر الذي سيُترجم عبر مزيد من إجراءات التقشّف الحكومي التي أنهكت الأغلبيّة منذ عام 2008، وتسبّبت في خفض مستوى حياة المواطن البريطاني. والأخطر، أن هيمنة تحالف يمين الوسط واليمين المتطرّف بقيادة جونسون على الحكم، ستتكرّس لعقد مقبل على الأقل تُعاد خلاله صياغة طبيعة الدولة البريطانية بالكامل، عبر الانخراط الكلّي في المشروع الأميركي، وبناء حكم مركزي قوي يوقف عنوة تفكّك أقاليم المملكة النازعة إلى الخروج من تحت عباءة لندن (اسكتلندا وويلز وإيرلندا الشمالية وجبل طارق). كل ذلك في غياب كلّي لليسار عن الفعل أو التأثير. قاطع 25 ألفاً من المواطنين استفتاء عام 2016 استجابة لدعوة الماركسيين وقتها مقابل 34 مليوناً أدلوا بأصواتهم. إنها الأزمنة المظلمة.

تقرير

واشنطن ـ «طالبان» على طريق التفاوض مجدداً

خطت واشنطن و«طالبان» خطوة إضافية على طريق استئناف المفاوضات المعلّقة، برعاية باكستان، وغداة دعوات روسية - صينية للعودة إلى طاولة الحوار.

> **الاجتماع بين واشنطن و«طالبان» لم يتضمّن مفاوضات رسمية حول عملية السلام**

دعوات جاءت بعد جولة قامت بها الحركة الأفغانية، وشملت كلاً من إيران والصين وروسيا وأخيراً باكستان، سعياً لإحياء اتفاق سلام معلّق مع الجانب الأميركي.

وتشي الأجواء التي سعت إسلام أباد إلى إشاعتها خلال اليومين الماضيين بقرب عودة الطرفين إلى اللقاءات الرسمية، خصوصاً بعدما أكّدت مصادر حدوث لقاء «غير رسمي» بين وفد الحركة والمبعوث الأميركي الخاص إلى أفغانستان، زلماي خليل زاد، في العاصمة الباكستانية.

وفي التفاصيل، نقلت وكالة «رويترز» للأنباء عن مصدرين قولهما إن وفداً من حركة «طالبان» التقى خليل زاد في العاصمة الباكستانية يوم الخميس الماضي، في أول اجتماع يُكشف عنه منذ أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بشكل مفاجئ، تعليق المحادثات في مطلع أيلول/ سبتمبر الماضي، مبرّراً قراره باعتداء في كابول قُتل فيه جنديّ أميركي. المصدران أوضحا أن اللقاء الذي استمر لأكثر من ساعة، لا يمثّل استئنافاً للمفاوضات الرسمية، فيما أشار مسؤول كبير في الحكومة الباكستانية إلى أن «مسؤولي طالبان عقدوا اجتماعاً مع زلماي خليل زاد... كل ما يمكنني قوله هو أن باكستان لعبت دوراً كبيراً في ذلك لإقناعهم بمدى أهمية عملية السلام»، مضيفاً أن الاجتماع لم تتخلّله مفاوضات رسمية حول عملية السلام، بل مجرد تواصل بهدف بناء الثقة.

(أ ف ب)

وفي حين لا يزال غير واضح إذا ما كان اللقاء قد عقد الخميس أو الجمعة، لمّح وزير الخارجية الباكستاني، شاه محمود قرشي، الجمعة، إلى هذا الاجتماع، بقوله إن «اجتماعاً مرتقباً سيُعقد في إسلام أباد»، مشيراً إلى أن خليل زاد وممثّلين عن المكتب السياسي لـ«طالبان» يجرون حالياً لقاءات منفصلة في إسلام أباد، تلبية لدعوة من الحكومة الباكستانية. وأكد أن «الأطراف سيجتمعون معاً في إطار هذه الزيارة». وكان وفد «طالبان»، برئاسة الملا عبد الله غني برادار، وصل الخميس الماضي إلى العاصمة الباكستانية، حيث لقي استقبالاً حاراً في إسلام أباد التي قامت بتسهيل المفاوضات بين واشنطن والحركة. وقال قرشي إن باكستان ستواصل «دعم كل الجهود للتوصل إلى سلام دائم وإلى الاستقرار في أفغانستان»، مضيفاً أنه «يثمّن التزام طالبان الجدّي بعملية السلام».

(الأخبار)

◄ وفيات ►

إنا لله وإنا إليه راجعون
يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي
انتقل إلى رحمة الله تعالى
الأستاذ حسين علي ماجد
رئيس مصلحة الشؤون الأسرية (سابقا)
في وزارة الشؤون الاجتماعية

زوجته: زهية حسين جابر
ابنه: المخرج علي ماجد زوجته رلى الجردلي
ابنته: المحامية رلى ماجد
تقبل التعازي غداً الثلاثاء الواقع فيه 2019/10/08 في جمعية التخصص والتوجيه العلمي من الساعة الثانية ظهراً حتى السابعة مساءً.

بسم الله الرحمن الرحيم
يقام يوم الاربعاء الموافق 9 تشرين الاول تقبل تعازي المرحومة
الحاجة سلطان محمد شقير
(ام بسام)
حرم المرحوم الحاج محمد حسن شقير (ابو بسام)
اولادها: الدكتور بسام، الدكتور حسن، المهندس اديب، الدكتور نضال، المهندس عدنان.
بناتها: سمر زوجة المرحوم ياسر مدلج، المربية نجوى، المفتش المالي بتول زوجة الحاج سعد بري.
اشقاؤها: الدكتور يوسف ونعيم والمرحومين ابراهيم واديب وسعيد.
شقيقاتها: الاديبة مريم شقير ابو جودة، المرحومة ادبية بدر دكروب، حمدة ابراهيم شقير، نعمت عرفات اسماعيل، سلوى مصطفى دكروب، زينب سعيد قاروط وخديجة محمد شقير.
تقبل التعازي في جمعية التخصص العلمي الرملة البيضاء للرجال والنساء من الساعة الثالثة حتى الساعة السادسة.

مؤسسة الصادق للدراسات والإنماء
تنعى بمزيد من الحزن والأسى أمينها العام وأحد مؤسسيها
المرحوم الأستاذ حسين ماجد
وتشاطر عائلته الخسارة وتتقدم منهم بأحر التعازي وأصدق المواساة.

بمزيد من الرضا والتسليم بقضاء الله وقدره
ننعى إليكم الفقيدة الغالية المأسوف عليها المرحومة (غزوة) أميرة علي محمد حب الله
والدها المرحوم علي محمد حب الله
والدتها نازك سليم حب الله
زوجها السيد هاني ابراهيم هاشم
أولادها: السيد حسن زوجته نور Boglio وولداهما: هاني وميلا
السيد طارق والسيد جهاد
أشقاؤها عائلة المرحوم حسين، عائلة المرحوم سهيل، حسام وعائلته، محمد ناصر وعائلته
شقيقتها سناء حب الله الخليل وعائلتها
خالها عائلة المرحوم كامل سليم حب الله
سعاد حب الله مغنية وعائلتها
أشقاء زوجها عائلة المرحوم السيد شريف ابراهيم هاشم
المرحوم السيد حسن ابراهيم هاشم وعائلته
السيد سميح ابراهيم هاشم وعائلته
شقيقات زوجها المرحومة السيدة شريفة هاشم حلاوي وعائلتها
السيدة ليلى هاشم حب الله زوجة الحاج علي سليم حب الله وعائلتها
يصلى على جثمانها الطاهر ظهر اليوم الاثنين الموافق في 7 تشرين الأول 2019 في جبانة صور.
تقبل التعازي يومي الثلاثاء والأربعاء 8 و9 الجاري في أوتيل راديسون بلو سنتر (dunes)، فردان من الساعة الخامسة حتى الثامنة مساءً.
لكم من بعدها طول البقاء
الآسفون: آل حب الله، هاشم، الخليل، مغنية، حلاوي، صفي الدين، الزيات، بحسون، طاهر، الرز، Boglio، بارود وعموم أهالي صور
التجمع الساعة العاشرة والنصف اليوم الاثنين قرب بن معتوق ، خلدة

من آمن بي وإن مات فسيحيا

زوجة الفقيد : عفاف رستم خوري
اولاده : دينا ناصر
زينة ناصر
الدكتور سامر ناصر
اشقاؤه : عائلة المرحومة عبلة ناصر زوجة المرحوم جوزف الحداد
عائلة المرحوم المهندس نعيم ناصر زوجته نهى حلبي
عائلة المرحوم المهندس ميشال ناصر زوجته عائدة عطاالله
عائلة المرحومة كميليا ناصر زوجة المرحوم اسكندر سعيد

وعموم عائلات : ناصر ، خوري ، الحداد ، حلبي ، عطاالله ، سعيد ، مطر ، قنازع ، عصفور ، الحلو ، سحويل ، طربيه وانسباؤهم في الوطن والمهجر ينعون اليكم بمزيد من الحزن والاسى فقيدهم الغالي المأسوف عليه المرحوم

سهيل سليم ناصر
المدير الإداري والمالي
لشركة إتحاد المقاولين (CCC) في لبنان

المنتقل الى رحمته تعالى يوم الأحد الواقع فيه ٦ تشرين الأول (اكتوبر) ٢٠١٩ متمماً واجباته الدينية. يحتفل بالصلاة لراحة نفسه الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الثلاثاء ٨ الجاري في كنيسة نياح السيدة الارثوذكسية ، شارع المكحول رأس بيروت حيث يوارى الثرى في مدفن العائلة.
لكم من بعده طول البقاء
تقبل التعازي قبل الدفن في صالون الكنيسة ابتداءً من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ويومي الأربعاء والخميس ٩ و ١٠ الجاري في صالون كنيسة نياح السيدة الارثوذكسية ، شارع المكحول رأس بيروت ابتداءً من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ولغاية الساعة السادسة مساءً.
الرجاء ابدال الاكاليل بالتبرع للكنيسة وإعتبار هذه النشرة إشعاراً خاصاً

شركة اتحاد المقاولين (CCC) – لبنان
المدير العام يوسف كنعان
جميع موظفي الشركة
ينعون
الزميل والصديق المرحوم

سهيل سليم ناصر
المدير الإداري والمالي في الشركة
الذي عمل مع الشركة لفترة تناهز ال ٥٥ عاماً
وتتقدم من عائلته الكريمة، زوجته وإبنتاه الزميلات
دينا وزينة، بأحر التعازي القلبية

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01 فاكس: 759597 ـ 01

العالم
تقرير

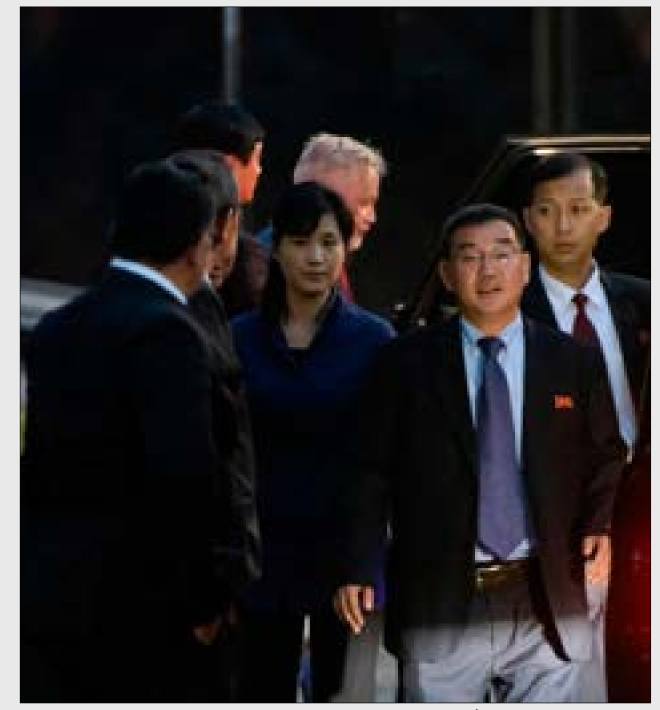

أمهلت بيونغ يانغ واشنطن حتى نهاية العام لإبداء مزيد من المرونة في المفاوضات (أ ف ب)

فشل مفاوضات السويد:
واشنطن وبيونغ يانغ تتبادلان الاتهامات

غداة انهيار محادثات السويد التي شكّلت أولى محاولات إحياء الحوار بين واشنطن وبيونغ يانغ منذ فشل قمة هانوي، حمّلت كوريا الشمالية الولايات المتحدة مسؤولية إفشال المفاوضات، وخصوصاً أن الأخيرة لم تقدّم أي جديد في مقاربتها للحلّ. وفي حين وضع كلّ من الطرفين الكرة في ملعب الطرف الآخر للمبادرة، إلا أن الوفد الكوري أبدى عدم اهتمام بلاده بمواصلة المفاوضات حول «النووي» ما لم تتّخذ واشنطن إجراءات عملية تنهي سياستها العدوانية.

وبعد تعثّر استمر أشهراً، منذ فشل المفاوضات بين الرئيسين

> أكدت واشنطن أنها أجرت «محادثات جيدة» مع بيونغ يانغ في السويد

الأميركي دونالد ترامب والكوري الشمالي كيم جونغ أون في شباط/ فبراير الماضي، عقد الجانبان، أول من أمس، محادثات في السويد على مستوى فرق العمل، انتهت إلى انسحاب الوفد الكوري وإعلان كبير مفاوضيه، كيم ميونغ جيل، انهيار المحادثات التي «لم ترضِ توقعاتنا، وفشلت في نهاية المطاف»، وتحميله الولايات المتحدة مسؤولية إفشالها لتمسّكها بمواقفها المعتادة، ذلك أن الأميركيين «لم يقدّموا شيئاً على طاولة المفاوضات»، كما قال. واشنطن، من جهتها، أكدت على لسان الناطقة باسم وزارة الخارجية، مورغن أورتيغاس، أول من أمس، أنها أجرت «محادثات جيدة» مع بيونغ يانغ في السويد، مشيرة إلى موافقة بلادها على دعوة الجانب السويدي «للعودة إلى استوكهولم لمواصلة المشاورات حول المسائل كافة». وتحدّثت أورتيغاس عن «عدد من المبادرات الجديدة» لبلادها، والتي من شأنها أن تتيح تحقيق تقدّم حول الوثيقة التي تم التوصّل إليها في قمة سنغافورة في حزيران/ يونيو 2018 بين الرئيسين الأميركي والكوري، وتشير خصوصاً إلى «نزع تام للسلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية». ولفتت إلى أن البلدين «لن يتمكّنا من تخطّي إرث من سبعين عاماً من الحرب والأعمال العدائية في شبه الجزيرة الكورية في يوم سبت واحد. هذه مسائل مهمة وتتطلّب التزاماً قوياً من البلدين. الولايات المتحدة التزمت بهذا»، في إشارة إلى أن الكرة هي بالنسبة إلى إدارة ترامب في ملعب كوريا.

لكن ناطقاً باسم وزارة الخارجية الكورية قال إن ما كشفته واشنطن في شأن احتمال عقد لقاء آخر «لا أساس له»، مضيفاً: «لا نية لدينا لإجراء مفاوضات تثير الغثيان كتلك التي جرت هذه المرة ما لم تتّخذ الولايات المتحدة خطوة ملموسة لوضع حدٍّ لسياستها العدوانية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية»، واضعاً مصير الحوار بين البلدين «في أيدي واشنطن». وشدّد على مهلة نهاية العام الجاري التي حدّدها كيم جونغ أون لواشنطن لإبداء المزيد من المرونة في المحادثات.

(الأخبار)

إعلانات رسمية

إعلان بيع

صادر عن دائرة تنفيذ المتن
في المعاملة التنفيذية رقم 2016/1114
المنفذ: بنك بيروت ش.م.ل. بصفته الشخصية وبصفته وكيلاً عن شركة كفالات ش.م.ل.
وكيله المحامي شارل عيروط.
المنفذ عليه: لفون قره بت أداليان، النقاش، شارع بيت المستقبل، بناية طوروسيان، الطابق الثالث.
السند التنفيذي: عقد قرض إسكاني وعقد قرض مدعوم وسند لأمر وكشفيّ حساب تحصيلاً لدين بنك بيروت ش.م.ل. بصفته الشخصيّة والبالغ /25933731/ ل.ل. و/20796/ د.أ. و/46278/ د.أ. ولدين بنك بيروت ش.م.ل. بصفته وكيلاً عن شركة كفالات ش.م.ل. والبالغ /77801191/ل.ل. والفوائد واللواحق.
تاريخ قرار الحجز: 2017/3/22
تاريخ تسجيله يومي في السجل العقاري: 2017/4/3
القسم المطروح:
القسم 22 من العقار /1944/ النقاش. يحتوي على مدخل وصالون وطعام ومطبخ وخلاء وممرّ وثلاث غرف وحمّامين وخدم وأربع شرفات ثلاثة منها مقفلة بالزجاج والألومنيوم. مساحته /162/ م.م. يشترك بملكية الحق رقم 1 و3. بخصوص باقي الحقوق راجع القسم واحد. إشتراك في الملكية. له حق إستعمال غرفة في السفلي الأول. تأمين درجة أولى بقيمة /68750/ د.أ. وتأمين درجة ثانية بقيمة /120000000/ ل.ل. لمصلحة بنك بيروت ش.م.ل.
قيمة التخمين: /275400/ د.أ.
قيمة الطرح: /165240/ د.أ.
المزايدة:
ستجري يوم الأربعاء الواقع فيه 2019/11/27 الساعة الحادية عشرة صباحاً أمام رئيس دائرة التنفيذ وفي محكمة المتن، فعلى راغب الشراء أن يودع قبل المباشرة بالمزاد قيمة الطرح أو تقديم كفالة مصرفية وإتخاذ محل إقامة ضمن نطاق الدائرة وخلال ثلاثة أيام تلي الإحالة، عليه إيداع كامل الثمن تحت طائلة إعادة المزايدة بزيادة العشر وإلا فعلى عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه خلال عشرين يوماً دفع الثمن والرسوم والنفقات بما فيه رسم الدلالة 5%.
رئيس القلم
زياد داغر

إعلان تبليغ سنداً لأحكام المادة 15 أ.م.م.

صادر عن دائرة تنفيذ طرابلس
غرفة الرئيس باسم نصر
بالمعاملة التنفيذية 2016/789
للمنفذ عليهم: ماتيلدا اسعد محبوب العلم من عبدين الأصل مجهولة الإقامة بمقتضى المعاملة التنفيذية: 2016/789
المنفذة بوجهك من المنفذ: فؤاد جرجس حرقص بوكالة الاستاذ الياس ساسين بموجب حكم الغرفة الابتدائية بالشمال رقم فصل 164/880/700 تاريخ 2015/12/14.
الموضوع: إزالة شيوع بالعقار /1057/ عبرين و/2125/برحليون
يقتضي حضورك لقلم الدائرة بالذات او بالواسطة القانونية لاستلام الانذار التنفيذي ومرفقاته واتخاذ مقام لك ضمن نطاقها والجواب بمهلة 5 أيام مهلة الانذار وشهرين مهلة النشر وبانقضائها تعين المحكمة ممثلاً خاصاً يقوم مقام الممثل القانوني او الورثة إذا لم يحضر ممثل قانوني عن الورثة او فاقد الأهلية أو المفقود ويبقى الممثل الخاص محتفظاً بهذه الصفة بجميع أطوار المحاكمة وأمام دوائر التنفيذ ريثما يتم تعيين الممثل القانوني أو تعيين الورثة ولا يحق للممثل القانوني الاقرار او التنازل أو الإسقاط أو عقد الصلح أو الرضوخ ويصار لمتابعة التنفيذ لآخر المراحل.
مأمور التنفيذ
أحمد أنس عثمان

اعلان

من امانة السجل العقاري في صيدا
طلب حسن حسين نعيم الحاج حسين بوكالته عن محمد عبد الحميد سعيد لمورثه عبد الحميد سعيد سعيد شهادة قيد بدل ضائع للعقار 476 عرمتى.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
امين السجل العقاري
باسم حسن

اعلان

من امانة السجل العقاري في صيدا
طلبت مهى محمد يحي لموكلها محمد سلمان يحي سندات بدل ضائع للعقارات 169 - 175 - 176 - 177 - 178 - 205 - 226 - 283 - 284 - 305 - 308 - 314 - 321 - 322 - 339 - 341 - 351 - 368 - 651 و730 زيتا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
امين السجل العقاري
باسم حسن

اعلان

من امانة السجل العقاري في صيدا
طلب عدنان سعد الدين عنتر سند بدل ضائع للعقار 76/67 الغازية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
امين السجل العقاري
باسم حسن

اعلان

من امانة السجل العقاري في صور
طلب محمد سلمان مازح بوكالته عن بسام مصطفى زيدان لموكله مصطفى حسن زيدان سند بدل ضائع للعقار B 6/632 طيردبا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
امين السجل العقاري
باسم حسن

اعلان

من امانة السجل العقاري في صيدا
طلب المحامي ايهاب الفرد عازوري لموكليه فريده ليوند افانوف وروي ورشيد اولاد جوزيف متيني شهادات قيد بدل ضائع للعقار 248 روم.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
امين السجل العقاري
باسم حسن

اعلان

من امانة السجل العقاري في الشوف
طلب رهج محمد سوبره وكيل مسعوده اسماعيل ديميرباج (الجنسية التركية) المشتريه من منصور علي بنوت ومحمد خليل النعماني سندي ملكية بدل ضائع للقسم 13 B من العقار 4568 برجا.
للمعترض مراجعة الامانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

مناقصة عامة

رقم 3445/م ع إ/ م م/3
الساعة التاسعة من نهار الاربعاء الواقع في 2019/10/30 تجري وزارة الدفاع الوطني - المديرية العامة للادارة - مصلحة العتاد في قاعة المناقصات الكائنة في مبنى عفيف معيقل - اول طريق الحدث مناقصة عامة لتلزيم: خدمات الشحن البحري للعتاد المحقق غب الطلب من مرافئ الولايات المتحدة الأميركية الى لبنان وبالعكس لصالح الجيش خلال العام 2019.
موضوع دفتر الشروط الخاص رقم 8/ م ع إ/ م ع/1 تاريخ 2019/3/1.
يمكن لمن يرغب الاشتراك في المناقصة العامة هذه الاطلاع على دفتر الشروط الخاص في المديرية العامة للادارة - مصلحة العتاد في مبنى عفيف معيقل خلال اوقات الدوام الرسمي.
ترسل العروض بالبريد المضمون المغفل الى العنوان التالي:
وزارة الدفاع الوطني - المديرية العامة للادارة - مصلحة المالية - مكتب عقد النفقات - اليرزة.
يجب ان تصل عروض المتعهدين قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد للتلزيم.
اليرزة في 2019/10/1
اللواء الركن مالك شمص
المدير العام للإدارة
التكليف 1606

مناقصة عامة

رقم 3441/م ع إ/ م م/3
الساعة الحادية عشرة من نهار الثلاثاء الواقع في 2019/10/29 تجري وزارة الدفاع الوطني - المديرية العامة للادارة - مصلحة العتاد في قاعة المناقصات الكائنة في مبنى عفيف معيقل - اول طريق الحدث مناقصة عامة لتلزيم: قطع بدل للآليات نوع ريو وناقلة الجند نوع م 113 لعام 2019.
موضوع دفتر الشروط الخاص رقم 47/ م ع إ/ م ع/1 تاريخ 2019/9/27.
يمكن لمن يرغب الاشتراك في المناقصة العامة هذه الاطلاع على دفتر الشروط الخاص في المديرية العامة للادارة - مصلحة العتاد في مبنى عفيف معيقل خلال اوقات الدوام الرسمي.
ترسل العروض بالبريد المضمون المغفل الى العنوان التالي:
وزارة الدفاع الوطني - المديرية العامة للادارة - مصلحة المالية - مكتب عقد النفقات - اليرزة.
يجب ان تصل عروض المتعهدين قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد للتلزيم.
اليرزة في 2019/10/1
اللواء الركن مالك شمص
المدير العام للإدارة
التكليف 1604

مناقصة عامة

رقم 3411/م ع إ/ م م/3
الساعة التاسعة من نهار الاربعاء الواقع في 2019/10/16 تجري وزارة الدفاع الوطني - المديرية العامة للادارة - مصلحة العتاد في قاعة المناقصات الكائنة في مبنى عفيف معيقل - اول طريق الحدث مناقصة عامة لتلزيم: غازات سائلة (بوتان وبروبان) لصالح الجيش غب الطلب خلال العام 2019.
موضوع دفتر الشروط الخاص رقم 4/ م ع إ/ م ع/1 تاريخ 2019/3/1.
يمكن لمن يرغب الاشتراك في المناقصة العامة هذه الاطلاع على دفتر الشروط الخاص في المديرية العامة للادارة - مصلحة العتاد في مبنى عفيف معيقل خلال اوقات الدوام الرسمي.
ترسل العروض بالبريد المضمون المغفل الى العنوان التالي:
وزارة الدفاع الوطني - المديرية العامة للادارة - مصلحة المالية - مكتب عقد النفقات - اليرزة.
يجب ان تصل عروض المتعهدين قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد للتلزيم.
اليرزة في 2019/10/1
اللواء الركن مالك شمص
المدير العام للإدارة
التكليف 1602

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لاستئجار مركز جديد لدائرة النبطية، موضوع استدراج العروض رقم ث4د/13002 تاريخ 2018/12/14، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2019/10/25 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره 20 000/ ل.ل.
علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.
بيروت في 2019/10/2
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 1612

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لصيانة غرف التحكم وإطارات فلاتر هواء المولد والشبك على المشعات وأنابيب مياه التبريد على المجموعتين الأولى والثانية في معمل صور، موضوع استقصاء الاسعار رقم ث4د/5355 تاريخ 2019/6/11، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2019/10/18 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستقصاء العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة مجاناً من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر.
علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.
بيروت في 2019/10/2
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 1613

إعلان رقم 2/23

تعلن وزارة الزراعة - المديرية العامة للزراعة - عن اعادة إجراء استدراج عروض لتلزيم شراء معدات ري لزوم وزارة الزراعة - مديرية التنمية الريفية والثروات الطبيعية بطريقة استدراج العروض للعام 2019، وذلك في مبناها الكائن في بئر حسن مقابل ثكنة هنري شهاب، بتاريخ 2019/10/18 الساعة التاسعة.
يمكن للراغبين في الاشتراك في استدراج العروض هذا، الاطلاع على دفتر الشروط الخاص العائد لهذا التلزيم والحصول على نسخة عنه من مصلحة الديوان - المديرية العامة للزراعة، الكائنة في مبنى الوزارة، الطابق الثالث.
تقدم العروض بالبريد المضمون المغفل او باليد مباشرة، على ان تصل الى قلم مصلحة الديوان - المديرية العامة للزراعة، قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من آخر يوم عمل يسبق التاريخ المحدد لاجراء استدراج العروض.
- يخفض الاعلان الى خمسة أيام (قرار وزير الزراعة رقم 1/647 تاريخ 2019/9/30).
بيروت في 2019/9/30
مدير عام الزراعة
المهندس لويس لحود لحود
التكليف 1599

إعلان رقم 2/25

تعلن وزارة الزراعة - المديرية العامة للزراعة - عن اعادة إجراء استدراج عروض لتقديم بوالص تأمين زوارق الدورية لمراقبة الصيد البحري في لبنان لعام 2019 - 2020، وذلك في مبناها الكائن في بئر حسن مقابل ثكنة هنري شهاب، بتاريخ 2019/10/18 الساعة الحادية عشر.
يمكن للراغبين في الاشتراك في استدراج العروض هذا، الاطلاع على دفتر الشروط الخاص العائد لهذا التلزيم والحصول على نسخة عنه من مصلحة الديوان - المديرية العامة للزراعة، الكائنة في مبنى الوزارة، الطابق الثالث.
تقدم العروض بالبريد المضمون المغفل او باليد مباشرة، على ان تصل الى قلم مصلحة الديوان - المديرية العامة للزراعة، قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من آخر يوم عمل يسبق التاريخ المحدد لاجراء استدراج العروض.
- يخفض الاعلان الى خمسة أيام
بيروت في 2019/9/30
مدير عام الزراعة
المهندس لويس لحود لحود
التكليف 1601

إعلان عن مناقصة عمومية

تجري المصلحة الوطنية لنهر الليطاني مناقصة عمومية وفق دفتر الشروط الخاص لـ «تقديم يد عاملة مختلفة لزوم أعمال المصلحة الوطنية لنهر الليطاني للعام 2020». وذلك ضمن الحدود المنصوص عنها في المادة 80 من القانون 144 الصادر في 31 تموز سنة 2019 «الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام 2019». يمكن الاطلاع على ملف التلزيم واستلام نسخة عنه ضمن الدوام في مبنى الإدارة المركزية - مصلحة الصفقات في ش. بشارة الخوري، بناية غناجة، ط 4، مقابل مبلغ مليون ل.ل. تدفع نقداً إلى صندوق المصلحة. تقدَّم العروض باليد في القلم المركزي حتى ظهر يوم الاثنين 2019/10/28، وتفض في جلسة علنية الساعة العاشرة من صباح اليوم التالي في العنوان المبين أعلاه.
رئيس مجلس الادارة/مدير عام المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
د. سامي علوية
التكليف 1626

اعلان

استدراج عروض اسعار لتلزيم تقديم تجهيزات فندقية لزوم بعض المعاهد والمدارس الفنية الرسمية في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني
في تمام الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع فيه 2019/11/5، يجري الصندوق الداخلي في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني استدراج عروض اسعار لتلزيم تقديم تجهيزات فندقية لزوم بعض المعاهد والمدارس الفنية الرسمية في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني.
تقدم العروض إلى قلم الصندوق الداخلي للتعليم المهني والتقني في الدكوانة وفقاً لدفتر الشروط الخاص المعد لهذه الغاية والذي يمكن الحصول عليه من قلم الصندوق على ان تصل هذه العروض قبل الساعة الثانية عشرة من دوام آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لإجراء الاستدراج ويرفض كل عرض يصل بعد هذا التاريخ.
الدكوانة في: 2 تشرين الاول 2019
رئيسة مجلس إدارة الصندوق الداخلي
المديرة العام للتعليم المهني والتقني
بالتكليف
د. هنادي بري
التكليف 1618

إعلان مزايدة

في الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الواقع فيه 2019/11/7 تجري في مركز المديرية العامة للشؤون العقارية - مصلحة أملاك الدولة الخصوصية غير المنقولة الكائنة في الطابق التاسع من مبنى مكرزل الواقع على جسر فؤاد شهاب، مزايدة علنية بالظرف المختوم، تأجير مزايدة تأجير الكافيتريا الكائنة في مبنى T.V.A على عقار الدولة رقم 4887 وخلافه من منطقة الأشرفية العقارية، محافظة بيروت، الذي حدد أساس طرحه بالمزاد مبلغ /90,000,000/ (تسعون مليون ليرة لبنانية). يمكن الاطلاع على دفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية والموقع بتاريخ 2019/9/25، أثناء الدوام الرسمي في:
- المديرية العامة للشؤون العقارية - مصلحة أملاك الدولة الخصوصية، غير المنقولة.
- أمانة السجل العقاري في بعبدا.
- المكتب العقاري المعاون في بعبدا.
- مديرية الضريبة على القيمة المضافة.
مدير عام الشؤون العقارية
جورج المعراوي
التكليف 1616

قرار رقم 2019/150

إن القاضي العقاري في محافظة لبنان الشمالي
بناءً على القرار رقم 2019/459 الصادر عن حضرة المدير العام للشؤون العقارية تاريخ 25 أيلول 2019،
وبناءً على القرار رقم 1926/186 المتعلّق بتحديد وتحرير الأملاك العقارية،
واستكمالاً لأعمال التحديد والتحرير في منطقتي بشري وبقاعصفرين،
يقرّر تكليف المساحين التالية أسماؤهم: السادة إيلي الياس وبلال العلي وأحمد هزيمة وندره كنعان، القيام بأعمال الكيل والمسح بهدف تبيان الحدود التي تفصل بين منطقتي بشري وبقاعصفرين، والإنتقال إلى المنطقة وإجراء الكشف الميداني عليها، والإفادة بشكل واضح حول وضعها الراهن وطبيعة الموقع، تمهيداً لاستكمال الأعمال القانونية اللازمة.
طرابلس في 2019/9/25
القاضي العقاري في محافظة الشمال
تراز غسان مقوّم
التكليف 1615

إعلان

عن مناقصة عمومية
إن المديرية العامة لأمن الدولة ترغب في إجراء مناقصة عمومية للتأمين على الآليات وذلك على أساس السعر الأدنى.
فعلى الراغبين بالاشتراك في المناقصة العمومية الحضور الى قسم التلزيم في المديرية العامة المذكورة.
محلة سبينس. للإطلاع على دفتر الشروط الخاصة وتقديم طلباتهم وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان ولغاية الساعة 12,00 من تاريخ 2019/10/28.
إن جلسة فض العروض تجري في مبنى المديرية العامة الساعة 10,00 من تاريخ 2019/10/29.
اللواء طوني صليبا
المدير العام لأمن الدولة
التكليف 1598

إعلان بيع

صادر عن دائرة تنفيذ المتن
في المعاملة التنفيذية الرقم 2016/1107
المنفذة: أول جريس بو حبيب. وكيلها المحامي الياس بو غصن.
المنفذ عليه: ايلي جريس بو حبيب. وكيله المحامي فادي الحاج.
السند التنفيذي: الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف المدنية في جبل لبنان الغرفة الثالثة عشرة قرار رقم 2016/232 تاريخ 2016/12/13 القاضي بقبول الاستئناف اساساً بصورة جزئية وفسخ البند اولاً عن الفقرة الحكمية من الحكم الابتدائي ونشر الطلب المقابل مجدداً ورؤيته انتقالاً والحكم بقبوله شكلاً ورده اساساً وتصديق الحكم الابتدائي لباقي جهاته والذي قضى بدوره باعتبار ان العقار /323/ من منطقة بصاليم العقارية غير قابل للقسمة العينية بين الشركاء وبازالة الشيوع فيه بينهم عن طريق طرحه للبيع بالمزاد العلني للعموم لصالحهم امام دائرة التنفيذ المختصة وعلى ان يعتمد اساساً للطرح في المزايدة الاولى المبلغ المقدر من الخبير بعد اعادة التخمين والبالغ /2434400/د.أ. وبتوزيع ناتج الثمن والرسوم والمصاريف بين الشركاء بنسبة ملكية كل منهم بحسب قيود الصحيفة العينية.
تاريخ محضر الوصف: 2017/2/7.
تاريخ تسجيله لدى أمانة السجل العقاري: 2017/2/18.
العقار المطروح للبيع: /323/ بصاليم قطعة ارض عليها بناء مؤلفة من سفلي تاني موقف سيارات وغرفة شوفاج وسفلي اول صالة العاب رياضية وطابق ارضي مؤلف من مدخل وصالون وطعام ومطبخ وحمام ضيوف وشرفة مطلة على البحر ويوجد درج داخلي يؤدي الى الطابق الاول الذي يحتوي على غرفة جلوس وثلاث غرف نوم ومطبخ صغير وحمامان وشرفة مطلة على البحر وشرفة يسار البناء وشرفة صغيرة قرب غرفة النوم الرئيسية، اما سطح البناء فهو على شكل شاحط غير مكتمل ولا يوجد قرميد والبناء من الخارج بكامله بحاجة الى تلبيس حجر لكي يكتمل ويوجد حديقة وبعض الأشجار والزهور ويوجد في الطابق السفلي الاول مسبح صغير مساحته /875,5/م2 يحده غرباً طريق عام، شرقاً /325/، شمالاً /320/ وطريق عام جنوباً /324/ وطريق عام.
- افرز عن هذا العقار قطعة اعطيت الرقم /1219/ وما بقي منه احتفظ برقمه واصبحت محتوياته قطعة ارض بالمحضر الفني 85/681 ضم الى هذا العقار العقار /1219/ واحتفظ برقمه ومحتوياته المحضر الفني 85/681، مرتفق بحق اعطاء المياه من النفق الكائن ضمنه للعقارات رقم /316/ و/310/ ومنتفع بحق الفائض من مياه الشفة من نبعة عين الجديدة. تصديق تخطيط وبراح المرسوم 91/1097 بملف /223/ بصاليم ووضع يد بالقرار 91/147 على مساحة /100/م2 بملف /310/بصاليم.
قيمة التخمين: /2434400/دولار أميركي
قيمة الطرح بعد التخفيض: /1892911,54/دولار أميركي.
المزايدة: ستجري يوم الجمعة الواقع فيه 2019/10/25 الساعة العاشرة صباحاً أمام رئيس دائرة التنفيذ وفي محكمة المتن، فعلى راغب الشراء ان يودع قبل المباشرة بالمزاد قيمة الطرح او تقديم كفالة معادلة واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة وخلال ثلاثة ايام تلي الاحالة، عليه ايداع كامل الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة العشر والا فعلى عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه خلال عشرين يوماً دفع الثمن والرسوم والنفقات بما فيه رسم الدلالة 5 %.
رئيس القلم
زياد داغر

إعلان بيع بالمعاملة 2019/256

محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري تباع بالمزاد العلني نهار الاثنين في 2019/10/21 ابتداءً من الساعة 3:00 بعد الظهر سيارة المنفذ عليها مريم محمد حاطوم ماركة تويوتا COROLLA LE موديل 2009 رقم /167547/ن الخصوصية تحصيلاً لدين طالب التنفيذ بنك عودة ش.م.ل. وكيله المحامي اندره نهرا البالغ /8598,43/$ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ /6190/$ والمطروحة للمرة الثانية بسعر /3250/$ أو ما يعادلها بالعملة الوطنية ويترتب عليها ميكانيك منذ العام /2017/ فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد الى مرأب شارل الحلو في بيروت كورنيش النهر خلف نقابة الصيادلة مصحوباً بالثمن نقداً أو شيك مصرفي و5% رسم بلدي.
رئيس القلم
قاسم اللقيس

اعلان بيع

صادر عن دائرة تنفيذ كسروان
القاضي غريس ناضر
تنفذ شركة الكونتوار اللبناني للتسليف والتمويل بوجه روجيه وكلود جوزيف عبد الملك بالمعاملة 2015/236 سند دين تحصيلاً لمبلغ /35000/د.أ. اضافة للفوائد والرسوم كافة.
يجري التنفيذ على العقار 938 دلبتا ومساحته 5350 م.م. وقد تم وضع يد بالقرار 79/8/11/229 من قبل شركة الكهرباء على مساحة 950 م.م. فتكون المساحة المتبقية 4400 م.م. وهو بموجب الافادة العقارية ارض بعل محرجة سنديان وقسم مشجر كرم عنب وبالكشف أثبت ان الواقع مطابق للافادة العقارية ويقع في أعلى جبل دلبتا تحت عامود التوتر العالي للكهرباء وطبيعته منحدرة حرجية لا طريق له.
تاريخ قرار الحجز 2014/11/19 وتاريخ تسجيله 2014/12/1 بدل تخمينه /198000/د.أ. وبدل طرحه بعد التخفيض للمرة الثانية /86605,2/د.أ. او ما يعادله بالعملة الوطنية ويجري البيع يوم الثلاثاء الواقع فيه 2019/11/26 الساعة 11 ظهراً في قاعة محكمة كسروان للراغب بالشراء دفع بدل الطرح بموجب شك مصرفي منظم لامر حضرة رئيس دائرة تنفيذ كسروان او تقديم كفالة وافية من احد المصارف المقبولة من الدولة ويتحمل رسوم التسجيل والدلالة وعليه اتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة والا عد قلمها مقاماً مختار له كما عليه الاطلاع على قيود الصحيفة العينية العائدة للعقار موضوع المزايدة.
رئيس قلم التنفيذ
ناديا صليبي

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض العائد لتأمين حواجز مطاطية عند مخارج الاقنية الى البحر لمنع تسرب مادة الفيول أويل في محيط معمل الذوق الحراري، موضوع استدراج العروض رقم ث4د/1466 تاريخ 2019/2/13، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2019/10/25 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره 100 000/ ل.ل.
علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.
بيروت في 2019/10/2
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 1609

مطلوب

مطلوب مندوبات مبيعات للعمل لدى شركة CHL في كافة المناطق اللبنانية للاستفسار الاتصال على الرقم 71/819190

مطلوب ممرضين (ات) مجازين (ات) ومساعد ممرض لبناني للعمل في مركز بحنس الطبي: 983770/04 مقسم 1122 الرجاء الاتصال بين الـ 7:30 والـ 14:30 من الاثنين إلى الجمعة وبين الـ8:00- والـ 13:00 نهار السبت.

للبيع

عقار كورنيش النهر/ الاشرفية، خلف TVA، 1200 م2 زاوية 20%، (شركة)، 4000$ المتر. ت: 76/679391.

سينما

المخرج الروسي الكبير يعود في وثائقي من توقيع ابنه

اندريه تاركوفسكي... ترنيمة عن السينما والفنّ والله

خلال «مهرجان البندقية» الأخير، عرض وثائقي «أندريه تاركوفسكي: صلاة سينمائية» (2019 ــ 97 د) الذي جاء تحية من الابن إلى الأب. شريط يتتبع أحد أعظم سينمائيي القرن العشرين وأكثرهم تأثيراً، منذ الطفولة التي شكّلت خزان ذكرياته التي نهل منها في جميع أفلامه وصولاً إلى رحيله. كأنّنا بهذا الشريط نشاهد أفلامه كاملةً في وقت واحد

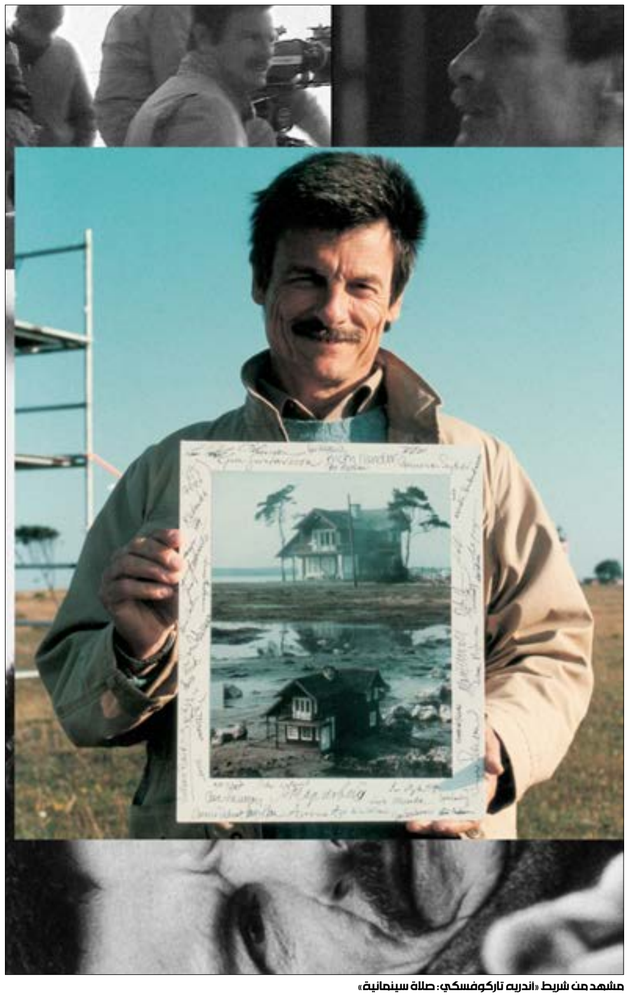

مشهد من شريط «اندريه تاركوفسكي: صلاة سينمائية»

يوضح تاركوفسكي في الوثائقي أنّ فيلمه «ستوكر» (1979) هو المفضّل لديه

شفيق طبارة

الفن صلاة. السينما تنحت الوقت. المؤلف يخوض لحظات روحية تزداد وتزداد لتشكل الهدف النهائي للحياة. الألم مفيد لإعطاء شكل للأمل، الذي يأتي في الحياة مع الصلاة. النوم مشابه للموت. لا تحاول فرض فكرتك على الجمهور، أظهر له الحياة وسيجد في داخله الأدوات اللازمة لتقييمها وتقديرها. الشعر هو وعي العالم. السينما هي الفن الأكثر شخصيةً وحميميةً. تلك بعض الآراء الذي يطرحها اندريه تاركوفسكي (1932 ـ 1986) في وثائقي مخصّص له من توقيع ابنه... وثائقي أعاد السينمائي الروسي إلى الحياة ليكون هو محرّك سرده.

صور، مشاهد خاصة، مقابلات، مشاهد من أفلامه ومن مواقع تصوير، محادثات، خاصة مصوّرة... كلها استغلها أندريه تاركوفسكي الابن لتقديم فيلم «أندريه تاركوفسكي: صلاة سينمائية» (2019 ــ 97 د) الذي يعيدنا إلى البداية، إلى الصورة الأولى لتاركوفسكي الأب وهو طفل لغابة وفاته. يتتبع الوثائقي سنواته الأولى، مراحل حياته المختلفة، الأماكن الذي عاش فيها، وروابطه، بخاصة العائلية منها. يكشف عن شخصيته وأفكاره كإنسان بعيداً عن كونه أحد أكبر العقول السينمائية. يعطي صوتاً له، كنوع من اليوميات الخاصة التي شكّلته. «أندريه تاركوفسكي: صلاة سينمائية» عبارة عن آيات، وملاحظات، وأفكار طالعة من عقل المخرج نفسه ومن فمه مباشرةً مثل النهر تتبع بعضها بعضاً بلا كلل ومن دون أن تترك نفساً للمستمع والمشاهد.

كان لتاركوفسكي الكثير ليقوله، لكن الأكثر للقيام به. بارشيف سينمائي من سبعة أفلام طويلة وواحد قصير، فرض نفسه بصفته أحد أهم المخرجين في تاريخ الفن السابع. ومثل كثيرين، لما حصل ذلك لولا تأثير المحيط به بدءاً من والده الشاعر، وأمه الممثلة، والسنوات الأولى التي أمضاها في عفوية الطبيعة، والترحيل القصري عن وطنه الأم روسيا، ورحلة استكشاف الذات والمناظر الطبيعية الجديدة... كلها عناوين عريضة شكلت سينما تاركوفسكي وقد اختارها الابن لينسج منها عمله الوثائقي.

يروي الفيلم بالتسلسل الزمني حياة تاركوفسكي ومسيرته المهنية، تاركاً الكلام للمخرج نفسه الذي يشاركنا ذكرياته، ونظرته إلى الفن، وانعكاسه على الفنان نفسه وعلى شعور الوجود الإنساني ككلّ. بفضل تسجيلات صوتية ومرئية نادرة لمقابلات، وصور شخصية بكاميرا البولاروید التي أعطاه إياها المخرج مايكل أنجلو أنطونيوني، ودروس خاصة مستعادة وغير منشورة سابقاً محفوظة في أرشيف تاركوفسكي في فلورنسا في إيطاليا، يقدم الوثائقي كمية هائلة من المواد ضمن عملية تجميع معقدة. نعود إلى المصدر الأساسي للفكر التاركوفسكي، إلى عقلة مباشرة، نغرق في الكون الغامض لصورته السينمائية، نعيد النظر في عمله وعالمه الداخلي الخاص ضمن وثائقي مقسم إلى فصول عدة يتتبع طريق تاركوفسكي كرجل ومفكر ومخرج. تترافق القصة مع تسجيلات غير منشورة لقصائد أرسيني تاركوفسكي (والده)، يقرأها تاركوفسكي نفسه. إذ مارست هذه الأعمال الشعرية تأثيراً هائلاً على سينما أندريه، وهذا الوثائقي يشهد على هذا التراث الفني والرابط الثقافي والروحي بين الأب والابن والحفيد.

> **عندما دافع سارتر عن أحد أفلام تاركوفسكي، قال إنه لا يعرف ما يفعله، لأنه كان دفاعاً فلسفياً عن شيء فني**

يسترجع «أندريه تاركوفسكي: صلاة سينمائية» حياة أندريه أو بالأحرى وجوده، من دون التورط في بيانات تشكل فيلم سيرة ذاتية مملاً. هذا ما هو الأكثر إقناعاً، لأنه من الصعب جداً إعادة إحياء تاركوفسكي أو التكلم عنه، وهذا ما لم يقع فيه ابنه، فترك أباه يتحدث عن نفسه بنفسه بأفكار بسيطة تحتل هذا الشريط بأكمله الذي يحاكي أسلوب تاركوفسكي الأب السينمائي.

لأكون أكثر وضوحاً في ما أعنيه عن أسلوب الأب السينمائي: عندما دافع سارتر عن أحد أفلام تاركوفسكي، قال إنه لا يعرف ما يفعله، لأنه كان دفاعاً فلسفياً عن شيء فني. هذا التوتر الذي أحس به سارتر خلال دفاعه، موجود بشكل دائم ومستمر في حياة تاركوفسكي كإنسان وفي أفلامه التي يعرّفها بعضهم بأنها «صعبة»، وهذا التوتر ليس متعمّداً، إنما هو خلاصة ما يفعله تاركوفسكي، أي التكلم عن الحياة بالاستعارات والرموز. والتوتر إياه، يظهر أيضاً هنا في الفيلم بشكل أكثر وضوحاً وصراحةً لأنّ تاركوفسكي يفسره لنا بكلماته.

إذاً، خط الأحداث الذي يتبعه الفيلم هو ترتيب زمني يمتد من البدايات منذ فيلم «طفولة إيفان» (1962) وصولاً إلى «التضحية» (1986). سيبدو لنا أنّ هذا الترتيب يعود إلى الوراء مع تقدم الفيلم، مع كل خطوة عملية جديدة أو مرحلة عمرية أكبر... يعود نحو الطفولة، خزان ذكريات تاركوفسكي الذي نهل منه في جميع أفلامه، خصوصاً في فيلمه الأخير. حركة إلى الوراء تمر من خلال استرداد وتقديم القيمة الحقيقية لهذا الإيمان الذي في صدر المخرج وأهمية الصور المرئية في أعماله. من خلال هذا السرد، نتعلم قدر الإمكان عن فن تاركوفسكي، البسيط والمعقد، نصل مباشرة إلى قلب الرمز، إلى المتاهة الحقيقية في حياته.

نظريات كثيرة، مقنعة وغير مقنعة، بل متناقضة أحياناً أطلقها نقاد وعلماء بارزون وفلاسفة لمحاولة تفسير «ظاهرة تاركوفسكي» في الفن المعاصر. لكن ما الذي فكر فيه تاركوفسكي تحديداً؟ ما هي المبادئ التي أرشدته لتقديم تحفة السينمائية؟ ما الذي ألهمه؟ وماذا يريد أن ينقل إلى العالم من خلال السينما؟ بعد مرور أكثر من ثلاثين عاماً على وفاته، هل من الممكن سماع صوت المخرج يحكي عن كل هذا؟ والأهم هل يمكن فهمه بالمعنى الحرفي؟ الأسئلة ببساطة لا جواب لها في الوثائقي، لكن هناك ما هو أكبر من هذه الأسئلة. الوثائقي عبارة عن فسيفساء نادرة في الثقافة العالمية للفن السابع، لعب فيها أرشيف تاركوفسكي دوراً أساسياً في نقل تراث هذا المؤلف الاستثنائي.

أندريه تاركوفسكي الابن قدم الفيلم خلال «مهرجان البندقية السينمائي» الأخير في قسم «البندقية كلاسيك». وثائقي كان بمثابة حلم للابن كتحية للأب الذي قدّم تحفاً سينمائية مثل «المرآة» (1975) و«سولاريس» (1972)... هنا تكريم الابن لوالده، لذكرياته الأولى معه. فيلم يطرح أمامنا كل شيء عن تاركوفسكي، وجوهر كل لحظة لحياة الأب، نظرة قيّمة داخل عقل الفنان وروحه. مقاييس المقارنة أو النقد وتقييم الفيلم تتلاشى تلقائياً هنا، فما يمكننا فعله فقط هو المشاهدة والانغماس والاستماع، كأننا نشاهد تقريباً أفلام تاركوفسكي كاملة في وقت واحد. فيلموغرافيا تستخدم الذاكرة والأرشيف لترسم السرد، ترنيمة عن السينما والفنّ والله.

يوضح تاركوفسكي في الوثائقي أنّ فيلمه «ستوكر» (1979) هو المفضّل لديه، ينتهي بكلماته التي هي انعكاس مثالي للتراكم التجريبي في الحياة الذي تحوّل إلى فن، إلى لغة شعرية نقية، وصور ذات قيمة تجريبية قوية ووجودية. بالطبع يقدم «ستوكر» الإنسان في جوهره الأساسي، كفاحه ضد التهديد السائد للتفكير العلمي الذي يخنق الروح والإيمان. كذلك، ففيلم «أندريه روبليف» (1966) - المفضل لدى النقاد - يرمز إلى جوهر الإنسان كنموذج ديني، ككيان تكون حياته الداخلية أقوى من حياته الخارجية. الحياة كقناع مادي للواقع يحدث فيها الانفصال ثنائي الاتجاه للإنسان، العمل والروح، ولكن الروح دائماً منتصرة لأنها تشغل مساحة أكبر وتكون متحدثة حقيقية عن ماهية الإنسان. «المرآة» أكثر أفلامه ذاتيةً، يهدف إلى الاستعاضة جذرياً عن لغة السرد بلغة الشعر. كل حلقة من رائعته، بل كل لقطة، كأنّها آية من قصيدة، معزولة لكنها كثيفة بحدّ ذاتها كبيرة وفريدة ومتكاملة وخالية من الفعل حتى عندما يكون الفعل موجوداً. يتحدث تاركوفسكي عن علاقته بالفيلم، ويتذكر كيف أن معظم النقاد كانوا ملتزمين بإيجاد تفسير له. لكن هذا التفسير لم يكن يحتاج له الفيلم الذي قدم تحليلاً موجزاً لاختصار التاريخ الذي تضمّن الألم، نقطة الانطلاق الحقيقية. وهذا ما يهتم به تاركوفسكي، قصة رمزية بسيطة يمكن لأي مشاهد أن يخلق منها انطباعه الخاص. لكن الانطباع لا يمكن أن يكون شفهياً، فالكلمات موجودة في كل مكان، في النصوص الطويلة عن الفيلم. الانطباع هنا برأيه عن الشعور الذي يقدمه العمل. في «نوستالجيا» (1983)، تحترق الكلمات وتتلاشى في وجه الطاقة والضوء واللهب، استغلها تاركوفسكي للسخرية من نهج الخبراء والفكر التحليلي الذي يتباهى به النقاد.

«أندريه تاركوفسكي: صلاة سينمائية» يختفي فيه الابن وراء روح والده الذي اختفى بنفسه في كلمات أبيه (الجد). الفيلم شهادة صوت وعقل مكشوف، وكتاب مسموع مع مرافقة فوتوغرافية. لفتة الفنان الذي يفقد نفسه في الآخر. في الفيلم، لا نضيع في تاركوفسكي الابن، بل في تاركوفسكي الأب الذي يفترض أننا نعرفه، والذي ضاع بدوره في تاركوفسكي الجد وشعره. تاركوفسكي الأب ضاع في الجد، وضاع أيضاً في روسيا، في الطبيعة، في وحدة الوجود وفي الله. التخبط أمر رائع، إذا اختفى الدماغ وظلت النية المنطقية مجردة. وهنا نأتي إلى القيمة التي لا يمكن تفسيرها في الفن والشعر، وهذا ما نسعى له نحن النقاد، إعطاء تفسير لكل شيء وتكوين أفكار معنية من أجل إعطاء إمكانيات جديدة ونقاط انعكاس للفنون. لكن إيماءات فنان كبير مثل تاركوفسكي وقدرته الفعلية على تقديم شيء غير واضح، تجعل من مهمة توضيحه شيئاً مملاً وباهتاً وبلا معنى ينهار به العمل بين أنهار كلماتنا. «أندريه تاركوفسكي: صلاة سينمائية» يؤكد كل هذا. إنها حقيقة أحد أعظم المخرجين العالميين. صوره ستبقى صوره، وكلماته ستبقى كلماته. إنّها ببساطة الحقيقة، حقيقة إكمال هذه المغامرة المعقّدة التي هي الحياة. في النهاية، لا يمكن تفسير كل شيء، فاللغز سيبقى عقدةً، بل متاهةً.

فنون مشهدية

«سينما مصر» أعياها الحنين

القاهرة ـ عصام زكريا

على مدار 15 عاماً، قام المخرج والسيناريست والموظف في وزارة الثقافة المصرية خالد جلال، بتنظيم وإدارة «ورش» أو «فصول تعليمية» لهواة التمثيل تخرج فيها عشرات من الممثلين والممثلات تحول كثيرون منهم إلى نجوم ونجمات على شاشتي التلفزيون والسينما والمسرح. هذه «الورش» تختتم عادة بمشروع تخرّج على شكل عرض مسرحي، عادة ما يتحول أيضاً إلى ظاهرة من ناحية الإقبال الجماهيري والتغطية الإعلامية والجدل الذي يثار حول مضمونه ومستواه... ربما أكثر من معظم المسرحيات الاحترافية التي تعرض يومياً! من العروض التي نالت شهرة واسعة على مدار السنوات العشر الماضية «قهوة سادة»، و«سلم نفسك»، و«هبوط اضراري» وآخرها «سينما مصر» الذي يُعرض على مسرح «مركز الإبداع» في القاهرة.

معظم العروض السابقة - وهي نتاج تأليف جماعي لطلبة الورش - كانت تنتمي لنوعية الهجاء الساخر. لمظاهر وسلوكيات سلبية من حياتنا السياسية والاجتماعية، ونسخها المصورة تعدّ الآن بمثابة وثائق على بدايات هؤلاء الفنانين. وعلى الأفكار والمشاعر السائدة لدى الشباب المشاركين في هذه العروض، والمجتمع المصري بشكل عام خلال العقد الماضي. في عرض «سينما مصر» يتراجع النقد الاجتماعي، الذي بات إدماناً للمصريين، مخلياً المجال لشعور ثانٍ يسيطر عليهم منذ سنين، هو الحنين للماضي الذهبي الجميل، مقارنة بالحاضر البائس القبيح. هذا الحنين ينصب عادة على فترات أو أماكن أو مجالات بعينها: اسكندرية الثلاثينيات، العائلة الملكية قبل 1952، والسينما المصرية ونجومها في عصر الأبيض والأسود. «سينما مصر» تجسيد لحنين يصل لدرجة التعلق الهوسي بهذا «المجد السينمائي الغابر». وبقدر ما ينجح في إثارة مشاعر الزهو والمرح والشجن في قلوب مشاهديه، بقدر ما يطرح أسئلة معلقة حول مدى عظمة الماضي، وأسباب تدنّي الحاضر، والمغزى الحقيقي لهذا الحنين.

قبل أن يبدأ العرض، الذي يشارك فيه 67 طالباً وطالبة ويتجاوز زمنه ثلاث ساعات، يقف الممثلون مديرين ظهورهم للقاعة، ووجوههم نحو شاشة تعرض مقتطفات من فيلم «الليلة الأخيرة» (إخراج كمال الشيخ . 1963. تمثيل فاتن حمامة، محمود مرسي وأحمد مظهر) تلخص موضوع الفيلم الذي يدور حول امرأة تستيقظ ذات يوم لتجد أنها لا تتذكر شيئاً من حياتها طوال الـ 15 عاماً الماضية، وأنها تعيش في هيئة امرأة أخرى، هي أختها، وأن زوج هذه الأخت أصبح الآن زوجها، ووالد ابنتها الوحيدة!

نادية، التي تستيقظ لتجد نفسها فوزية، تعادل السينما المصرية التي فقدت هويتها وذاكرتها وتحاول استعادتهما رغم مؤامرات الأعادي (بالنسبة لنادية الفيلم الزوج شاكر، بالنسبة لنادية المسرحية أعداء مصر، غير المحددين بالاسم). وكيفاً، فلا خوف على مصير السينما المصرية، ولا نهضتها، من نسيان أو مؤامرات.

> **عرض عن تأثير الفن السابع ودوره في تشكيل الهوية والثقافة والذوق**

لتداعي الحبكة والذكريات أيضاً رائعة، وكثير من المشاهد التي تم اختيارها تثير ضحكات ومشاعر المشاهدين وتصفيقهم الحاد... وقد استطاع خالد جلال بخبرته أن يشيع في خشبة المسرح الصغيرة حالة من الحيوية والتدفق جعلتها تبدو أكبر بكثير مما هي عليه، كما قللت كثيراً من الرتابة الناتجة عن توالي المشاهد غير المترابطة أحياناً، وتتفاوت في مستوى تنفيذها وتمثيلها أحياناً.

يلعب العرض على الذاكرة بطرق شتى: ذاكرة المشاهد «الجمعية» للأفلام الشهيرة التي ارتبط بها منذ طفولته. أفلام مثل «غزل البنات»، «دهب»، «الناصر صلاح الدين»، «جعلوني مجرماً»، «ابن حميدو»، «اسماعيل يس في الأسطول»، «في مستشفى المجانين»، «الشموع السوداء»، «صغيرة على الحب»، «رد قلبي»، «أغنية على الممر»، «شفيقة ومتولي»، «الكيت كات»، «ناصر 56»، «طيور الظلام» على سبيل المثال.

مجرد «مسرحة» بعض مشاهد من هذه الأفلام وتقليد نجومها المحبوبين فكرة مضمونة النجاح ورد الفعل، خاصة إذا قام بها مخرج متمكن ومجموعة من المواهب التمثيلية الواعدة. ونسج هذه المشاهد في إطار حبكة عامة حول استدعاء هذه الذاكرة، والماضي الذهبي للسينما المصرية، يؤطر فكرة الحنين ويعززها، وإضافة خط درامي يجعل من هذه الذاكرة، والماضي المرتبط بها، هدفاً لمؤامرات أجنبية ومحلية، تسعى لتحويل «نادية»، مصر الناهضة، الجميلة، إلى «فوزية»، النائمة، القبيحة، يعطي للعمل سياقاً آنياً يتوافق مع الخطابات الرسمية السائدة. هكذا يتم توظيف النوستالجيا توظيفاً سياسياً مرتبطاً بفكرة «إحياء الماضي» و«الرينسانس» والبعث التي طالما لعب عليها سياسيون، ومستبدون كثر.

«سينما مصر» هو أيضاً عرض عن تأثير السينما ودورها في تشكيل الهوية والثقافة والذوق، في التي علمتنا كيف نتكلم ونلبس ونحب، كما تقول إحدى الشخصيات. ومن أجمل الأفكار الإخراجية في العرض تفتيت وتشظية المشهد الواحد إلى مجموعة من المشاهد أشبه بالمرايا، حيث يقوم أكثر من ممثل وممثلة بأداء المشهد نفسه في الوقت نفسه أو بالتبادل. فكرة تجسد بصرياً تحول هذه الأفلام والمشاهد والشخصيات إلى جزء من ذاكرة وشخصية كل متفرج.

يحتاج العرض مع ذلك لبعض الاختصار، ومزيد من العناية في اختيار المشاهد المعروضة، لتعزيز الترابط والانسجام بينها... ولكن مفهوم طبعاً أنّه مشروع تخرج، لأكبر دفعة من الممثلين تم تخريجها، سواء في مدرسة خالد جلال أو غيرها من المعاهد الحكومية أو الخاصة. ومفهوم أن كل واحد من هؤلاء الطلبة يحتاج إلى إظهار مهارته في مشهد واحد على الأقل. مفهوم أيضاً أن هؤلاء الطلبة يتفاوتون في الموهبة، وبالتالي يصعب أن تكون كل المشاهد في المستوى نفسه. لكن ما يعطي الأمل في مستقبل السينما، والنهضة المصرية بشكل عام، هو هؤلاء الشباب، الذين يتدفقون حيوية وحماسة ورغبة في إثبات الذات. وطالما أن هذا التدفق مستمر كماً وكيفاً، فلا خوف على مصير السينما المصرية، ولا نهضتها، من نسيان أو مؤامرات.

من العرض

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 7 تشرين الأول 2019 العدد 3874

صورة وخبر

اختتمت في نيويورك أمس الأحد فعاليات معرض «كوميك كون» الذي انطلق في الثالث من تشرين الأوّل (أكتوبر) الحالي في مركز «جايكوب جافيتس». يعدّ الحدث من الأشهر في البلاد على صعيد ثقافة البوب والكوميكس، مستقطباً آلاف الزوّار من مختلف أنحاء العالم. هذه السنة، سيطرت أزياء الجوكر على هذه التظاهرة الفنية، خصوصاً بعد الضجّة التي أثيرت في الولايات المتحدة أخيراً تزامناً مع وصول فيلم «جوكر» (إخراج تود فيليبس ـ بطولة واكين فينيكس) إلى السينمات. (تيموثي إيه. كلاري ـ أ ف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

9
قاطِفُ الغيم

ليسَ كأيِّ واحدٍ مِن قاطني الجبال، بل كأيّ بَدَوِيٍّ
محروقِ القلبِ على قطرةِ سراب:
طوالَ حياتي وأنا أعشقُ الغيوم، وأَتَغنّى بالغيوم.
بل وإذا أحببتُ إطراءَ أحدٍ مِن أبناءِ الناسِ أقول:
رقيقٌ وكريمُ القلبِ كغيمةْ.

..

مضى ما مضى، وصارَ ما صار.
السماواتُ تَصَحَّرَتْ، والقلوبُ أيضاً.
والغيوم، تلكَ التي تَبدَّدَتْ في سماواتِها وقلوبِ
عاشقيها،
تَحوّلتْ إلى لا أكثرَ مِن أضغاثِ سَراباتٍ مغزولةٍ مِن
أضغاثِ غيومْ.

.. ..

صبيحةَ هذا اليوم (لَعَلِّي كنتُ نائماً على ظمإٍ ما...)
أفقتُ على خِتامِ حلم:
كنتُ (أنا «أنطوان دي سانت اكزوبّري» لا سِواه)
تائهاً في صحراءِ البشر.
وإذْ كنتُ يائساً مِن إمكانِ بلوغِ أيِّ بئر،
مددتُ يدي إلى فوق، واعتَصَرتُ أسمالَ غيمةْ.
وحالَما أفقتُ (حالَما أفقت)
تَفَقَّدتُ نفسي وما بقيَ مِن غيومِ نفسي:
كنتُ لا أزالُ تائهاً في سريري
وكانت الدموعُ تَقطرُ مِن أصابعي.

2018/8/15

«مقامات التجلّي» LAU تشدو شعراً

يدعو قسم الإنسانيات في «كلية الآداب والعلوم» التابعة لـ «الجامعة اللبنانية الأميركية»، في 14 تشرين الأوّل (أكتوبر) الحالي إلى حضور نشاط شعري بعنوان «مقامات التجلّي» في حرمها في جبيل (شمال بيروت). إنّه الموعد السنوي مع القراءات الشعرية، بمشاركة الشعراء: هالة نهرا (الصورة) وبلال المصري من لبنان، والسورية نوال الحوار. أما الموسيقي وليد نهرا، سيقدّم مختارات من الكلاسيكيات العربية والموشّحات، على أن تتولى الأكاديمية نضال الأميوني دكاش مهمة التقديم.

«مقامات التجلّي»: الاثنين 14 تشرين الأوّل ـ 11:00 ـ أوديتوريوم «مركز جيلبير وروز ماري شاغوري للعلوم الصحية» في LAU (جبيل ـ شمال بيروت). للاستعلام: nidale.daccache@lau.edu.lb

الإثنين 7 تشرين الأول 2019 العدد 75
Lundi 7 Octobre 2019 no75

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
سليم طه
الخصخصة في الأوقات العصيبة

02
أمين صالح
تصفير الفائدة في الموازنة

04
زياد حافظ
مشروع اقتصادي في لبنان

06
جان بيساني فيري
كتاب بيكيتي: رأس المال والأيديولوجيا

08
غسان ديبة
الانكماش vs التخفيض

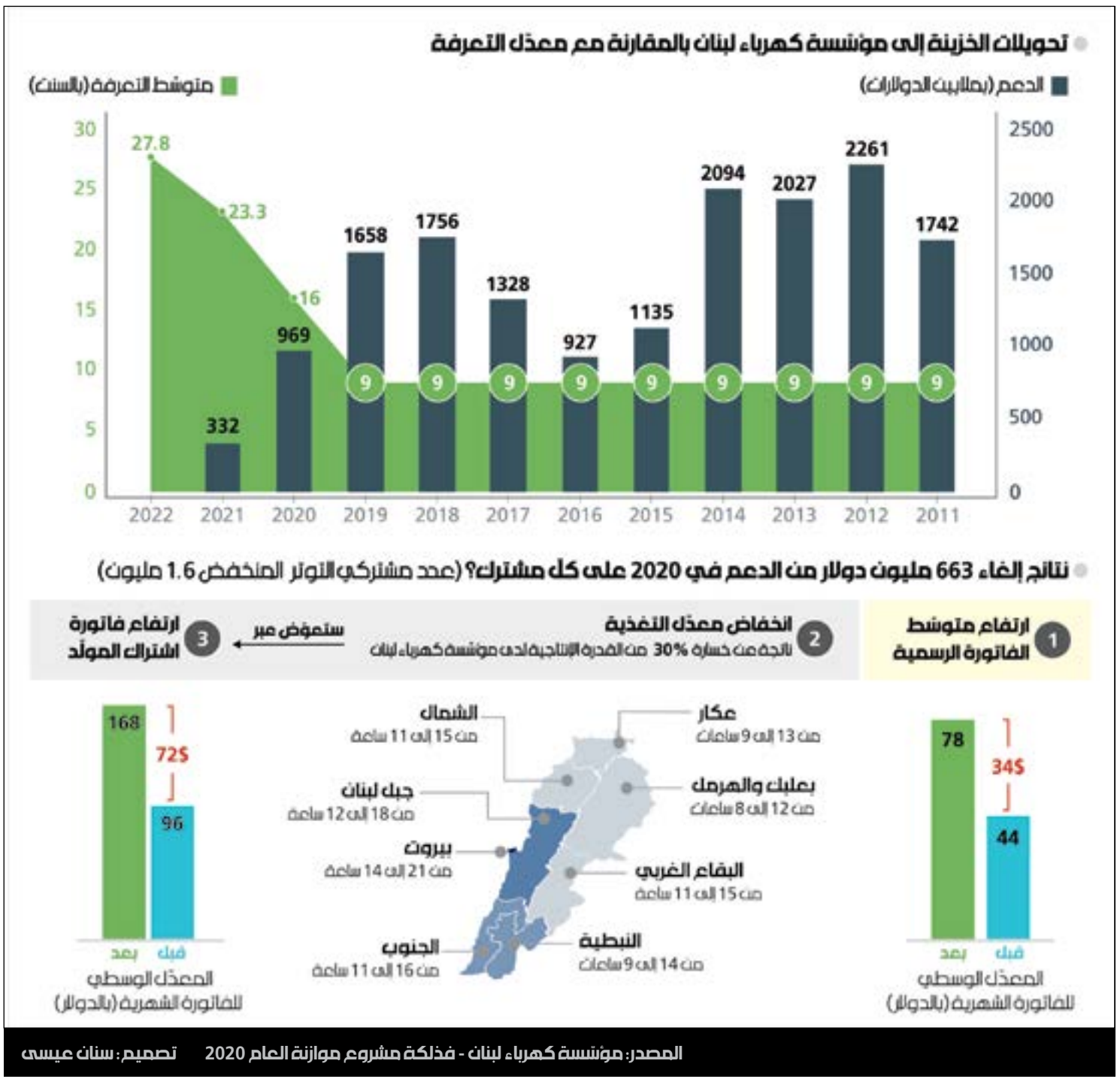

إلغاء دعم الكهرباء: نقل الكلفة إلى ميزانيات الأسر

تخطّط الحكومة في مشروع موازنة عام 2020، لتخفيض دعم الكهرباء بنحو ألف مليار ليرة (أي 663 مليون دولار)، وذلك استكمالاً لسياسة التقشّف التي بدأتها في موازنة عام 2019 بهدف خفض العجز المالي. عملياً، لا يختلف هذا الإجراء عما سبقه من إجراءات تقشّفية، إذ يؤدّي إلى تحميل الأسر المعيشية أعباء إضافية، وكذلك المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة، وهو ما يحدّ من القدرة الشرائية ويزيد الانكماش الاقتصاد. من دون أن يعني بالضرورة حلّاً نهائياً لأزمة الكهرباء المستفحلة

فيفيان عقيقي

إلغاء الدعم الحكومي المخصّص للكهرباء يعني أمراً من اثنين:

1- إمّا زيادة التقنين وتخفيض ساعات التغذية الحالية بنحو الثلث في كلّ المناطق اللبنانية (من معدّل 15 ساعة إلى 10 ساعات يومياً)، كنتيجة مباشرة لخسارة نحو 748 ميغاواط، وهو ما يشكّل 30% من مجمل الطاقة المُنتجة في معامل مؤسّسة كهرباء لبنان والمُشتراة من البواخر ومن سوريا. وبالتالي، لجوء الأسر والمؤسّسات إلى المولّدات الخاصّة لتعويض الانقطاع الإضافي في التيار الكهربائي. ما يعني أن المعدّل الوسطي لفاتورة اشتراك المولّد الشهرية سيرتفع بنحو 72 دولاراً، في حال افترضنا أن أسعار النفط استقرّت على ما كانت عليه في عام 2018 حين كان معدّل سعر الكيلوواط/ ساعة المُنتج في المولّدات الخاصّة يبلغ 30 سنتاً. ويعني أيضاً أن هذه الزيادة ستؤدّي إلى رفع المعدّل الوسطي لفاتورة اشتراك المولّد إلى نحو 168دولاراً، فيما سيتراجع المعدّل الوسطي لفاتورة كهرباء لبنان إلى نحو 29 دولاراً شهرياً. ليصبح المعدّل الوسطي لمجمل ما تنفقه الأسرة على الكهرباء (من المولّدات الخاصّة ومن مؤسّسة كهرباء لبنان) نحو 197 دولاراً شهرياً.

2- وإمّا رفع تعرفة الكهرباء بنحو 77%، من 9 إلى 16 سنتاً كمعدّل وسطي لسعر مبيع كلّ كيلوواط/ ساعة في مؤسّسة كهرباء لبنان. وهو ما يعني أن المعدّل الوسطي لفاتورة الكهرباء من مؤسسة كهرباء لبنان سيرتفع بنحو 34 دولاراً شهرياً، أي من 44 إلى 78 دولاراً، وإنّما من دون أن ينخفض المعدّل الوسطي لقيمة فاتورة اشتراك المولّد والتي تبلغ نحو 96 دولاراً شهرياً. ليصبح المعدّل الوسطي لمجمل ما تنفقه الأسرة على الكهرباء نحو 174 دولاراً شهرياً. ذلك في حال لم تستخدم الزيادة الناجمة عن رفع التعرفة لاستقدام بواخر جديدة.

تطرح الحكومة خفض دعم أسعار الكهرباء في الموازنة العامّة تحت عنوان «إصلاح قطاع الكهرباء»، والذي يقضي بزيادة عدد المعامل لتحلّ محل المولّدات الخاصّة (تحتاج إلى أربع سنوات)، بالتوازي مع زيادة الجباية وخفض الهدر التقني وغير التقني، بالإضافة إلى الإجراء الأساسي وهو رفع التعرفة (المشروع قيد الدرس بين وزارة الطاقة والبنك الدولي) المثبّتة منذ عام 1994 حين كان متوسّط سعر برميل النفط لا يتجاوز 20 دولاراً، فيما وصل في عام 2018 إلى نحو 71 دولاراً. وفقاً للخطّة الوزارية ستزيد التعرفة من 9 سنتات إلى 27 سنتاً، في ثلاث سنوات، وهي تبقى أقلّ من معدّل سعر الكيلوواط/ ساعة لدى المولّدات الخاصة الذي يصل إلى 30 سنتاً.

في الواقع، تلجأ الحكومة إلى هذا الخيار تحت ضغط عجزها المالي لا بفعل الحاجة إلى الإصلاح، وهو ما يعبّر عنه تقرير بعنوان «لبنان عند نقطة تحوّل» صادر عن شركة «ميريل لينش» يشير إلى أن «إصلاحات الكهرباء (خفض الدعم) هي بمثابة القيام بالعمل الأسهل والأسرع الذي يدرّ عوائد كبيرة، نظراً إلى الخلافات التي قد تنجم عن محاولة إقرار إجراءات أخرى لتخفيض العجز المالي». وهذا قد يؤدّي إلى عواقب وخيمة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

فالمطروح في سياق برنامج التقشّف هو البدء من الحلقة الأضعف في الإنفاق العام أي دعم الكهرباء، لا من باب إصلاح برنامج الدعم إسوة ببلدان عدّة. على سبيل المثال، ألغت المكسيك سياسة دعم أسعار الكهرباء التي كان يستفيد منها كلّ المشتركين وحمّلتهم كلفة الإنتاج بالكامل، باستثناء المشتركين ذوي الاستهلاك المنخفض (الأسر الفقيرة)، لكن في المقابل، استخدمت الوفر المالي المُحقّق في المالية العامّة لتمويل إدخال الطاقة المُتجدّدة (الأقل كلفة) إلى المنازل وفي الزراعة والصناعة، أو مساعدة الأسر لاستبدال الأجهزة الكهربائية القديمة بأجهزة أكثر فعالية ولا تستهلك الطاقة كثيراً. وأيضاً خصّصت قسماً من الوفر لتقديم التغطية الصحّية الشاملة.

كذلك إن الغاء الدعم ليس مدروساً من ناحية تأثيراته الاجتماعية والاقتصادية، إذ ليس بمقدور الجميع تحمّل زيادة أسعار الكهرباء، وبالتالي سيتمّ حرمان الكثيرين منها أو دفعهم للتعليق أو رفع كلفة معيشتهم. تشير الأرقام إلى أن 43% من الاستهلاك يعود إلى اشتراكات دون الـ 500 كيلوواط/ ساعة. وهؤلاء بغالبيتهم من أصحاب الدخل الأدنى أو أصحاب المتاجر الصغيرة. وفي الحالتين، أي زيادة التعرفة أو زيادة التقنين واللجوء إلى المولّدات، سيتراوح معدّل قيمة ما ينفقه المشترك الواحد للحصول على الكهرباء، بين 14,5% و16,4% من المعدّل الوسطي للأجور في لبنان، بالمقارنة مع 11,6% كما هي الحال الآن قبل خفض الدعم.

من الواضح أن أثر إلغاء الدعم للكهرباء، وما يرتّبه من مضاعفة الأسعار، سيكون شبيهاً بأثر زيادة الضرائب على استهلاك الأسر، ولا سيّما أن زيادة أسعار الكهرباء مطروحة كإجراء تقشّفي يتعلّق بعجز المالية العامّة بعيداً من أي حساب اقتصادي واجتماعي. فالخطّة الموضوعة لن تؤمّن الكهرباء على مدار ساعات اليوم في عام 2022، في حين أن برنامج التقشّف يهدف إلى إلغاء كل الدعم للكهرباء بعد سنتين، أي نقل نحو 2500 مليار ليرة (ما يعادل 1,6 مليار دولار) من الموازنة العامّة إلى ميزانيات الأسر، وهذا المبلغ يفوق كلّ الطروحات الرامية إلى زيادة الضريبة على القيمة المضافة على سبيل المثال.

الخصخصة في الأوقات العصيبة

بيع أصول الدولة بأبخس الأثمان

سليم طه
باحث اقتصادي

«الإجراءات الإنقاذية للأشهر الستة المقبلة»، التي أعدّها مكتب رئيس مجلس الوزراء، تضمّنت اقتراحات لخصخصة وبيع أصول الدولة. هذه الاقتراحات هي بمثابة انتحار اقتصادي للمرّة الثالثة. المرّة الأولى عندما فشلت الدولة على مدى 30 سنة في بناء مؤسّسات عامّة تعطي المواطن أبسط حقوقه الحياتية مقابل الضرائب التي يدفعها. المرّة الثانية عندما سمحت الدولة لهذا الفشل أن يتحوّل إلى دَيْن بقيمة 35 مليار دولار بسبب أزمة الكهرباء، وتفشّي مرض السرطان بشكل خطير بين الناس بسبب الفشل في إدارة المياه والصرف الصحّي والنفايات. أمّا المرّة الثالثة، فهي الآن، عندما يجري طرح بيع أصول الدولة بسرعة رهيبة في أوقات عصيبة، أي بأسعار متدنية بحجّة الإنقاذ، بينما كان لدى الدولة عقود من الزمن للانتقال من بنية تحتية ومؤسّسات عامّة مهترئة إلى دولة عصرية تملك مؤسّسات تدرّ مليارات من الدولارات سنوياً.

لا أدري إذا كان المستشارون الذين كتبوا هذه الورقة بسطاء إلى درجة أنهم يظنّون أن هذا هو الحلّ الذكي، أو بسطاء إلى درجة أنهم يظنّون أن مثل هذا الاقتراح سيمرّ مرور الكرام.

أبعد ما يكون عن الحقيقة

جاء في ورقة مكتب رئيس مجلس الوزراء أن «أبرز المرافق الممكن المباشرة في خصخصتها كلّياً أو جزئياً هي شركتا الخلوي وليبان تلكوم وشركة طيران الشرق الأوسط وشركة الشرق الأوسط لخدمة المطارات وكازينو لبنان وإدارة حصر التبغ والتنباك ومرفأ بيروت وباقي المرافئ»، كما اقترحت «إجراء جردة بكامل العقارات المملوكة من الدولة والبدء بعملية بيع أو استثمار هذه العقارات». ما يعني أن نبيع جميع الشركات المربحة للدولة وأي عقارات يمكن أن تدرّ أموالاً، وذلك بأسرع وقت بحجّة أن ذلك سينقذنا من الإفلاس. وهذا أبعد ما يكون عن حقيقة المشكلة وعن كيفية حلّها. هذا هو الإنكار بذاته.

في الاقتصادات النامية، الفاسدة مثل لبنان، تفشل الدولة في إدارة فعّالة للشركات والمؤسّسات العامّة، فتؤدّي مهمّتها بوجودة منخفضة وبتكلفة عالية. تكون هذه المؤسّسات العامّة إجمالاً محميّة من المنافسة، تعاني من تخمة في الموظّفين وتحدّد الأسعار دون الكلفة، ما يؤدّي إلى خسائر مالية. تتطلّب تغطية هذه الخسائر تحويلات مالية من الخزينة من خلال زيادة الضرائب وتقليص الإنفاق العام في مجالات أخرى ومن خلال الدَّيْن.

> **اهمّ مبدأ لبيع الأصول هو التماس البيع عندما يكون السعر الممكن الحصول عليه عالياً. أما خلاف ذلك فيعني ان الدولة أصبحت مثل المقامر الذي يبيع بيته بربع سعره لكي ينقذ نفسه من المرابين**

وهناك صلة وثيقة بين أزمة قطاع الكهرباء وأزمة النظام المالي والليرة اللبنانية. طبعاً الفساد وغياب السياسات العامّة في جميع المجالات الأخرى يزيدان هذا الواقع ويسبّبان تراجعاً كبيراً في جودة الحياة في لبنان (Quality of Life).

اي خصخصة مطروحة؟

إذاً، المطروح في الورقة هو بيع الشركات المملوكة من الدولة والتي تدرّ أرباحاً لتغطية الفشل في قطاع آخر. وهذا طرح سيّئ بمعزل إذا كانت الخصخصة نفسها سيّئة أم لا.

تُطرح الخصخصة عادة بهدف جعل المؤسّسات والشركات المملوكة من الدولة فعّالة، أي تؤدّي الخدمة التي أنشئت من أجلها بمستوى عالي الجودة، وتصل إلى جميع المواطنين، وتؤمّن حماية الفقراء، وتدرّ أرباحاً. أهمّ مبدأ لبيع الأصول (Mergers, Acquisitions, and Divestitures) هو التماس البيع عندما يكون السعر الممكن الحصول عليه في مستوى عال، لأن خلاف ذلك تكون عملية البيع متعثّرة، أي تدرّ أقل ممّا يمكن بسبب الحاجة إلى المال (Distressed Sale). فتصبح الدولة مثل المُقامر الذي يبيع بيته بربع سعره لكي ينقذ نفسه من المرابين. أهذا ما نريده للشركات التي هي ملك كل مواطن لبناني؟

كذلك يجب أن يُدرس كلّ قطاع بقطاعه للتأكّد من منافع خصخصته. ثمّ يجب صون الرقابة الفعّالة على القطاع المعني ووضع السياسات العامّة التي تحمي القطاع والشركات والمستخدمين. هذا يعني تعيين مجالس الإدارة وهيئات الرقابة وإثبات فاعلية أعضائها ونزاهتهم قبل أي خصخصة.

الخصخصة التي اعتُمدت من قبل البلدان التي تعاني من عجز كبير في الميزانية والديون الخارجية المرتفعة والاعتماد الكبير على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي انتهت بالفشل، وخصوصاً في البلدان التي يشبه تصنيفها الائتماني تصنيف لبنان، مثل زامبيا والأرجنتين.

خصخصة أي قطاع أو شركة يجب أن يخضع لدراسة معمّقة، تنشر دراستها مع تفاصيل الخطوات الرقابية والمالية والإدارية اللازمة لتحقيق خصخصة ناجحة. هكذا تكون الشفافية ورقابة الرأي العام هي المعيار أو تنتهي هذه الشركات كما انتهت سوكلين ودير عمار والكسّارات وشركتا الخلوي سابقاً والشواطئ؛ ينتج عنها مليارديرات يغتصبون الشعب والمالية العامّة عند كل فرصة.

هل فات الاوان؟

الإجراءات الإنقاذية المطروحة للأشهر المقبلة تضمّنت لائحة طويلة من أمور طال عليها الزمن وبحاجة إلى وقت طويل لتنفيذها ورؤية نتائجها، مثل إعداد وإقرار قانون الضريبة الموحّدة على الدخل، وضع نظام موحّد للتقديمات الاجتماعية، إصلاح نظام التقاعد، تحسين الجباية ورفع مستوى الالتزام الضريبي، تسريع تلزيم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتضمّنت أيضاً أموراً قد تكون للأسف صعبة المنال من الآن وصاعداً، مثل الاستمرار في سياسة استقرار سعر الصرف، الحصول من الدول الصديقة على ودائع طويلة الأمد في مصرف لبنان، والبدء بتنفيذ برنامج الإنفاق الاستثماري (سيدر). الإجراءات الوحيدة المقترحة والمضمون إقرارها هي زيادة الضرائب على الشعب، ولكن لا ضمانة لتحصيل هذه الضرائب في وضع اقتصادي مُتدهور للشفقة.

تنتقل الأزمة في لبنان من الاقتصاد إلى المالية العامّة إلى النقد. ولكن العمل فوراً على بناء معامل الكهرباء وشبكات النقل والتوزيع قد يبعث بعض الأمل أو الثقة لوقف الانهيار.

لقد بنت جمهورية مصر العربية في عام 2015 طاقة إنتاجية كهربائية بقدرة 16,4 غيغاواط من خلال شركة سيمنز (Siemens)، أي أربع مرّات حاجة لبنان من الكهرباء، وذلك في خلال سنتين وبكلفة 9 مليارات دولار. تكلّف لبنان أكثر من 11 مليار دولار خسائر في الكهرباء منذ عام 2013، وبدأ وعوده بالخطة الكهربائية العظيمة منذ مؤتمر «سيدر» في نيسان/ أبريل 2018. ما يعني أنه كان يمكن أن ننتهي من هذه المشكلة بمساعدة سيمنز وجنرال إلكتريك أو غيرهما خلال هذه السنة.

هذا ما يجب التفكير فيه في مواجهة الأزمة في لبنان: التحرّك لوقف النزف الحالي وإرسال إشارة إلى وجود استعداد لإحداث إصلاحات جدّية لا عرض أصول الدولة للبيع بالرخص، فيستفيد منها اوليغارشيون جدد كما في السابق على حساب الشعب، فتنتهي في مكان أسوأ من الذي ابتدأت منه.

أمين صالح
مدير المؤسّسة اللبنانية للخدمة الضريبية
النقيب الأسبق لخبراء المحاسبة المحازبين في لبنان
مدير المحاسبة العامّة السابق في وزارة المال

يوجد إقرار عام لبنان يعاني من أزمة اقتصادية مالية ونقدية. يذهب البعض إلى القول إن لبنان على طريق الانهيار، أو إنه في حالة الإفلاس، ويعتبر آخرون أنه متعثّر، وترى مؤسّسات التصنيف الدولية أنه بلد عالي المخاطر وقد يعجز عن سداد ديونه. حتّى أن السلطة، وهي المسؤولة عما وصلت إليه البلاد منذ اتفاق الطائف، اعترفت بالأزمة بعد مكابرة وإنكار.

لكن الإقرار بوجود الأزمة لا يعني الاتفاق على تشخيص أسبابها وسبل التصدّي لها، ما أدّى إلى التخبّط وزيادة المخاطر. ولذلك تداعى أركان الحكم إلى اجتماع في قصر بعبدا، بتاريخ 2019/09/02، وحدّدوا مكامن الخلل بالتالي:

أ- العجوزات في المالية العامّة وفي الميزان التجاري والحساب الجاري.

ب- تراجع حجم التدفّقات المالية من الخارج وزيادة صعوبة تمويل الدولة بالعملات الأجنبية.

ج- الارتفاع المُفرط في حجم الدَّيْن العام.

د- ارتفاع أسعار الفائدة وانعكاسه على خدمة الدَّيْن العام وعلى الاقتصاد والاستثمار.

ه- معدّل نموّ حقيقي ضعيف.

كل هذه المكامن ليست أسباباً للأزمة التي يعاني منها لبنان، وإنّما نتائج للسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية المعتمَدة منذ عام 1993. ولكن المجتمعين في بعبدا تجاهلوا الأسباب وناقشوا برنامج عمل أوّلياً يمتدّ على ثلاث سنوات، يتضمّن مزيجاً من إجراءات التقشّف وزيادة ضرائب الاستهلاك وتجميد الأجور وإصلاح نظام ضرائب الدخل وإصلاح النظام التقاعدي وتسريع عمليات الشراكة مع القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية وإصلاح نظام الدعم للقروض.

يعدّ برنامج العمل على سنوات عدّة ضرورياً للخروج من الأزمة، ويتّسم الكثير من الإجراءات المقترحة بأهمّية كبيرة، إلّا أن المرحلة التي بلغتها الأزمة باتت تحتاج إلى تحرّك سريع ينطوي على تحوّل جذري في السياسات نفسها، وهنا تبرز أولوية تخفيض الفوائد وخدمة الدَّيْن العام، التي وضعها اجتماع بعبدا في النهاية بدلاً من الأوّل، أو بمعنى أوضح، جعلها تتمّة للبرنامج المقترح لا أحد الركائز التي يقوم عليها.

معضلة تراكم الدَّيْن العام

لقد تفاقم الدَّيْن العام إلى أكثر من 150% من الناتج المحلّي الإجمالي، واستأثرت خدمة الدَّيْن العام بأكثر من 40% من الإنفاق الحكومي و60% من الإيرادات العمومية، وارتفع سعر الفائدة على القروض إلى معدّل 10,58 على الليرة و9,31% على الدولار، وهي معدّلات لم يشهدها لبنان منذ سنوات طويلة. وباتت تشكّل العائق الأساسي أمام حركة الاستثمار وتهدّد باستمرار الركود الاقتصادي على المدى المتوسط. إذ جذبت أسعار الفائدة المرتفعة رؤوس الأموال إلى المصارف التجارية، وحقّق أصحابها أرباحاً طائلة من دون أيّ مخاطر. وعلى مدى السنوات الماضية، أخذ الدَّيْن العام والعجز المالي بالتراكم، في حين لم ينلْ لبنان الحلّ المُفرط في حجم الدَّيْن العام. بل ملك المكامن ليست أسباباً للأزمة التي يعاني منها لبنان، وإنّما نتائج للسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية المعتمَدة منذ عام 1993. ولكن المجتمعين في بعبدا تجاهلوا الأسباب وناقشوا برنامج عمل أوّلياً يمتدّ على ثلاث سنوات، يتضمّن مزيجاً من إجراءات التقشّف وزيادة ضرائب الاستهلاك وتجميد الأجور وإصلاح نظام ضرائب الدخل وإصلاح النظام التقاعدي وتسريع عمليات الشراكة مع القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية وإصلاح نظام الدعم للقروض.

تؤدّي هذه الخسائر المتراكمة إلى استدانة كبيرة من النظام المصرفي، إضافة إلى استدانة المصرف المركزي للدفاع عن العملة إذا كانت مثبتة، ما يحدّ من وصول القطاع الخاص إلى القروض، وبالتالي يهدّد ذلك القطاع المالي بأكمله.

في حالة لبنان، كان الإنفاق على الكهرباء سبباً من أسباب تراكم دَيْن الدولة بالدولار، فهذا الدَّيْن هو بشكل غير مباشر تراكم لأرباح مافيات الفيول، وأصحاب المولّدات، وطبعاً أصحاب الأموال التي جرت هندستها مرّات عدّة وجنوا أرباحاً طائلة هم ومصارفهم. إذاً، ما يحصل في قطاع الكهرباء هو نقل ثروة (Transfer of Wealth) من عامّة الشعب إلى البعض.

> **ازداد عجز الموازنة بنحو 767 مليار ليرة بالمقارنة مع عام 2019، وجاءت هذه الزيادة بالدرجة الأولى في فوائد الدَّيْن العام**

الاكتتاب بسندات خزينة بقيمة 11 ألف مليار ليرة بفائدة 1%.

يبقى الأسوأ في الطرح الذي تبنّاه اجتماع بعبدا هو ربط الخفض التدريجي لمعدّلات الفوائد وخدمة الدَّيْن العام بالتقدّم في تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية، ما يعني الانتظار لوقت طويل فيما الأزمة القائمة تؤدّي إلى زيادة أسعار الفوائد وبالتالي زيادة كلفة خدمة الدَّيْن. ما يجعل المردود المتوخّى من هذه الإصلاحات غير ذي جدوى أمام تنامي كتلة الدَّيْن العام وفوائده وركود الاقتصاد.

تجاهل الاسباب والتعامل مع النتائج

على الرغم من أن اجتماع بعبدا استعرض الوقائع والنتائج، إلّا أنه لم يوفّق في تحديد الأسباب الحقيقية للأزمة، وتجاهل طرح الحل الجذري التصدّي للأسباب والنتائج معاً.

جاء في مقدّمة مشروع الموازنة لعام 2020 أن «المعالجات المقترحة منذ نهاية الحرب حتّى اليوم، أثبتت فشلها الكبير في تصحيح الوضع اللبناني المتأزّم، وفي إعادة البلاد إلى النموّ المستدام والعدالة الاجتماعية، وانطلاق الطاقات والمبادرات التي من شأنها إعادة تكوين النسيج الذي يؤمّن النجاح الاقتصادي والاستقرار المالي والأمني والسياسي (...) وأصبح من الضروري جدّاً أن تقوم الحكومة اللبنانية بانعطافة كبيرة في مجال إدارة الوضع المالي، وفي مراقبة الوضع الاقتصادي والتنموي والاستثماري بشكل مختلف، يترجم في أرقام الموازنة وفي الخيارات الأساسية وفي طريقة التعاطي مع المال العام».

إلّا أن ما يجري طرحه لا يتوافق مع ما ورد في هذه المقدّمة ولا مع الكثير من التصريحات والتقارير التي تدعو إلى اتخاذ قرار سياسي موحّد حول مشروع إنقاذي يفتح آفاقاً جديدة على الصعد المالية والاقتصادية والاجتماعية في مواجهة الأزمة. وهذا ينطبق على مشروع قانون موازنة عام 2020 كما على مضمون بيان اجتماع قصر بعبدا والأوراق المتعدّدة التي تقدّمت بها الأحزاب المشاركة في الحكومة.

فبدلاً من التركيز على خفض الفوائد ودفوعاتها، يتمّ حجب المال عن الضمان الاجتماعي ولا تُدفع مستحقّاته، ويتمّ فرض المزيد من الضرائب على الاستهلاك والاقتطاعات من معاشات التقاعد، ويتمّ أيضاً تلزيم البنية التحتية عن طريق الاتفاقات بالتراضي، ومنها صفقات بواخر الكهرباء بكلفة عالية، ويتمّ أيضاً تقليص صلاحيات إدارة المناقصات العامّة، والإمعان في الكسب غير المشروع من المقالع والكسّارات واستفحال أزمة النفايات وزيادة كلفتها وعدم جباية أي إيراد من الأملاك العامّة البحرية، ويستمرّ التوظيف غير النظامي في القطاع العام والتسويات الضريبية المخالفة للدستور والإعفاءات الضريبية المخالفة لمبدأ العدالة الضريبية... وفي المقابل، لا تتمّ ترجمة الكلام عن تحفيز الإنتاج ولا تفسيره في النصوص القانونية، وأهمّها الموازنة العامّة، لا سيّما أن الكلام عن تحفيز الإنتاج يعني قبل أيّ شيء آخر اعتماد نظام ضريبي جديد يعاقب الاقتصاد الريعي وينزع منه الحوافز الضريبية الحالية ويحوّلها إلى الاستثمار المُنتج في الصناعة والزراعة والخدمات، فضلاً عن تخفيض أسعار الفائدة وزيادة الاستثمار في البنية التحتية.

انجل بوليغاف ـ المكسيك

ما يحصل هو عكس ذلك، فنسبة الإنفاق الاستثماري الحكومي (على سبيل المثال) تراجعت من 9,7% عام 2018 إلى 7,1% عام 2019 وإلى 5,4% في مشروع موازنة 2020. وعلى الرغم من ذلك، يتبيّن في مشروع موازنة عام 2020 أن النفقات الجارية ازدادت بمقدار 1028 مليار ليرة، وكذلك ازداد عجز الموازنة من 4323 مليار ليرة إلى 5090 مليار ليرة، أي بزيادة قدرها 767 مليار ليرة ونسبتها 17,74%. وجاءت هذه الزيادة بالدرجة الأولى في فوائد الدَّيْن العام التي ازدادت بمقدار 882 مليار ليرة.

وفق مقدمة مشروع الموازنة لعام 2020 فإن الدولة لا تملك، على الرغم من إنفاقها الآف المليارات، أي صورة واضحة وشاملة للمشاريع المنفّذة لصالحها، ومن ضمنها تلك المنفّذة من قبل مجلس الإنماء والإعمار. وفي ظل هذه الضبابية تركّز الطروحات على تنفيذ برنامج الاستثمارات العامّة (سيدر)، المموّل بالقروض الخارجية ووفق شروطها. بمعنى ترك الفوائد تقضم الموازنة العامّة في حين ترك الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الأساسية وتحفيز الإنتاج لمشيئة الدائنين ومصالحهم.

طالما أن الحكومة لا تملك حلّاً للأزمة، فهل يتجرّأ أصحاب القرار السياسي والمالي على خفض سعر الفائدة، لكي يدفع رأس المال للاستثمار في القطاعات الإنتاجية بدلاً من الاستثمار في الاقتصاد الريعي، الذي يفاقم التباطؤ والانكماش ويزيد البطالة. وهل يتجرأون على خفض خدمة الدَّيْن إلى أدنى مستوى كي يتم حشد الموارد المالية في برنامج للخروج من الأزمة والنهوض بالاقتصاد والمجتمع؟

اقتصاد السوء

ماذا يحصل في سوق القطع؟

محمد زبيب

أخبرنا حاكم مصرف لبنان رياض سلامة (بطريقته)، أنّ علينا من الآن وصاعداً أن نعتاد على سعرين لصرف الليرة في مقابل الدولار، الأوّل هو السعر الاسمي الذي يُحدّده البنك المركزي في عمليّاته مع البنوك التجارية وتجري على أساسه عمليّات البنوك مع زبائنها، والثاني هو السعر المتداول في السوق الذي يُحدّده الصرّافون وتجّار العملات بناءً على عوامل العرض والطلب.

عملياً، يبيع البنك المركزي الدولار إلى البنوك التجارية ويشتريه منها على سعر 1514 ليرة، في حين يجري التداول به خارج البنوك بزيادة تراوحت ما بين 3 و6%. ووفق المعلومات بين المصرفيين فإن مصرف لبنان قرّر ضمنياً ألّا يتدخّل في تحديد السعر الثاني، طالما بقي يتحرّك ضمن هامش لا يتجاوز 10%. وهذا يعني، إذا كان صحيحاً، أن سعر الدولار غير الرسمي يمكن أن يبلغ 1665 ليرة كحدّ أقصى قبل أن يقرّر مصرف لبنان زيادة وتيرة تدخّله وكبح أي مضاربات قد تحصل.

لا تؤكّد مصادر مصرف لبنان هذه المعلومات الشائعة ولا تنفيها، وتعتبر أنه من الخطأ الحديث عنها حتّى ولو كانت صحيحة، إذ لا يجب على البنك المركزي أن يكشف أوراقه أمام المُضاربين المستعدّين دائماً للانقضاض على الليرة وجني الأرباح الطائلة من التلاعب بسعرها. وتوضح هذه المصادر أن «الوضع ليس على ما يرام»، إلّا أن ذلك لا يعني أن مصرف لبنان فقد سيطرته، وهو لا يزال يعلن التزامه بسياسة «استقرار سعر صرف الليرة»، ويستند إلى موجودات بالعملات الأجنبية تبلغ نحو 38,3 مليار دولار، أي بما يكفي لتغطية السيولة المُتاحة للتحويل من الليرة إلى الدولار، وهذا يعني أن البنك المركزي لا يزال اللاعب الحاسم في السوق وباستطاعته تكبيد المضاربين الخسائر في حال خرجوا عن «قواعد اللعبة» التي يرسمها.

الحديث عن هذا القدر من الموجودات بالعملات الأجنبية يظهر في تقارير «الخبراء» كما لو أنه مجرّد وهم إحصائي، إذ في مقابل هذه الموجودات تتراكم الالتزامات بالعملات الأجنبية على مصرف لبنان، ويقدّر أنها بلغت أكثر من 65 مليار دولار، أي أن مصرف لبنان لا يمتلك أي احتياطات صافية بل هو مدين بأكثر من 30 مليار دولار، فضلاً عن أن الموجودات الموضوعة في تصرّفه ليست كلّها قابلة للاستخدام في الدفاع عن سعر صرف الليرة، وقُدّرت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني قيمة الموجودات القابلة للاستخدام بما بين 6 مليارات و10 مليارات دولار، وهي شديدة الحساسية إزاء خروج الودائع، وبالتالي قابلة للنضوب بأسرع ممّا يمكن توقّعه.

تعكس تدخّلات مصرف لبنان اليومية في سوق القطع الأجنبي نمطاً غريباً، فقد اضطر في الأسبوع الماضي إلى بيع المصارف 354 مليوناً و625 ألف دولار، ولم يشترِ منها سوى 10 ملايين و250 ألف دولار، وهذا يشير إلى أن الطلب على الدولار لا يزال مرتفعاً، وأن مصرف لبنان لا يزال يلبّي جزءاً من هذا الطلب عبر عمليّاته مع المصارف. إلّا أن التتبّع اليومي لحركة بيع الدولار وشرائه يُظهر تذبذبات لافتة، إذ ارتفعت مبيعات مصرف لبنان يوم الاثنين الماضي إلى 90 مليوناً و450 ألف دولار، وارتفعت يوم الثلاثاء إلى 142 مليوناً و400 ألف دولار، وهذا أعلى مستوى للتدخّل تمّ تسجيله منذ بدء الحديث العلني عن وجود حالة «نقص الدولار»، ولا سيّما في الشهر الماضي. ولكن نمط تدخّل مصرف لبنان تغيّر فجأة يوم الجمعة (آخر أيام العمل الأسبوعي)، إذ تراجعت مبيعاته إلى 21 مليوناً و75 ألف دولار وبلغت مشترياته في اليوم نفسه 9 ملايين و500 ألف دولار.

يمكن تفسير هذه التذبذبات بأمور تقنية كثيرة تتعلّق باستحقاقات الودائع في بداية الشهر، ويمكن أيضاً اللجوء إلى التحليل السيكولوجي الذي يربطها بصدور تعميم عن حاكم مصرف لبنان يوم الثلاثاء الماضي، بهدف تنظيم بيع الدولارات لمستوردي القمح والدواء والمحروقات. ولكن هذا التفسير أو ذاك التحليل لا يمكنهما تجاهل حقيقة أن لا شيء تغيّر، فحالة «نقص الدولار» لا تزال قائمة وتتفاقم وتستنزف قدرة مصرف لبنان على التدخّل وتضغط على سعر الصرف خارج عمليّاته، وهو ما دفع الصرّافين إلى إعلان الإضراب (قبل تعليقه) رفضاً لتحميلهم مسؤوليّة انخفاض سعر صرف الليرة. كذلك لا يمكنهما تجاهل أن التعميم المذكور رفضه المستوردون المعنيون الذين اعتبروا أن آلياته وشروطه تزيد من اكلافهم ولا تناسب تجارتهم، ولا سيّما أن معظم مستوردي القمح والدواء يتعاملون بالتحويلات المباشرة ولا يمكنهم التعامل بالاعتمادات المستندية.

توجد مؤشّرات عدّة على أن زيادة تدخّل مصرف لبنان في الأسبوع الماضي جاءت تحت ضغط سياسي، أو استجابة لمطالب رئيس الجمهورية، الذي استدعى حاكم مصرف لبنان وأبلغه بوضوح شكوكه في وجود ضغوط مفتعلة على سعر صرف الليرة، يغذّيها تقنين البنك المركزي لتدخّلاته وتفضيله نشوء سوق موازية للدولار على مواصلة استنزاف موجوداته بوتيرة سريعة. إلّا أن سلامة، على الرغم من استجابته، واصل الحديث عن أن الفرق بين سعر صرف الليرة لدى المصارف ولدى الصيارفة هو «اعتيادي»، بل حاول يوم الخميس الماضي أن يوحي أن هذا الفرق «طالما كان قائماً (...) والسبب أن أسواق الصيارفة والأوراق النقدية بالدولار، هي أسواق لا يتدخّل فيها مصرف لبنان إلّا من ناحية التنظيم. فالصرّاف لا يملك حسابات في مصرف لبنان، وبالكاد أن يملك حسابات في المصارف (...) وما شهدناه ابتداءً من حزيران/ يونيو هو ارتفاع الطلب على هذه الأوراق النقدية، لا بل تضاعفت قيمة شحن الأوراق النقدية التي يستخدمها الصرّافون. ربّما هذا الطلب محلّي، من محطّات البنزين أو الأفران أو الصيادلة بسبب الدولرة، بحيث إن المستورد يطلب من عملائه الدفع بالدولار (...) أو ربّما نتيجة زيادة الاستيراد لبعض المواد التي لا نعلم إذا ما كانت للاستهلاك المحلّي أم لا».

بمعزل عن محاولة سلامة الإيحاء بأن «نقص الدولار» ناتج عن أعمال غير مشروعة كالتهريب والمضاربات، إلّا أنه كان واضحاً وصريحاً بأن تثبيت سعر صرف الليرة في مقابل الدولار لم يعد ممكناً وفقاً للقواعد السابقة، وبالتالي لا مناص، برأيه، من تكريس نظام السعرين والقبول بفرض بعض الضوابط على تحويل الودائع لدى المصارف وتقييد الاستيراد والتحويل من لبنان إلى الخارج، وهي ضوابط وقيود يجري تنفيذها من دون إعلان أي أطر نظامية، خوفاً من ردود الفعل «الأيديولوجية» التي لا تزال تتباهى بأن الدولة اللبنانية لم تلجأ حتّى في أحلك ظروف الحرب والاحتلال إلى المسّ بحرّية التحويل بين العملات وحركة رأس المال والتجارة عبر الحدود، كما لم تلجأ يوماً إلى التوقّف عن تسديد التزاماتها الخارجية وديونها المحلّية.

في الواقع، ما يصرّح به سلامة عن أن مصرف لبنان لا يتدخّل في الأصل بالسعر لدى الصرّافين، هو صحيح. ولكن ما تغفله هذه التصريحات عن قصد هو أن حالة «نقص الدولار» في حالة مستجدّة على الواقع اللبناني، بدأت تظهر مع تسجيل ميزان المدفوعات عجوزات سنوية متراكمة اعتباراً من عام 2011، وبلغت مستوى قياسياً تاريخياً جديداً في الأشهر السبعة الأولى من هذا العام (5,3 مليارات دولار). في السابق، حاول البنك المركزي أن يعوّض هذا النقص عبر «الهندسات المالية» ورفع سعر الفائدة الفعلي لتجديد الودائع وجذب المزيد منها، ولا سيّما اعتباراً من عام 2016، وبالتالي استمرّ بائعاً للدولار عبر المصارف بما يغطّي الطلب، ومعظمه كان يأتي من المستوردين والدولة (تموّل البنك المركزي تمويل استحقاقات سندات الدَّيْن بالعملات الأجنبية في هذا العام والفوائد ومستوردات الفيول للكهرباء)، لذلك لم يكن التجّار مضطرين للجوء إلى الصرّافين للحصول على الدولارات التي يحتاجون إليها لتمويل تجارتهم، وبقي الطلب عند الصرّافين متركّزاً على مبالغ ليست كبيرة ناتجة عن سياحة المقيمين في الخارج وتحويلات العاملات والعمّال الأجانب من لبنان إلى بلدانهم، وكان من السهل على كل متعامل مع مصرف أن يجري هذه العمليّات عبر المصرف لا عبر الصرّاف. ولكن اشتداد «نقص الدولار» في العام الماضي وهذا العام، نتيجة ارتفاع منسوب خروج رأس المال من لبنان وتباطؤ تدفّق ودائع غير المقيمين (يشير صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير الممنوع من النشر إلى أن جزءاً من الزيادة الطفيفة التي طرأت على ودائع غير المقيمين هو في الحقيقة ودائع لمقيمين جرى تسجيلها كودائع لغير المقيمين للاستفادة من أرباح الفائدة الإضافية التي عرضتها الهندسات المالية)، دفع البنك المركزي إلى تقنين بيع الدولار للمصارف بهدف إبطاء نزيف موجوداته بالعملات الأجنبية، ما جعل المصارف غير قادرة على تلبية طلب زبائنها على الدولار، فاضطر القسم الكبير منهم للجوء إلى الصرّافين ودفع سعر أعلى من السعر الرسمي للحصول عليه. يمكن لأي زبون، من أي فئة كانت، أن يتلمّس الفرق في تعاملاته المصرفية بين الماضي والحاضر. إذ سيكتشف أن عدداً من القيود والضوابط باتت تحكم هذه التعاملات، بما فيها امتناع معظم المصارف عن تحويل الودائع من الليرة إلى الدولار أو تسوية معاملات بالدولار، عبر الدفع بالليرة أو وضع سقوف للسحب من حسابات الودائع بالدولار أو منع كسر الودائع قبل استحقاقها... إلخ. ما جرى حتّى الآن لا يشي أن حالة «نقص الدولار» باتت وراءنا، ولذلك ليس ممكناً التنبّؤ بالسار الذي سيتّخذه سعر صرف الليرة، ولا سيّما أن مصالح كبيرة وكثيرة لا تزال تتقاطع على تفادي انهياره أو تخفيضه تخفيضاً كبيراً، أقلّه في هذه المرحلة. فتخفيض سعر صرف الليرة سيؤدّي إلى انهيار القدرات الشرائية للأجور والمدّخرات بالليرة، وبالتالي سيكون سبباً إضافياً للركود الاقتصادي وازدياد البطالة والتوتّرات الاجتماعية. في المقابل، لم يعد لهذا التخفيض تأثير كبير على الدَّيْن العام وكلفة الفوائد المترتبة عليه في ضوء ارتفاع ديون الحكومة ومصرف لبنان بالعملات الأجنبية إلى أكثر من 100 مليار دولار، 35 مليار دولار منها تجري خدمتها عبر الموازنة العامّة و65 مليار دولار عبر ميزانية مصرف لبنان. كما أن الدَّيْن الخارجي، الذي يشمل ودائع غير المقيمين والتزامات الحكومة ومصرف لبنان والمصارف (غير الودائع) والالتزامات غير المصرفية، بلغ نحو 190% في عام 2018، ووفق تقديرات صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير «إن حدوث صدمة بسعر الصرف وانخفاض قيمة العملة بنحو 30% قد يؤدّي إلى ارتفاع الدَّيْن الخارجي إلى نحو 300% من الناتج المحلّي الإجمالي». وهذا وزن للدَّيْن ثقيل بكل المقاييس. لا يستطيع الاقتصاد اللبناني أن يتحمّله بأي شكل من الأشكال، وبالتالي سيكون عاجزاً عن تسديد التزاماته كلّها تجاه غير المقيمين ويعرّض رؤوس الأموال الموظّفة في الدَّيْن الخارجي للخسارة.

وفق المؤشّرات المُتاحة، تتجه الأمور نحو الأسوأ في كلّ الأحوال، سواء تمّ تخفيض سعر الصرف أم استمر الدفاع عنه، والمسألة مسألة وقت لا أكثر ولا أقلّ. للأسف. لا تقدّم «السلطة» جواباً شافياً يمكن أن يهدّئ المخاوف، سوى أن علينا أن نعتاد على وجود أسواق عدّة للصرف وأكثر من سعر للدولار. وفي ظل ذلك، علينا أن نقبل بالمزيد من التقشّف وتخفيض القدرة الشرائية لتخفيض الاستهلاك والاستيراد، وأن نبيع ما فوقنا وما تحتنا من أجل الحصول على حفنة إضافية من الدولارات نشتري فيها ما أمكننا من وقت مكلف جدّاً، أكثر بكثير ممّا دفعنا حتّى الآن.

كل مقاربة للإصلاح الاقتصادي تستند إلى رؤية سياسية. فالهندسة الاقتصادية المطلوبة تعكس توجّهاً سياسياً لا يمكن إغفاله. كما ان العلاقة بين السياسي والاقتصادي علاقة عضوية، لا سيّما ان الاقتصاد ليس إلاّ السياسة ولكن بلغة الارقام. والتوجّه السياسي المطلوب، خارجياً وداخلياً، هو على نقيض التوجّهات والسياسات المتّبعة منذ الاستقلال والتي هي المسؤولة عن الواقع الاقتصادي القائم. وبالتالي لا بدّ من تغيير جادّ، وليس الترقيع او إعادة تاهيل ما لا يمكن تاهيله. لا ندعو إلى إقامة اقتصاد اشتراكي يعتمد المركزية في التخطيط والتنفيذ (علماً أن التجربة الصينية يجب درسها)، بل ندعو إلى بناء اقتصاد متوازن في القطاعات الإنتاجية وخارج عن الطابع الريعي وغير منكشف تجاه الخارج، اي الغرب، والتوجّه جغرافياً واقتصادياً وسياسياً نحو الشرق. كما التوجّه نحو إعادة تاهيل القطاع العام وترشيده والحفاظ على قوّامته وإلزام القطاع الخاص في تنفيذ مسؤوليّاته تجاه البيئة. في هذه الورقة سنعرض أوّلاً مقاربة مقتضبة للنظام الاقتصادي القائم، ثم سنعرض ثانياً اهداف الإصلاح الاقتصادي المطلوب، وثالثاً ملامح الاستراتيجية لتحقيق الإصلاح

مشروع اقتصادي إصلاحي إنمائي في لبنان

التوجّه نحو الشرق

زياد حافظ
كاتب وباحث اقتصادي وسياسي
الامين العام السابق للمؤتمر القومي العربي

أولاً
طبيعة النظام الاقتصادي اللبناني

يعاني لبنان من أزمة مزدوجة: فمن جهة هناك خلل نظامي طغى على بنيته الاقتصادية، كما أن الأزمة البنيوية أدّت بدورها إلى المزيد من الخلل في النظام القائم. الخلل في البنية الاقتصادية يعود إلى التركيز على قطاع خدماتي ريعي وطفيلي في آن واحد على حساب القطاعات الإنتاجية. أدّى هذا التركيز إلى تمركز الثروة في لبنان في يد مجموعة قليلة على حساب الشرائح الواسعة من الشعب اللبناني. وتتحكّم هذه الحلقة المفرغة بديناميّة الأمور ما يجعل الكلام التقليدي عن الإصلاح الاقتصادي دون جدوى أو قابلية للتنفيذ.

أشار الدكتور جورج قرم إلى أن لبنان شهد منذ الاستقلال تنافساً بين مشروعين اقتصاديين:

- المشروع الأول، منبثق عن فكر ميشال شيحا، اي أن تكون مهمّة لبنان الوساطة بين الدول العربية، التي كانت تفتقر إلى البنية التحتية والمالية المطلوبة للقيام بمهامها التنموية عند حصول استقلالها من المستعمر الأوروبي. كان التركيز في لبنان على نموذج معيّن من اقتصاد منعوت بالحر، يركّز على قطاع الخدمات، وإن كان على حساب القطاعات المنتجة التقليدية كالزراعة والصناعة. وكان النموذج الاقتصادي المتّبع مراة للصفقة السياسية، حيث تمّ الاتفاق على التخلّي عن التبعية للغرب عموماً وفرنسا خصوصاً من جهة، في مقابل التخلّي عن المطالبة بالوحدة مع سوريا. لذلك كان «الدور الطبيعي» للاقتصاد اللبناني «الوساطة» بين العمق العربي والغرب.

- المشروع الثاني، أطلقه الرئيس الراحل فؤاد شهاب، الذي حاول أن يصون بنية النظام السياسي القائم عبر ترويج مفهوم التنمية المتوازنة. فكانت بعثة «إرفد» الشهيرة تحت إشراف الأب لوبريه، التي قامت بأوّل وأخر مسح شامل للاقتصاد اللبناني، مركّزة على البعد الاجتماعي الغائب في النموذج الشيحي. والجدير بالذكر ان النموذج التنموي والنهج السياسي لفؤاد شهاب ترافقا مع المشروع القومي السائد في المنطقة العربية في الستينيات. إلاّ أن البوصة السياسية اللبنانية انقضّت على النهج الشهابي والنموذج التنموي بعد هزيمة 1967 وغياب المرجعية القومية الضابطة لانحرافات القومية والإقليمية. فعاد النموذج الشيحي، ببعثه إقفال قناة السويس والطفرة الأولى لارتفاع أسعار النفط في مطلع السبعينيات، إلى أن انفجرت الحرب اللبنانية وقضت على النموذج الشيحي بصيغته القديمة.

بعد حقبة الحرب اللبنانية جاء اتفاق الطائف وأتى معه من يروّج لإحياء النموذج الشيحي للاقتصاد اللبناني، باغياً استرجاع مكانة لبنان كمركز خدماتي من طراز أوّل من دون أن يعي المتغيّرات الجذرية التي حصلت في المنطقة وفي العالم. فعلى صعيد المنطقة استطاعت الدول العربية أن تستكمل بناء هيكلياتها التحتية وتستبدل الخدمات اللبنانية بخدمات غربية وشرقية نتيجة غياب لبنان المُنهك بالحرب الأهلية. كما أن انفجار الثورة التكنولوجية في المواصلات ووسائل النقل أتى بموجة العولمة التي قضت على مفهوم الوساطة الاقتصادية بمفهومها التقليدي. فدول الخليج استطاعت أن تتجاوز ما كان يقدّمه لبنان لها، بل يمكن القول إنها أصبحت راشدة وعالمة بمصالحها وغير محتاجة إلى «الخبرة» اللبنانية التقليدية. حاولت الحقبة الحريرية خلال التسعينيات أن تتجاهل تلك الحقائق حالمة باسترجاع مكانة لبنان كمركز خدماتي يتطلّب إعادة بناء البنية التحتية التي تؤهّله للقيام بذلك الدور، مراهنة على مشروع سلام في المنطقة رفضه الكيان الصهيوني مع اغتيال رئيس وزراء كيانه عام 1995.

اكتفت السياسة الحريرية بالتركيز على القطاع العقاري والقطاع المالي وتسخير الدولة لخدمة القطاعين فقط، ما أسفر عن مديونية عامّة حقّقت ارقاماً قياسية بالنسبة للناتج الداخلي حيث وصلت إلى 150%.

هذا العرض السريع لطبيعة النظام الاقتصادي اللبناني ضروري لتبيان الفارق مع ما هو مطلوب للخروج من المازق الخانق القائم. وهذا يدفعنا إلى تحديد الأهداف، ثم الاستراتيجية المطلوبة بما فيها القرارات السياسية الضرورية، وإعادة الاعتبار إلى فكر التخطيط المركزي الذي أثبت تاريخياً جدواه في العديد من الدول كالصين حالياً، وإلى الإجراءات المؤسسية والعملية لتنفيذ الخطة.

ثانياً
الاهداف من الاصلاح الاقتصادي

الهدف الأول، هو الخروج من المستنقع الذي يحيط بالنشاط الاقتصادي اللبناني، والمضي في إعادة الاعتبار إلى الاقتصاد العيني الفعلي الإنتاجي، عبر دعم القطاعات الإنتاجية كافة التي أهملت منذ بدء العمل باتفاقية الطائف.

الهدف الثاني، هو إعادة التنمية في مختلف المناطق، التي أهملت بسبب سياسات الحكومات المتتالية في حقبة جمهورية الطائف، بما فيها مناطق الشمال والبقاع التي تجاهلتها الدخن الحاكمة خلال العقود الثلاثة الماضية.

الهدف الثالث، هو تقليص هجرة الطاقات المُنتجة من عقول ومهارات، وإيجاد فرص للإبداع والإنتاج.

الهدف الرابع، هو مقاربة الفوارق الاجتماعية التي أوجدتها سياسات الريع والمحسوبية وإهمال الطبقات الوسطى والفقيرة. فلا إصلاح اقتصادي ولا تنمية ممكنة مع إهمال الواقع الاجتماعي بين مكوّنات الشعب في لبنان.

الهدف الخامس، هو تخفيف الانكشاف الاقتصادي تجاه الخارج وخصوصاً التبعية للغرب.

هذه الأهداف، وخصوصاً الهدف الخامس، تتطلّب اتخاذ سلسلة من الخيارات والسياسات التي تُنهي التبعية للريع وللخارج الغربي ولا سيّما المؤسّسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وبحيث تعتمد السياسات الجديدة على سياسة التشبيك العربية (سوريا، العراق، الأردن، فلسطين عند التحرير، وفي مرحلة لاحقة الدول العربية في شمال أفريقيا والجزيرة العربية) والإقليمية (الجمهورية الإسلامية في إيران، تركيا) والدولية (الكتلة الأوراسية وأفريقيا (جنوب أفريقيا)، وأميركا الجنوبية كـ(فنزويلا، البرازيل وكوبا). فلبنان لا يستطيع أن يحقّق شيئاً خارج إطار التشبيك العربي والإقليمي، وهذا تحوّل كبير وجديد في الذهنية المطلوبة من النخب الحاكمة.

ثالثاً
استراتيجية الإصلاح الاقتصادي

المحاور الأساسية: هيكلة الدَّيْن العام، استخراج النفط والغاز، إعادة بناء البنية التحتية. كيف؟ عبر الترشيد والتشبيك، والتوجّه للشرق للتمويل والتقنية، وإعادة الاعتبار إلى التخطيط المركزي.

ملاحظات تمهيدية: تعتمد الاستراتيجية سياسة التركيز على أولويات في المدى المنظور، ثم في المدى المتوسط وفي المدى الطويل.

من الواضح أن العبء الأكبر يقع على عاتق الدولة. فالقطاع الخاص، على الرغم من الادعاءات بحيويته وإبداعه، لم يكن يوماً البديل الفعلي عن القطاع العام والدولة. فلا فعالية للقطاع الخاص من دون وجود القطاع العام، حيث ينظر القطاع الخاص إلى «واجبات» الدولة من دون التكلّم عن «واجباته» هو!

الدولة، عبر القطاع العام، لها مسؤولية تأمين البنية التحتية من شبكة طرقات ومواصلات وتواصل وطاقة. يستطيع القطاع الخاص عبر المبادرات الفردية أو الشركاتية القيام بالاستثمار المنتج بدلاً من المضاربات في القطاعات العقارية والمالية بغية تحقيق الربح من دون مجهود ومخاطرة. وتستغرب دائماً نداءات الفعاليات الاقتصادية إلى إجراء «إصلاحات» (في معظمها نداءات للخصخصة!) من دون أن تقدّم رؤية متكاملة للبنية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان ومن دون تحديد المسؤوليات والموجبات. فاين مسؤولية وموجبات القطاع الخاص وخصوصاً تلك التي تتعارض مع البيئة الطبيعية والاجتماعية؟

ما هي الخطوات التي يجب اتخاذها؟

1- الاولويات في المدى المنظور:

المدى المنظور هنا هو فترة لا تتجاوز السنتين. وإذا كان لا بدّ من الدولة أن تقوم بمسؤوليّاتها الإنمائية والتنموية فعليها أن تحرّر مواردها المالية من عبء الدَّيْن العام. تتراوح التقديرات للدَّيْن العام بين 85 و100 مليار دولار وفقاً لطرق الاحتساب، ما يجعله في المرتبة الثالثة في العالم من حيث نسبة

> **التوجّه السياسي المطلوب هو على نقيض التوجّهات والسياسات المتّبعة منذ الاستقلال، وبالتالي لا بدّ من تغيير جادّ وليس الترقيع او إعادة تاهيل ما لا يمكن تاهيله**

الدَّيْن العام إلى لناتج الداخلي والذي يتجاوز 150%. بلغت الموازنة العامّة ما يوازي 16 مليار دولار، بينما بلغت خدمة الدَّيْن (اي الفوائد ورأس المال المستحق) 8,9 مليارات دولار لعام 2018، وهو ما يوازي أكثر من نصف الموازنة، هذا إذا صحّت الأرقام المتداولة!

فهل يجوز أن تصرف الدولة ما يوازي نصف ميزانيتها على خدمة دَيْن عام لا تستفيد منه إلاّ القلّة، أي المصارف اللبنانية الحاملة لسندات الخزينة؟ إن إعادة هيكلة الدَّيْن لتضحى خدمته لا تتجاوز 10% من إجمالي الموازنة، ما يتيح الفرصة للدولة للقيام بمشاريع استثمارية طويلة المدى، كإعادة تاهيل بعض المرافق الحيوية او مشاريع جديدة تمكّن القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة وتزيد من قدرتها التنافسية. على أن تكون هذه المشاريع في شبكة المواصلات كسكك الحديد التي تربط مختلف المناطق بعضها ببعض وتشبّك العلاقة مع الداخل المشرقي العربي وحتى الإقليمي كسورياً والأردن والعراق من جهة والجمهورية الإسلامية في إيران وتركيا من جهة أخرى. أمّا على الصعيد الداخلي، فتعدّ شبكة النقل المشترك الشعبي ضرورة ملحّة تستدعي إعادة تاهيل شبكة سكك الحديد والباصات وما يعادلها من مواصلات محرّكة بالكهرباء او الغاز. إذاً، تكمن الأولوية في إعادة هيكلة الدَّيْن العام لتخفيض حجم خدمته السنوية إلى اقل من 10% من الموازنة العامّة سنوياً. وهناك سيناريوات عدّة لإعادة الهيكلة تتناول توحيد الدَّيْن العام إلى كتلة واحدة مدّتها 25 سنة أو أكثر وبفائدة مخفّضة لا تتجاوز معدّل التضخّم إلاّ بنسبة بسيطة. نعي أن العبء الأكبر سيكون على المصارف اللبنانية التي استفادت لأكثر من عقدين من فوائد مرتفعة وربوية ومن ثبات سعر صرف العملة اللبنانية من دون أي مخاطر تحمّلتها المصارف.

أما المواطن اللبناني فلا مسؤولية عليه من تحمّل عبء إعادة هيكلة الدَّيْن، الذي لم يستفد منه خلال العقود الماضية، لأن الدَّيْن العام صُرف لتسديد دَيْن عام سابق تمّ الاقتراض به بفوائد مرتفعة جدّاً ولآجال قصيرة جدّاً لتمويل مشاريع طويلة المدى، والتي لم تنجز (الكهرباء والماء على سبيل المثال). وهنا لا بدّ من فتح تحقيق قضائي حول جدوى تلك السياسات التي خالفت أبسط معايير علم الاقتصاد والمال، ومحاسبة المسؤولين عن ذلك المساس بسلامة الاقتصاد الوطني.

وترافق إعادة هيكلة الدَّيْن عملية ترشيد نفقات الدولة عبر:

- أولاً، منع الهدر المالي الناتج عن استباحة أصول عائدة للدولة لمصالح خاصّة تحميها قوى سياسية.

- ثانياً، عدم الإسراف في الإنفاق إلاّ ضمن الضرورة القصوى.

الموضوع لا يعني تخفيض الرواتب والأجور وتعويضات نهاية الخدمة، بل يعني مراكز الهدر والإسراف وهي عديدة لا مجال لتعدادها كنفقات السفر للمسؤولين وحاشياتهم على سبيل المثال.

هذا يعني أيضاً ترشيد سياسة الاقتراض بشكل عام، والارتكاز على الاقتراض بالليرة اللبنانية، وليس بالعملات الأجنبية. وطالما الدَّيْن العام داخلي فإن إمكانية التدخّل في السيادة اللبنانية تبقى محصورة. لا يجب أن يتبع لبنان مسيرة اليونان الذي أصبح خاضعاً كلّياً للمؤسّسات الدولية. كما أن الاقتراض يجب أن يقترن بمشاريع محدّدة وليس بشكل عام لتمويل الإدارة.

الأولوية الثانية في المدى القصير، هي إعادة تاهيل قطاع الكهرباء عبر التفاهم مع شركات صينية أو إيرانية، عرضت بناء محطّات لتوليد الكهرباء من دون تحمّل الدولة اللبنانية عبء البناء. ويكون ذلك على قاعدة «بناء ثمّ إدارة ثمّ تسليم»، أي أن يُعطى للشركة امتياز استثمار المحطّات لفترة تستطيع استرجاع استثمارها. وكذلك الأمر بالنسبة لمحطّات المياه التي يجب إعادة تاهيلها وفقاً للخطّة نفسها. المهم هنا أن تبقى المرافق الاستراتيجية ملكاً للدولة اللبنانية، ولكن بإدارة القطاع الخاص وفقاً لمعايير تضعها الدولة.

الأولوية الثالثة، تكون في مباشرة استخراج النفط والغاز ضمن فترة لا تتجاوز السنة لتوفير السيولة للدولة، تمكّنها من المباشرة في تنفيذ مشاريع إنمائية متوسّطة وطويلة الأجل، كما تساهم في خدمة الدَّيْن العام بعد إعادة هيكلته.

الأولوية الرابعة، هي إعادة العلاقات مع سوريا وتفعيل الاتفاقات الاقتصادية والعسكرية والأمنية. فسوريا هي الرئة التي يتنفّس من خلالها لبنان، كما أنها ستكون مركز انطلاق نهضة اقتصادية كبيرة في الإقليم عند بدء إعادة الإعمار. والتشبيك مع سوريا ضرورة حيوية للاقتصاد اللبناني ناهيك عن الاعتبارات السياسية.

2- الاولويات على المدى المتوسّط:

المدى المتوسّط هو بين ثلاث وسبع سنوات. في خلال تلك الفترة تباشر الدولة في تنفيذ مشاريع تطوير شبكة سكك الحديد في البلاد بغية ربط المناطق بعضها ببعض، وبغية تخفيف العبء السكّاني عن العاصمة والمدن الكبرى. كما أن تلك الشبكة ستخلق فرص عمل يستفيد منها المواطن. بإضافة إلى شبكة سكّة الحديد، تقوم الدولة بإنشاء وسائل نقل مشترك داخل المدن لتخفيف استعمال السيّارات الخاصة. وهذه الوسائل تكون مسيّرة كهربائياً للتخفيف من التلوّث. وتلفّ هذه الشبكة العاصمة وضواحيها والمحاور الرئيسية داخلها.

الأولوية الثانية على المدى المتوسّط، هي الاستثمار في تحسين جباية الضرائب وفقاً للقوانين الموجودة، وخصوصاً فيما يتعلّق بضريبة القيمة المضافة. ففي عام 2014 بلغ عدد المتهرّبين من الاشتراك في دفع ضريبة القيمة المضافة من شركات وافراد ما يوازي 20 الف مشترك، وذلك وفقاً لما صرّح به الوزير السابق فادي عبود على شاشة قناة «الجديد». بغضّ النظر عن دقّة تلك التقديرات التي قدّمها عبود فلا بدّ للدولة من ضبط الخلل.

الأولوية الثالثة، هي إعادة الأموال المصادرة عشوائياً للتعاونيات، التي لا تزال ترزح تحت وطأة الشيخ المالي الناتجة عن قرارات حكومات سابقة وعن عدم تنفيذ أحكام مجلس شورى الدولة لصالح التعاونيات. وتفعيل التعاونيات ضروري للمستهلك اللبناني وخصوصاً صاحب الدخل المحدود.

الأولوية الرابعة، هي إعادة الاعتبار للتخطيط المركزي والتنسيق بين وزارات المال والاقتصاد في ما يتعلّق بالمشاريع الاقتصادية. مجلس الإعمار الذي حلّ مكان وزارة التخطيط لم يستطع أن يقدّم رؤية متكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للبنان. اختصرت مهمّته في إعداد مشاريع غير مترابطة وغير منسّقة وغير معنية بالبعد الاجتماعي والبيئي لها. ويترافق مع إعادة الاعتبار للتخطيط المركزي، إعادة النظر في الطاقم الذي أدار السياسات المالية والنقدية في لبنان ليكون منسجماً مع توجّهات الدولة وليس العكس.

الأولوية الخامسة، تكمن في فكّ الارتباط بالدولار، لا سيّما أن الشريكين التجاريين الأكبرين للبنان هما الصين والاتحاد الأوروبي. فليس هناك من مبرّر اقتصادي لربط الليرة اللبنانية بالدولار، إلاّ اعتبارات سياسية كانت تعكس في الماضي ميزاناً للقوّة لم يعد قائماً اليوم. فالتوجّه نحو الشرق مع الحفاظ على علاقة مع الاتحاد الأوروبي هو التوجّه المستقبلي الحتمي. وفكّ الارتباط بالدولار يخفّف من وطأة العقوبات الاميركية على لبنان طالما أن لبنان يحضن المقاومة ضد الكيان الصهيوني. من جهة أخرى، النظام المصرفي القائم في لبنان، وإن كان مسؤولاً مباشراً عن تفاقم الدَّيْن العام، إلاّ أنه مستهدَف من قبل الكيان الصهيوني. فالعقوبات الأميركية المفروضة بحجج واهية تستهدف متانة النظام المصرفي اللبناني وهي مؤامرة بدأت في الستينيات من القرن الماضي في استهداف بنك انترا والتدمير الممنهج للنظام المصرفي.

أخيراً يجب الانتهاء من التفكير في خصخصة بعض مرافق الدولة الاستراتيجية كالكهرباء والمياه ومطار بيروت. كما ندعو إلى تفعيل دور الشركة الوطنية للنفط والغاز الذي تمّ تجاوزها بالاتفاقات المعقودة مع الشركات الأجنبية.

3- الاولويات على المدى الطويل:

الأولويات هنا مزدوجة. من ناحية هناك ضرورة لترسيخ قاعدة إنتاجية عينية في الزراعة والصناعة وبعيدة عن حيثيات الاقتصاد الريعي الطفيلي، ومن جهة أخرى ضرورة القيام بتنمية متوازنة في القطاعات الإنتاجية وفي المناطق اللبنانية على حد سواء. وهذا يتطلّب إعداد خطط تنموية رباعية أو خماسية، تحدّد الأهداف لكل سنة، ولكل قطاع ولكل منطقة. وهذه الخطط تبدأ من اليوم حيث لن تظهر نتائجها إلاّ بعد فترة طويلة نسبياً.

رابعاً
العوائق

تكمن العوائق على الصعيد اللبناني في التركيبة الطائفية، وضمنّ تلك التركيبة المصالح الضيّقة لفعّاليات داخل الطوائف وعابرة للطوائف. والتركيبة السياسية غطاء فعّال للفساد على المستويات كافة (سياسياً، اقتصادياً، مالياً، اجتماعياً، ثقافياً وبيئياً). كما أن التركيبة السياسية منذ الاستقلال ارتبطت بالتبعية شبه المطلقة للغرب ولوكلاء الغرب في المنطقة. فالتوجّه شرقاً للخروج من المازق الاقتصادي سيصطدم بهذا الواقع.

على الصعيد الإقليمي العربي، لن يرضى وكلاء الولايات المتحدة بتوجّه لبنان شرقاً للمساعدة الاقتصادية. ولا يزال الوكلاء يملكون أوراقاً يبتزّون بها النخب اللبنانية كالتهديد بالتضييق على اللبنانيين الذين يعملون في دولهم أو حتى طردهم.

على الصعيد الدولي، فلا الولايات المتحدة ولا فرنسا الدولة المستعمرة (بكسر الميم الثانية) سابقاً ستقبلان بالتوجّه إلى الشرق. ولا تزالان تملكان بدورهما اوراقاً تستطيعان ابتزاز النخب الحاكمة.

إذاً، في مطلق الأحوال هناك ضرورة لمقاومة اقتصادية للتدخّلات الخارجية في الاقتصاد اللبناني وتوجّهاته. فلا فرق بين مقاومة المحتلّ للأرض ومقاومة المحتلّ للقرار الاقتصادي والاجتماعي.

انجد بوليغان ـ المكسيك

مؤشر

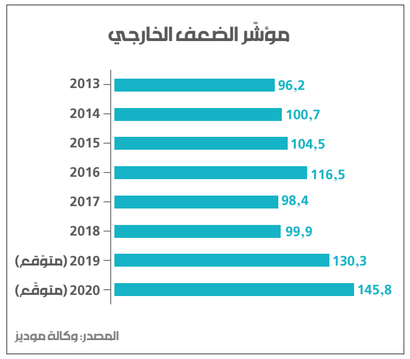

مؤشّر الضعف الخارجي
تعاظم الديون وتقلّص الاحتياطات

علي هاشم

وضعت وكالة «موديز» تصنيف لبنان الائتماني قيد المراقبة لمدّة ثلاثة أشهر، قبل اللجوء إلى تخفيض محتمل على خلفية تراجع التمويل الخارجي للبلاد، أي التحويلات الأجنبية الواردة بالعملة الصعبة، وهو ما يؤثّر على قدرة لبنان على تأمين حاجاته التمويلية. وفي هذا السياق، عرضت الوكالة مجموعة من المؤشّرات التي تتعلّق بحجم هذه الحاجات التمويلية، مثل عجز الحساب الجاري وفوائد الدَّيْن العام، إضافة إلى الديون الخارجية على القطاعين العام والخاص، والتي ستستحقّ لاحقاً بالعملات الأجنبية. وقد اعتمد تقرير الوكالة على هذه الأرقام لإظهار مدى ضخامة الحاجات التمويلية للاقتصاد اللبناني في مقابل تراجع التمويل الخارجي.

ومن بين هذه المؤشّرات، تمّ الاعتماد على مؤشّر الضعف الخارجي، والذي تعتمده الوكالة في معظم تقاريرها لقياس درجة انكشاف الاقتصاد المحلّي على هذا النوع من المخاطر، وتحديداً من ناحية حجم الديون الخارجية. فوفق الوكالة، يتمّ قياس هذا المؤشّر عبر احتساب الديون الخارجية ودوائع غير المقيمين المجمّدة لفترات تتجاوز السنة، كنسبة من الاحتياطي الموجود بالعملات الصعبة. وبهذا المعنى، يمكن تصوّر حجم المخاطر المتعلّقة بالقدرة على سداد أو إعادة تمويل هذه الالتزامات بالعملات الأجنبية، من خلال مقارنة حجم هذه الالتزامات بحجم احتياطي العملات الصعبة المتوفّر. وكلّما ارتفع مستوى هذا المؤشّر، عنى ذلك ارتفاع حجم الديون الخارجية مقابل الاحتياطات المتوفّرة بالعملات الأجنبية.

تبيّن أرقام الوكالة أن هذا المؤشّر تحديداً استقر على مستويات تراوحت بين 98,4 و99,9 خلال سنتي 2017 و2018 على التوالي، لكن تتوقّع الوكالة أن يرتفع مستوى المؤشّرات إلى حدود قياسية تبلغ 130,3 نقطة خلال السنة الجارية، وإلى 145,8 نقطة خلال سنة 2020، وهو مستوى قياسي بكل المقاييس. وبذلك، تكون الوكالة قد توقّعت ارتفاعاً كبيراً من ناحية التحدّيات المتعلّقة بتأمين التمويل الخارجي لسداد الالتزامات الخارجية القائمة بالعملات الأجنبية على القطاعين العام والخاص في المستقبل.

في الواقع، تنطلق هذه التوقّعات أوّلاً من ناحية افتراض الاستمرار في ارتفاع الديون الخارجية. فبينما يتحدّث التقرير عن ارتفاع نسبة هذه الديون القائمة من تحويلات الحساب الجاري الواردة من 192% سنة 2017 إلى 257,1% سنة 2018، يتوقّع التقرير ارتفاع هذه النسبة إلى 274,3% سنة 2019 و292,2% سنة 2020. مع العلم أن هذه الديون ارتفعت من ناحية الحجم بنحو 7,23% خلال العام الماضي، لتبلغ نحو 79,34 مليار دولار، وذلك وفق إحصاءات الديون العالمية الذي ينشرها البنك الدولي.

ومن ناحية أخرى، تنطلق توقّعات التقرير بخصوص مؤشّر الضعف الخارجي لهذه السنة والسنة المقبلة من المسار الانحداري لمستوى الاحتياطي المتوفّر من العملات الأجنبيّة. فاحتياطي مصرف لبنان من هذه العملات يشهد منذ شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2017 سلسلة من الانخفاضات أدّت إلى هبوط هذا الاحتياطي من 36,77 مليار دولار إلى 31,06 مليار دولار في شهر تموز/ يوليو الماضي. وبما أن مؤشّر الضعف الخارجي ينطلق من احتساب الديون الخارجية كنسبة من احتياطي العملات الأجنبية، من الطبيعي أن ينعكس انخفاض هذا الاحتياطي على شكل ارتفاع في مستوى المؤشّر.

في المحصّلة، يعطينا هذا المؤشّر فكرة عن حجم الضغوط المتصاعدة التي سيتعرّض لها الاقتصاد المحلّي في الفترة المقبلة، من ناحية ارتفاع حجم التمويل الخارجي المطلوب لسداد الالتزامات للخارج بالعملات الأجنبية، وذلك بفضل الارتفاع في حجم هذه الالتزامات نفسها، في مقابل الهبوط المستمر في حجم احتياطي العملات الأجنبية. لكن هذه المسألة لن تشكّل المصدر الوحيد للحاجات التمويلية، فلبنان سيكون بحاجة أيضاً إلى قدر متزايد من التمويل الخارجي لتمويل العجز في الحساب الجاري، وفوائد الدَّيْن العام بالعملة الأجنبية، إضافة إلى حاجة الدولة نفسها إلى الاستدانة. وبذلك، ستظل مشكلة السيولة بالعملات الأجنبية الناتجة عن تراجع التحويلات الخارجية أحد أبرز عناوين الأزمة الحالية، طالما أن ميزان المدفوعات لا يزال يسجّل عجوزاته القياسية.

قراءات

مقال

سلبيات الحتمية الاقتصادية ومخاطرها

جذبت الحتميّة الاقتصادية، في أوقات مختلفة، البعض في اليسار واليمين، وفي الحالتين، تفادت مواجهة الخيارات التي تنطوي عليها السياسة.

شيري بيرمان

نحن نعيش في أوقات تشهد تغيراً سريعاً ومربكاً. فالرأسمالية في القرن الواحد والعشرين تختلف إلى حدّ كبير عن سابقتها ما بعد الحرب، وكُثُر يعتقدون أنها غيّرت المجتمعات الغربية بطرق سيّئة تزايد عدم الرضا عن الديموقراطية، وتراجع اليسار التقليدي وصعود اليمين الشعبوي.

صحيح أن ثمّة صحّة في هذه الحجّة، إلّا أنّ الصحيح أيضاً أنّ حججاً كهذه ليست جديدة اليوم ولطالما كانت غير كاملة وتشوبها علل.

كانت الحتمية الاقتصادية الكامنة في صميم هذه الحجج، هي أساس تفكير اليسار واليمين منذ ولادة الرأسمالية. ولكن اليوم كما في الماضي، لا تحدّد القوى الاقتصادية والتطوّرات الاقتصادية (القاعدة) وحدها طبيعة السياسة (البنية الفوقية). وبشكل أكثر تحديداً، لا يمكن قراءة هويّات الناخبين ومصالحهم بعيداً عن مواقعهم في الاقتصاد (علاقتهم بوسائل الإنتاج). ولكن قد تكون دراسة الرأسمالية في أفضل الأحوال، بداية لتفسير النتائج السياسية، وليس نهايته، كما ذكرنا أنطونيو غرامشي قبل قرن من الزمن، فإن «فرز الأصوات هو الحفلة الأخيرة في عملية طويلة».

هوية جماعية

في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، افترض الكثيرون أن تطوّر الرأسمالية والتغييرات في البنية الاجتماعية الناتجة عن ذلك، تنافس الدين واللغة والعرق والأمّة مع الطبقة الاقتصادية لتحديد هويّات العمّال والأولويات السياسية وعادات التصويت. وتبعاً لذلك، تحدّدت الهويات والانقسامات والقضايا التي هيمنت على ساحة المنافسة السياسية بشكل حاسم وهو أمر رحّب به اليسار وخشي منه الليبراليون والمحافظون.

بالطبع لم يحصل ذلك. فالموقع الاقتصادي لم يترجم تلقائياً إلى وضع طبقي اجتماعي: فمن يعملون من أجل أجر كانوا أكثر من الذين ينتمون إلى الطبقة العاملة، التي تعرّف نفسها بأنها مجموعة أشخاص يتشاركون الاهتمامات والهوية نفسها. وبالتالي لم يطالب جميع العمّال بوضع حدّ للرأسمالية أو يصوّتوا للاشتراكيين. وتبيّن أنّ عدد العمّال هو مؤشّر ضعيف على نجاح الأحزاب الاشتراكية: في بعض البلدان كان الرابط ضعيفاً بين نجاح الأحزاب الاشتراكية ونسبة العمّال من الشريحة السكّانية، وكذلك النجاح النسبي للأحزاب الاشتراكية على مستوى الدول.

يعود ذلك، وفق المؤرّخ البريطاني إي بي تومبسون، إلى أن الهويات والاهتمامات لا تمنح بل تُصنع. من الواضح أن الهويّات والاهتمامات لا تبرز إلّا عند تعبئتها. وكما هو الحال اليوم، كذلك في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، تنافس الدين واللغة والعرق والأمّة مع الطبقة الاقتصادية لتحديد هويّات العمّال والأولويات السياسية وعادات التصويت. وتبعاً لذلك، تحدّدت الهويات والانقسامات والقضايا التي هيمنت على ساحة المنافسة السياسية بشكل حاسم من خلال السياسات والنداءات التي اعتمدها السياسيون والأحزاب. وبشكل خاص، حدّدت أحزاب في معسكر اليسار، مدى اعتبار العمّال هويّاتهم ومصالحهم الاقتصادية أساسية. ووفق ما طرحه ادم برزورسكي وجون سبراغ في دراستهم الكلاسيكية Paper Stones فإن «الأسباب التي تدفع الأفراد إلى التصويت بطريقة معيّنة خلال كل انتخابات هي نتائج تراكمية للمنافسة بين الأحزاب السياسية وبينها وبين المنظّمات الأخرى التي تعبّئ وتنظّم الالتزامات الجماعية، وتحدّد استراتيجيات هذه المنظّمات، وكذلك تأثيرها التراكمي الأهمّية النسبية للانقسامات الاجتماعية (المختلفة) في سلوك الأفراد أثناء التصويت. فالتضامن بين العمّال ليس نتيجة تلقائية لتشابههم. ولا يمكن تجاوز المنافسة بين العمّال إلّا إذا كان لدى بعض المنظّمات وسائل لفرض الانضباط الجماعي».

سواء كانت الأحزاب اليسارية، على سبيل المثال، قد أقامت علاقات قويّة مع النقابات ومنظّمات المجتمع المدني الأخرى، ودافعت عن دول الرفاه، وتوجّهت إلى العمّال تحديداً بدلاً من «المواطنين الصغار» – إلى جميع المواطنين الذين يُحتمل أن يتعرّضوا للخطر نتيجة الأوضاع السلبية في الأسواق غير الخاضعة للتنظيم - فقد أثّرت بشكل حاسم على تماسك الطبقة العاملة وأنماط التصويت، فضلاً عن درجة الدعم الذي تحظى به الأحزاب الاشتراكية من العمّال وغير العمّال على حدّ سواء. كما أنّه سواء كان اليمين قادراً على احتكار المشاعر القومية، وبالتالي إثارة توترات بين الهويّات القومية والطبقية، أو وضع سياسات اجتماعية تقسم الطبقة العاملة على نفسها أو تضعها في تعارض مع غيرها من المجموعات الاجتماعية، فقد أثّر بشكل حاسم على تشكيل أنماط الهويّة والتصويت في أواخر القرن التاسع عشر والقرن العشرين.

تغيّر دراماتيكي

مع دخول الرأسمالية مرحلة التغيير الدراماتيكي في نهاية القرن العشرين، حيث بدأت على ما يبدو مرّة أخرى بجعل «كلّ ما هو صلب يتحوّل إلى هواء»، عاد التفكير القائم على الحتمية الاقتصادية لينتقم. وكانت أبرز مظاهر ذلك: الليبرالية الجديدة التي أعلنت أولوية الأسواق وعدم كفاءة محاولات الدولة في كبح جماحها، لا بل عدم الرغبة بأن تقوم الدولة بذلك. وروّجت أيضاً لنوع معيّن من «الهوية»: الفردية بدلاً من الهوية القائمة على الطبقة أو البلد. وقد أعطت الأولوية لأهداف معيّنة أبرزها «الكفاءة» الاقتصادية بدلاً من المساواة أو الاستقرار الاجتماعي اللذين تعزّزا في ظل النظام الاجتماعي الديموقراطي ما بعد الحرب.

ولكن حتى خارج دائرة دعاة الليبرالية الجديدة، عاد التفكير القائم على الحتمية الاقتصادية إلى الواجهة على شكل حجج تعزّز تطوّر الرأسمالية والتغيرات في البنية الاجتماعية الناتجة عنها كسبب للمشاكل السياسية الأكثر إلحاحاً في عصرنا. ومن هذه الحجج التالي: مثلما تراجع الإنتاج الفوردي وسيطرت القطاعات القائمة على المعرفة أكثر فأكثر على الاقتصادات الغربية، تغيّر حجم المجموعات الاجتماعية والاقتصادية واهتماماتها وهويّاتها. وقد تسبّب تراجع الطبقة العاملة نتيجة التجارة والأتمتة في تراجع اليسار. وغذّت معاناة العمّال وأجزاء من الطبقة الوسطى، التي عانت أيضاً من ركود الأجور والانعدام المتزايد للأمن، صعود الشعوبية. ومن ناحية أخرى، استحوذ حملة الشهادات التعليمية العليا في الطبقة الوسطى والطبقات الأعلى، على حصص متزايدة من الثروة والدخل الوطنيين وانعزلوا أكثر فأكثر عن «الخاسرين» من الرأسمالية، ما أدّى إلى تزايد الانقسامات الاجتماعية والاستياء وكذلك عدم الرضا عن الديموقراطية.

والآن كما في الماضي، هناك بعض الحقيقة في مثل هذه الحجج: فالظروف الاقتصادية والاجتماعية المتغيّرة تقوم بدور مهمّ. ولكن كما في الماضي، لا تعتبر هذه التغييرات حاسمة. وضمن المعوّقات، لدى السياسيين والأحزاب خيارات، وهذه الخيارات مهمّة. ولا يمكن الوصول إلى فهم كامل لعصرنا من خلال اعتبار المشاكل التي نواجهها كأنها منزّلة علينا بل أن نبحث في كيفية حصولها، وكيف ساعد السياسيون والأحزاب في تحديد الهويّات والاهتمامات التي تسيطر على السياسة المعاصرة.

انجل بوليغان ـ المكسيك

> **قد تكون دراسة الرأسمالية في افضل الاحوال، بداية لتفسير النتائج السياسية وليس نهايته، كما ذكّرنا انطونيو غرامشي قبل قرن من الزمن، فإن «فرز الاصوات هو الحفلة الاخيرة في عملية طويلة»**

خيبة امله

لماذا جاء التفسير الأهمّ والحلّ لمشاكل الرأسمالية في أواخر القرن العشرين من اليمين النيوليبرالي؟ لماذا؟ حتّى بعد الأزمة المالية في القرن الحادي والعشرين، بعد أن بلغت خيبة الأمل في الأسواق «الحرّة» والليبرالية الجديدة ذروتها - كما قال نيكولا ساركوزي، زعيم يمين الوسط في فرنسا آنذاك، أدرك الجميع أن «فكرة السوق الفوضى، التي يجب ألّا تقيّدها أي قواعد تنظيمية وأي تدخّل سياسي، مجنونة» – هل كان اليسار غير قادر على تقديم بديل مميّز ومقنع للناخبين؟

لماذا لم يتمكّن اليسار من بناء تضامن وائتلافات جديدة بين العدد الكبير والمتزايد من المواطنين الذين يعانون من سلبيات الرأسمالية المعاصرة؟ فالعمّال والعديد من أعضاء الطبقة الوسطى يجدون أنفسهم في مواقع اقتصادية متقلّبة وهم مستاؤون من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة. لماذا لم يؤدِ ذلك إلى تكوين هوية طبقية جديدة بين غير الآمنين اقتصادياً والمعرّضين للخطر؟

كشفت دراسة استقصائية أجريت مؤخراً في ألمانيا، على سبيل المثال - حيث كان أداء الاقتصاد جيّداً والبطالة متدنّية - أن غالبية المواطنين قلقون بشأن مستقبلهم ومستقبل بلدهم الاقتصادي، ويعتبرون الوضع الاجتماعي - الاقتصادي أهم خط فاصل في المجتمع الألماني المعاصر. لماذا المستفيد الرئيسي من هذه الاتجاهات والهواجس هو اليمين الشعبوي وليس اليسار التقليدي؟

تتطلّب الإجابة على هذه الأسئلة أكثر من مجرّد تحليل للاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية. إذا أردنا أن نفهم تماماً المشاكل التي يواجهها الغرب اليوم وأن نبتكر حلولاً فعّالة لها، فيجب علينا أن نتجاوز الحتمية الاقتصادية ونفحص بدلاً من ذلك الخيارات التي اعتمدتها الأحزاب وخصوصاً اليسارية.

شيري برمان: أستاذة في العلوم السياسية في كلية برنارد. ومؤلّفة كتاب «الديموقراطية والديكتاتورية في أوروبا: منذ النظام القديم إلى يومنا هذا» Democracy and Dictatorship in Europe. From the Ancient Régime to the Present Day، الصادر عن دار نشر جامعة أوكسفورد.

Social Europe

ترجمة لمياء الساحلي

كتاب

«رأس المال والأيديولوجيا» نموذج بديل من المشروع الاجتماعي الديمـوقراطي الشائع

جان بيساني فيري

يمزج «رأس المال في القرن الحادي والعشرين» لتوماس بيكيتي بين التاريخ والإحصاءات والنظرية. أمّا كتابه الجديد «رأس المال والإيديولوجيا» فهو طويل بما يكفي (1200 صفحة) لجمع كتب عديدة معاً: تاريخ كمّي من انعدام المساواة عبر الزمان والمكان، من أوروبا في العصور الوسطى والهند القديمة إلى المجتمعات الحالية؛ نظرية غير اقتصادية للتقسيم الاجتماعي؛ تحقيق في الجذور الاجتماعية للشعبوية الراهنة؛ ومانيفستو سياسي لليسار الأوروبي. يتنقل الكتاب بين الثراء الاستثنائي لمادة بيكيتي التجريبية وصولاً إلى اتساع نطاقه الثقافي، ومن تحالف نادر بين الدقّة الإحصائية والمراجع المخطوطة إلى مستوى الطموح الفكري والسياسي لمؤلّفه. هناك الكثير ممّا يستحقّ الثناء عليه في هذا الكتاب الرائع.

مع ذلك، ومن وجهة نظر السياسة، يستحقّ الجزء الأخير، حيث يقدّم المؤلّف أجندة لتعزيز العدالة الاجتماعية، مناقشة أكثر شمولية. وعلى الرغم من أن هذا الجزء أقصر بكثير من الأجزاء الأخرى، إلّا أنه على الأقل طموح مثل الفصول التحليلية.

هدف بيكيتي هو تقديم نموذج جديد بديل من المشروع الاجتماعي الديموقراطي الشائع. قد يبدو هذا الطموح مبالغاً فيه، لكنّه محقّ إلى حدّ ما. ففي سياق حالات الغضب الاجتماعي الراهنة، لم تعد كتالوغات المقترحات المُنزلة تقنع الناخبين، ولا تزوّد صانعي السياسات بدليل لاتخاذ القرارات في الوقت الصائب في بيئة غير متوقّعة. تحتاج الديموقراطيات في الوقت الحاضر إلى اتجاهات طموحة، تماماً كما كانت الرفاهية الكينزية في الستينيات أو الحكومة الصغيرة ومشروع السوق الحرة في الثمانينيات.

غالباً ما تفشل جداول الأعمال الواقعية في مواجهة التحدّيات الملحّة. وصلت مستويات انعدام المساواة في الثروة والدخل والحصول على الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحّية إلى مستويات لا يمكن معالجتها عبر التلميح إليها، كما كان يحصل عادة خلال النقاشات حول السياسات.

يعتمد جدول أعمال بيكيتي الجريء على ثلاث ركائز أساسية. الأوّلى هي تمكين الموظّفين من خلال إصلاح جذري لحوكمة الشركات، والثانية هي إعادة توزيع ضخمة للثروة والدخل من خلال إصلاح النظام الضريبي، والثالثة تنطبق بشكل أساسي على أوروبا، وهي الانتقال إلى الفيدرالية عبر الوطنية. هناك أسباب وجيهة للتفكير في كلّ هذه العناوين التي يمثل كلّ منها إشكالية بذاته.

> **يعتمد جدول اعمال بيكيتي الجريء على ثلاث ركائز اساسية: الاولى هي تمكين الموظّفين من خلال اصلاح جذري لحوكمة الشركات، والثانية هي إعادة توزيع ضخمة للثروة والدخل من خلال إصلاح النظام الضريبي، والثالثة تنطبق بشكل اساسي على اوروبا، وهي الانتقال إلى الفيدرالية عبر الوطنية**

تمكين الموظّفين من خلال إصلاح حوكمة الشركات

أوّلاً، حوكمة الشركات. هناك موضوع يتكرّر في الكتاب، ويتمثّل في نقد سياسة التسليم المطلق لحقوق الملكية (أو ما يُطلق عليه الملكيّة). يستخفّ بيكيتي بالشيوعية، لكن في المقابل، يعتبر أن التوسّع التدرّجي للملكية الخاصة (من الأرض إلى الإنتاج ورأس المال غير المادي والبيانات) والزيادة المتوازية لقوّة المساهمين هما اللعنة الرئيسية للرأسمالية والسبب الأساسي لانعدام المساواة.

يستند بيكيتي إلى التجارب الألمانية والسويدية لاستعادة التوازن بين مالكي رأس المال والموظّفين.

ومع ذلك، تتجاوز مقترحاته مفهوم «التعاون الإداري» وفق النموذج الألماني، حيث يحصل ممثلو الموظّفين على نصف المقاعد في مجلس الإشراف، فيما يعيّن المساهمون أعضاء المجلس التنفيذي، وهو ما يضمن عملياً احتفاظ المساهمين بالسيطرة على القرارات مع إعطاء ممثلي الموظّفين إمكانية الوصول إلى المعلومات وإبداء الرأي في الاستراتيجيات الشاملة. في الواقع، يركّز بيكيتي على جبهتين أساسيتين: فهو ينادي بمنح الموظّفين نصف المقاعد في مجالس الشركات الكبرى، وإعطاء حقّ التصويت إلى المساهمين الذي يملكون أكثر من 10% من رأس المال في الشركة.

لا يوجد سبب لعدم التفكير في إصلاحات تطاول حوكمة الشركات المؤيّدة للعمّال، لا سيّما في اقتصاد يصبح فيه رأس المال البشري أكثر وأكثر أهمية. لكن اللافت في مقترحات بيكيتي هو تصوّر القضية من وجهة نظر توزيعية حصراً. ومع ذلك، سواء اقتضت هذه الإصلاحات إلى كفاءة اجتماعية أو تحفيز للابتكار، إلّا أنها تبقى خارج نطاق البحث إلى حدّ كبير. ينظر إلى الرأسمالية بشكل رئيسي على أنها آلية لمراكمة الثروة لا كمحرّك للتحوّل الاقتصادي.

إعادة توزيع الثروة والدخل من خلال إصلاح النظام الضريبي

الضرائب هي الأداة الثانية التي من خلالها يعتزم بيكيتي احتواء التركّز في الثروة والملكية. مقترحاته دقيقة وجذرية على هذه الجبهة، إذ يتمّ تقديم معايير الرقمية مؤشّراً لتحقيق هدف لا لبس فيه: تحويل طبيعة الملكية وجعلها مؤقّتة لا دائمة. فاليوتوبيا الاجتماعية لبيكيتي تشبه نظام ملكية الأراضي حيث يتمّ إعادة توزيع الممتلكات بانتظام من الملّاك إلى الفلّاحين.

يركّز بيكيتي على ثلاث ضرائب تقدّمية مختلفة لتحقيق هذه الغاية: ضريبة الثروة وضريبة الإرث وضريبة الدخل. من المفترض أن تموّل عائدات الضريبتين الأوليين، والتي تشكّل نحو 5% من مجمل الناتج المحلّي، عملية توزيع رأس المال العالمي التي يمنح خلالها كلّ مواطن 60% من متوسّط الثروة الوطنية (نحو 130 ألف دولار في البلدان المتقدّمة) في سنّ الخامسة والعشرين. أمّا الضريبة الثالثة فسينتج عنها نحو 40% من مجمل الناتج المحلّي، وستخصّص لتمويل الخدمات العامّة والتأمين الاجتماعي والدخل الأساسي للفقراء. لا تبدو هذه الأرقام متطرّفة. في الواقع، يصل الإنفاق العام إلى 45% من متوسّط الناتج المحلّي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي، ما يجعل العبء الضريبي ثابتاً تقريباً. لكن ما تهدف إليه هذه الاقتراحات فعلياً هو إجراء إصلاح جذري في نظام الملكيّة. وفقاً للجدول الرقم 17,1 في الصفحة 1130 من الكتاب، يمكن أن يصل معدّل الضريبة السنوي على الثروة إلى 5% للفرد الذي يبلغ صافي أصوله 10 أضعاف متوسّط الثروة. وبما أن بيكيتي يقترح (عن حقّ) فرض ضريبة متساوية على كلّ أشكال الثروة، وبما أن متوسّط ثروة الأسرة الفرنسية يصل إلى 250 ألف يورو، فإن الضريبة على ثروة بقيمة 2,5 مليون يورو ستكون 125 ألف يورو سنوياً. بالمقارنة مع الولايات المتحدة، تقترح السناتور إليزابيث وارين فرض معدّل ضريبي هامشي بنسبة 2% فقط على الثروة التي تتجاوز 50 مليون دولار (بدلاً من معدّل بيكيتي الفعلي البالغ 10%)، ويصل المعدّل إلى 3% على الثروة التي تتجاوز مليار دولار (بدلاً من أكثر من 60%).

إضافة إلى ذلك، ستكون الأصول نفسها خاضعة لضريبة عقارية بنسبة 60%، وسيصل معدّل الضريبة الفعلي على الدخل إلى 60% للفرد الذي يكسب 10 أضعاف متوسّط الدخل. من المرجّح أن تقضي هذه المستويات على الملكيّة التي تبلغ مستويات منخفضة نسبياً، باستثناء تلك الخاصّة بروّاد الأعمال القادرين على تحقيق عائدات عالية على رأس المال. تشير المحاكاة التي أجراها إيمانويل سايز وغابرييل زوكمان (2019) لأغنى 400 فرد في الولايات المتّحدة إلى أن ضريبة الثروة بنسبة 10% على الأصول التي تتجاوز مليار دولار ستمنع حصول أي تشوّه في اتجاهات توزيع الثروة التي لوحظت منذ الثمانينيات. وبالتالي، مزيج ضريبة الثروة المُصادرة وضريبة العقارات والدخل التقدمية، الذي يقترحه بيكيتي سيذهب أبعد من ذلك بكثير، إلى نهاية ملكيّة رأس المال كما نعرفها.

مرّة أخرى، لا يوجد ما يمنع كسر المحرّمات والنظر في إصلاح ملكية رأس المال، لكن بشرط معالجة تبعاته. إن عدم اهتمام بيكيتي بالآثار المترتبة على مقترحاته محيّر. حتى إنه لم يكلّف نفسه عناء مناقشة عواقب معدّلات الادّخار أو سلوك الاستثمار أو الابتكار. بالنسبة إلى حوكمة الشركات، يبدو أن التوزيع هو التوجّه الوحيد المقترح. أمّا الاستخدام المتكرّر لمصطلح «رأس المال» في عناوين كتبه فهو إشارة لا لبس فيها إلى كارل ماركس، في حين لا يبدي بيكيتي أي اهتمام تقريباً في جانب الإنتاج. رأس المال، بالنسبة إليه، يعني ما هو أكثر بقليل من الثروة.

الانتقال إلى الفدرالية عبر الوطنية في اوروبا

أمّا الركن الثالث، الفيدرالية الأوروبية، فيُصوَّر باعتباره وسيلة للتغلّب على قيود السياسة الناجمة عن التشوّهات الناشئة عن المنافسة الضريبية وقاعدة الإجماع في الاتحاد الأوروبي حول المسائل الضريبية (وبشكل غير مباشر عن إطار الانضباط المالي في منطقة اليورو). ولحلّ الجمود الناتج عن إضافة حقّ الفيتو داخل مجلس الاتحاد الأوروبي (حيث يتمّ تمثيل كلّ دولة بواسطة وزيرها)، دعا بيكيتي إلى إضفاء الطابع الديموقراطي على الاتحاد الأوروبي ونقل صلاحيات المسائل الضريبية إلى جمعية تجمع البرلمانيين الوطنيين والأوروبيين.

التشخيص صحيح، لكن من غير المرجّح أن يرى هذا الحلّ الضوء. المشكلة في أوروبا ليست في تركيبة البرلمان كما يعتقد بيكيتي، بل تنشأ من حقيقة جوهرية، وهي أن الدول التي وافقت على تجميع السيادة الاقتصادية في مجموعة من القضايا ليست على استعداد لتزويد الاتحاد الأوروبي باختصاصات متعلّقة بالضرائب أو توزيع الثروة. هذا هو موقفهم منذ نشأة الاتحاد، والمناخ السياسي الحالي يجعلهم أقل تعاطفاً مع أفكار مماثلة، أكثر من أي وقت مضى.

بصرف النظر عن أن مجلساً يجمع بين البرلمانيين الوطنيين والأوروبيين لن يتصرف وفقاً لرغبات بيكيتي على الأرجح، السؤال الذي يطرح: لماذا قد توافق الدول فجأة على تغيير جوهري في توزيع الاختصاصات؟ في ألمانيا، أصبح السؤال مسألة دستورية. ففي سلسلة من الأحكام، أقامت المحكمة الدستورية الاتحادية حواجز أمام نقل صلاحيات جديدة إلى الاتحاد الأوروبي. ومن المفارقات المثيرة للسخرية أن حجّتها لها نفس طبيعة حجّة بيكيتي، لكن استنتاجاتها مختلفة: بالنسبة إلى محكمة كارلسروه، الاتحاد الأوروبي ليس ديموقراطياً بما يكفي ليحظى باختصاصات جديدة مهمّة، لأن مواطني الدولة ذات الوزن الديموغرافي الأقوى، ألمانيا، تمثيلهم ناقص في نظامها المؤسّسي.

بالنسبة إلى الركائز الثلاثة: حوكمة الشركات والضرائب والحوكمة الأوروبية، تثير مقترحات بيكيتي العديد من الأسئلة التي يفشل أو حتى لا يحاول الإجابة عنها. ففي ظلّ غياب أي مناقشة منهجية للآثار والاعتراضات المحتملة على أفكاره، لا يمكن اعتبار هذه الاقتراحات بمثابة سياسات جادّة. في النهاية، ليس التطرّف في خطته الواردة هو ما يثير القلق، بل التناقض بين دقّة التحليل التجريبي ومقاربته العفوية لقضايا سياسية.

معهد بيترسون للاقتصاد الدولي

ترجمة فيفيان عقيقي

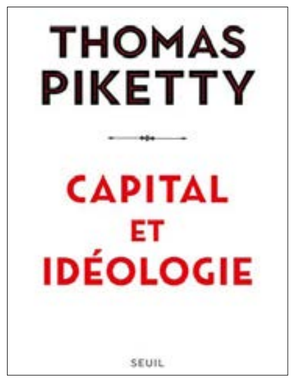

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

الليرة vs الدولار [2]

الانكماش vs التخفيض

«التضخّم غير عادل. أمّا انكماش الأسعار فهو أخرق. ومن بين الاثنين، فإن انكماش الأسعار، إذا استثنينا حالات التضخّم المُفرط مثل ألمانيا هو الأسوأ، لأنه في عالم يفتقر، من الأسوأ أن تحدث البطالة من أن يتمّ تخييب أمل الريعي»

جون مايناردكينز

الزمان: عام 1930. المكان: ألمانيا. الحدث: مجيء هاينريك برونينغ إلى سدّة المستشارية الألمانية في آذار/ مارس في خضمّ الكساد العظيم الذي اجتاح ألمانيا بدءاً من عام 1929، وبدلاً من اتباع سياسات نقدية ومالية توسّعية لإنقاذ الاقتصاد، قام برونينغ باتّباع سياسات التقشّف، فرفع الضرائب وجمّد الإقراض وخفّض الأجور والمنافع الحكومية، وأدّى ذلك إلى تعميق الكساد والانكماش في الأسعار. يقول المؤرِّخ الاقتصادي الأميركي بيتر تمين «إن السلطات النقدية والمالية الألمانية كانت ضحية تاريخها، وكان من غير المفاجئ أنها تصرّفت كما تصرّفت»، في إشارة منه إلى الخوف العميق الذي كان مسيطراً على «النفسية» الألمانية آنذاك (وحتّى الآن) من تكرار تجربة التضخّم المُفرط في عام 1923 التي عاثت تخريباً في البنية الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية الفيمار بعد الحرب العالمية الأولى. جاء الكساد العظيم وأتى برونينغ، وألمانيا لا تزال ملتزمة بنظام معيار الذهب، أي أن المارك الألماني كان مُثبتاً تجاه الذهب، كما العديد من العملات حول العالم آنذاك، ومنها الدولار الأميركي والجنيه الاسترليني. كانت إحدى الطرق المُتاحة أمام ألمانيا للتعامل مع الأزمة، أن تفكّ المارك عن معيار الذهب، أي أن تخفّض سعره وبالتالي يؤدّي إلى التخفيف من وطأة الانكماش في الاقتصاد الألماني عبر ضخّ التضخّم ورفع الصادرات الألمانية، وبالتالي زيادة الطلب الكلّي على السلع الألمانية. لكن برونينغ اختار البقاء ضمن معيار الذهب، وبدلاً من تخفيض العملة فرض قيوداً على الصرف من أجل منع المضاربة، ووضع قيوداً على كل التعاملات بالعملات الأجنبية وأصبح لزاماً عليها أن تمرّ عبر المصرف المركزي، كما تمّ الحصول على بعض الاعتمادات القصيرة الأمد من الخارج (هل كل هذا يبدو مألوفاً؟). كانت هذه الإجراءات فعّالة في الحفاظ على ثبات العملة الألمانية وتمّ كل ذلك، لأن الألمان كما يقول بيتر تمين أيضاً، كانوا محكومين بـ«أيديولوجية معيار الذهب» اعتقاداً منهم أنهم إذا بقوا ضمن هذا النظام وقاموا بالتقشّف وكل ما تُمليه عليهم الحاجة إلى التوازن الاقتصادي، فإن الأزمة ستنتهي. لكن الأزمة لم تنتهِ بل تفاقمت حتى وصل النازيون إلى السلطة في عام 1933 جزئياً بسبب هذه السياسات الانكماشية.

الحكم التاريخي على هذه السياسة، بشكل عام، أنها كانت سيّئة لأنها أطالت أمد الكساد العظيم وكان من الضروري، وإن لم يكن بالأمر السهل، إحداث تخفيض منظّم للمارك الألماني بدلاً من السياسة التي اتُّبعت.

متى يكون سعر الصرف مرتفعاً؟

منذ بريتون وودز هناك نقاش اقتصادي حول التثبيت أو عدمه، ومتى تقوم الدول بخفض سعر الصرف من تلقاء نفسها، وما إذا كان سعر الصرف مرتفعاً أم لا حتى يبدأ الحديث حول الحاجة إلى تخفيضه. في الأمر الأخير، هناك معيار التوازن الخارجي من حيث حدوث عجز خارجي مُزمن (أي أن تكون الواردات أكبر بكثير من الصادرات أو أن يكون الحساب الجاري سلبياً لمدة طويلة). عندها يمكن القول بأن هناك عدم توازن ناتجاً عن سعر صرف العملة، وبالتالي فإن تخفيض العملة يؤدّي إلى أن تصبح الواردات أغلى سعراً والصادرات أقلّ سعراً، وبالتالي يتمّ تصحيح العجز. وكان هذا الأمر مثلاً المُحفّز الأساس أيام بريتون وودز لتغيير سعر الصرف، وأصبح أيضاً ضمن الأسباب التي يأخذها صندوق النقد الدولي في الاعتبار عند الطلب من الدول تخفيض قيمة عملتها.

الاستنتاج الأول: اليوم في لبنان، إن استمرارية العجوزات الخارجية تعني أن سعر الصرف قد يكون مرتفعاً.

مؤشّر البيغ ماك أو اقتصاد البرغر

أحد المؤشّرات «الموضوعية» على ارتفاع أو تدنّي سعر أي عملة هو قانون وحدة الأسعار، والتي تعتمد على فرضية أن أسعار السلع المتبادلة عالمياً يجب أن تكون متساوية في جميع أنحاء العالم. هذا القانون دفع مجلّة الإيكونوميست البريطانية أن تستنبط مؤشّراً «خفيف الظلّ» ألا وهو مؤشّر البيغ ماك، أي المُعتمد على سعر وجبة البيغ ماك عند سلسلة المطاعم العالمية ماكدونالدز. فوفق نظرية أحادية السعر يجب أن تكون سعر وجبة البيغ ماك هي نفسها في جميع البلدان. أي إذا كانت في الولايات المتّحدة تبلغ 3 دولارات فإنه يجب أن تبلغ 4500 ليرة اليوم في لبنان، إذا كان سعر صرف الليرة اللبنانية «صحيحاً» تجاه الدولار الأميركي. في هذا السياق، ماذا يقول مؤشّر البيغ ماك اليوم حول العملة اللبنانية؟ وفق موقع الإيكونوميست حول المؤشّر، فإن سعر البيغ ماك في لبنان في تموز/ يوليو 2019 بلغ 6,500 ليرة، أمّا في الولايات المتّحدة فبلغ 5,74 دولارات ما يعني أن الدولار الأميركي يجب أن يكون سعره 1,132 ليرة لبنانية. هذا يعني أن الليرة اللبنانية حالياً متدنية القيمة، وتحديداً

> **بدلاً من أن يتكيّف سعر الليرة مع الاقتصاد، يبدو أن الاقتصاد اللبناني هو الذي يتكيّف مع سعر الصرف**

> **الحكومة نسيت في حماوة الأزمة كل الطروحات السابقة عن أن المسبِّب الرئيس للأزمة هو الاقتصاد الريعي**

هي 24,9% تحت قيمتها الحقيقية. تجدر الإشارة هنا إلى أن جميع البلدان في قاعدة الإيكونوميست وفق المؤشّر هي متدنية القيمة ما عدا الفرنك السويسري.

الاستنتاج الثاني: مؤشّر البيغ ماك يعني أن سعر الليرة اللبنانية قد يكون متدنياً.

من يتكيّف مع من؟

طبعاً، لا أحد يأخذ قراراً بشأن سعر الصرف مبنياً على مؤشّر البيغ ماك، فالرهانات (stakes) عالية جدّاً. لكن في هذا الإطار، وكما رأينا فإن الاقتصاد السياسي في لبنان هو داعم بشكل كامل لسياسة تثبيت سعر الصرف وقد امتُحن هذا الأمر مرّات عديدة عبر السنين، وآخرها اليوم في خضم أزمة ميزان المدفوعات والقيود على الصرف، أي أن الخيار هو شبيه بخيار برونينغ في ألمانيا. وحتى في مواجهة صندوق النقد الدولي كان ردّ رئيس الحكومة واضحاً في خطابه في البرلمان على الرغم من نفي مستشاره طلب الصندوق خفض العملة. تجدر الإشارة هنا إلى أنه في بعض الأحيان، لا يتذكّر أحد لماذا تمّ تثبيت سعر الصرف في لبنان ولماذا يتمّ الدفاع عنه، غير أنه أمر أصبح متلازماً مع الرأسمال السياسي لنظام الطائف.

إن الدفاع عن الليرة مهما كانت الظروف، له في بعض الأحيان أكلاف عالية. فقبل مجيء برونينغ، انتقد جون مايناردكينز خطّة وينستون تشرشل للعودة إلى معيار الذهب في عام 1925 (الذي تمّ التخلّي عنه خلال الحرب العالمية الأولى)، على أساس سعر مرتفع للجنيه الاسترليني، لأن ذلك سيؤدّي إلى إحداث انكماش داخلي في الأجور والأسعار من أجل أن يتلاءَم الاقتصاد مع سعر الصرف. ومن أجل ضمان حصول ذلك، كان على الحكومة أن تهندس ركوداً اقتصادياً عميقاً لزيادة البطالة وكسر شوكة العمّال. فالعودة إلى سعر الصرف المرتفع يعني أن الأجور والأسعار والأكلاف الداخلية التي تكوَّنت خلال سنوات أصبحت مرتفعة نسبة إلى الخارج، ما يعني أن هذه العودة ستؤدّي إلى عجوزات خارجية، لأن بريطانيا ستستورد أكثر وتصدّر أقل. في هذا الإطار أيضاً، يقول العالم السياسي جيفري فرايدن في تحليله لأزمة المكسيك في عام 1994، أو ما عُرف بـ«أزمة التيكيلا»، إنه في حال وجود اقتصاد سياسي مؤيّد لثبات سعر الصرف، يجب على الاقتصاد الكلّي عندها أن يتكيّف مع سعر الصرف بدلاً من أن يتكيّف سعر الصرف مع الاقتصاد.

اليوم في لبنان، وبغضّ النظر إذا كانت الحكومة اللبنانية ستستطيع أن تفرض إجراءات التقشّف عبر زيادة الضرائب الاستهلاكية على أنواعها التي تشكّل نوعاً من التكيّف الداخلي لخفض الاستهلاك والاستيراد، أصبحت ديناميكية الاقتصاد تتجه إلى التكيّف تلقائياً. فالاقتصاد دخل في فترة ركودية منذ عام 2011 مع انخفاض دراماتيكي في النموّ عن ذلك الذي شهده بين عامي 2007 و2010. كما أن مؤشّر مشتريات المديرين Purchasing Managers Index الذي يصدره بنك بلوم يشهد على انكماش contraction مستمرّ منذ عام 2013، كذلك نرى انكماشاً deflation واضحاً في أسعار الأصول خصوصاً العقار، كثم إن معدّلات التضخّم دخلت حيّز الانكماش في عامي 2015 و 2016، ومن المتوقّع أن يعود هذا الانكماش في الأسعار خصوصاً في بعض السلع غير القابلة للتبادل. وهذه كلّها إشارات على أن الاقتصاد بدأ فعلياً يتكيّف مع سعر الصرف في ظل وجود تراجع في تدفّقات رؤوس الأموال الذي حصل أيضاً منذ عام 2011 وفي ظل تراجع الصادرات. إذاً، بدلاً من أن يتكيّف سعر الليرة مع الاقتصاد، يبدو أن الاقتصاد اللبناني هو الذي يتكيّف مع سعر الصرف.

في النهاية، وعلى الرغم من عدم دقّة المعطيات في لبنان أحياناً ولعدم وجود هيئة عليا تعلن رسمياً دخول الاقتصاد في ركود أو حصول انكماش، يمكننا اليوم أن نرى أيضاً أن ممثلي القطاع الخاص على أنواعهم بدأوا يحذّرون من انهيار القطاع. فمنذ أسبوعين حذّرت الهيئات الاقتصادية من تراجع الاقتصاد مثل «أحجار الدومينو» وهو تشبيه لا بأس به لحالة انكماشية متسارعة. كما أطلقت جمعية تجّار بيروت حملة مفادها «منع الانهيار». فعلى الرغم من المنحى المُبالغ به لتصريحات ومواقف جمعية التجّار، ولرئيسها خصوصاً، إلا أنه من الواضح أن الأمور تتدحرج بسرعة.

السؤال الذي يطرح نفسه اليوم: هل ستأخذ الحكومة اللبنانية على عاتقها، تحت الضغط الداخلي والخارجي، في انتظار عودة التدفّقات الخارجية، سياسات لـ«ترتيب البيت الداخلي» والتي ستعمّق من الأزمة كما فعل برونينغ؟ كلّ الإشارات تؤشّر إلى ذلك، إذ يبدو أن الحكومة نسيت في حماوة الأزمة كلّ الطروحات السابقة عن المسبّب الرئيس للأزمة، أي الاقتصاد الريعي، إذ من هنا يجب أن يبدأ العمل الجدي، لا الفولكلوري ولا التقشّفي، لبدء حلّ الأزمة. لكن هذا يتطلّب إجراءات، كما سنرى، هي الأكثر أهمّية في موضوع الليرة vs الدولار.

انجل بوليغان ـ المكسيك